عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

"التنمية المستدامة في المجتمعات الهشة"
"دراسة إمكانية إحداث تنمية مستدامة في فلسطين من خلال قراءة مستوى الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي (2007-2017)"

معن "أحمد فوزي" قاسم سلحب

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1440 هـ / 2018 م

"التنمية المستدامة في المجتمعات الهشة"

"دراسة إمكانية إحداث تنمية مستدامة في فلسطين من خلال قراءة مستوى الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي (2007-2017)"

إعداد:

معن "أحمد فوزي" قاسم سلحب

بكالوريوس كيمياء – جامعة مؤتة -الكرك – المملكة الأردنية الهاشمية

إشراف الدكتور عبد الوهاب الصباغ

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية المستدامة مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية – معهد التنمية المستدامة – جامعة القدس

1440 هـ / 2018 م

جامعة القدس

عمادة الدّراسات العليا

التنمية المستدامة

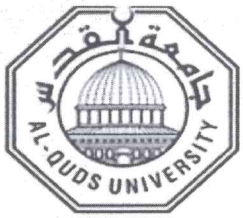

إجازة الرّسالة

"التنمية المستدامة في المجتمعات الهشة"

"دراسة إمكانية إحداث تنمية مستدامة في فلسطين من خلال قراءة مستوى الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي (2007-2017)"

اسم الطالب : معن "أحمد فوزي" قاسم سلحب

الرّقم الجامعي: 21510032

إشراف : د. عبد الوهاب الصباغ

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2018/10/15 من لجنة المناقشة المدرجة أسماءهم وتواقيعهم:

رئيس لجنة المناقشة: د. عبد الوهاب الصباغ التوقيع:.....

ممتحن أول (داخلي): د. سعدي الكرنز التوقيع:.....

ممتحن ثاني (خارجي): د. عبد الرحمن التميمي التوقيع:.....

القدس – فلسطين

1440 هـ / 2018 م

الإهداء

إلى أمي الغالية التي أنارت لي طريقي في هذه الدنيا المظلمة

إلى روح والدي الذي أسأل الله تعالى أن يرزقني بره بعد وفاته

إلى سندي في هذه الدنيا الأشقاء الأعزاء

إلى من شاركتني مر الزمان وحلوه زوجتي الغالية

إلى زينة حياتي أبنائي بانه وعبد الرحمن وتميم

معن "أحمد فوزي" قاسم سلحب

إقرار

أقر أنا معد الرسالة بانها قدمت لجامعة القدس، لنيل رسالة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الاشارة له حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد أخر.

التوقيع:

اسم الطالب: معن "أحمد فوزي" قاسم سلحب

التاريخ: 2018/10/15

الشكر والعرفان

في بداية الأمر أشكر الله تعالى الذي من على بختام دراستي للماجستير وبهذه الدراسة، كما وأتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعة القدس ممثلة بمعهد التنمية المستدامة وإلى جميع الأساتذة الأفاضل في المعهد الذين لم يدخروا جهداً لنقل مخزونهم من المعرفة والعلم لجميع طلاب معهد التنمية المستدامة، كما وأتقدم بالشكر والتقدير إلى الدكتور عبد الوهاب الصباغ الذي لم يكن فقط مشرفي على الرسالة ولكنه كان ملهمي في كثير من الأبحاث التي قدمتها خلال دراستي، كما وأشكره على النصح والإرشاد والتوجيه خلال إشرافه على إعدادي لرسالتي.

الشكر أيضا موصول إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد، وأخص بالذكر زوجتي الغالية التي كانت ومنذ البداية الدافع والداعم والمحفز للإقبال على استكمال دراستي العليا، وأشكر زملاء الدراسة وخاصة الأخ محمد منصور الذي رافقني طوال فترة الدراسة ولم يدخر أي جهد لتقديم المساعدة خلال إنجاز هذه الرسالة، وأشكر جميع زملائي في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذين ساندوني خلال إعدادي للرسالة وأخص بالذكر السيد سفيان أبو حرب والأستاذ بدر احسون والزملاء من قطاع غزة الحبيب الأستاذ زاهر طنطيش والأستاذ محمد قحمان الذين لم يدخروا أي جهد لتقديم المساعدة خلال جمع البيانات من الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.

والحمد لله رب العالمين

معن "أحمد فوزي" قاسم سلحب

التعريفات والمختصرات

المختصرات

الاختصار	المدلول باللغة الإنجليزية	المعنى باللغة العربية
BTI-SW	Bertelsmann Transformation Index – State Weakness Index	مقياس برتلسمان للتحول –مؤشر ضعف الدولة
CIFP	Country Indicators for Foreign Policy Fragility Index	مؤشرات الدول لمقياس هشاشة السياسة الخارجية
CPIA	Country Policy and Institutional Assessment (CPIA) / International Development Association (IDA) Resource Allocation Index (IRAI)	التقييم السياساتي والمؤسساتي للدول (CPIA) /المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)/ مقياس تخصيص الموارد (IRAI)
FSI	Fragile States Index /Failed States Index	مقياس الدول الهشة/ الدول الفاشلة
GPI	Global Peace Index	مقياس السلام العالمي
IAG	Harvard Kennedy School Index of African Governance	مقياس جامعة هارفارد كينيدي للحكم الإفريقي
ISW	Index of State Weakness in the Developing World	مقياس الدول الضعيفة في العالم النامي
PCIL	Peace and Conflict Instability Ledger	دليل السلام والاستقرار الصراعات
PII	Political Instability Index	مقياس عدم الاستقرار السياسي
SFI	State Fragility Index	مقياس هشاشة الدولة
WGI-PV	Worldwide Governance Indicators: Political Stability and Absence of Violence	مقياس الحكم في جميع أنحاء العالم: الاستقرار السياسي وغياب العنف
FFP	Fund For Peace	صندوق السلام
CAST	Conflict Assessment System Tool	أداة نظام تقييم الصراع
MDGs	Millennium Development Goals	الأهداف الإنمائية للألفية
SDGs	Sustainable Development Goals	أهداف التنمية المستدامة

التعريفات

التنمية : تمثل تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية. (العيسوي، 2001)

الـــــدول الهشّة : الدول التي لديها قدرات ضعيفة على القيام بوظائف الحوكمة الأساسية وتفتقر إلى القدرة على تطوير علاقات متبادلة مع المجتمع، والتي تعتبر أيضاً أكثر ضعفاً على صعيد الصدمات الداخلية أو الخارجية مثل الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية. (باريس 21، 2016)

الاســـتقرار الاقتصادي : القدرة على تفادي الأزمات الاقتصادية والمالية، والتقلبات الكبيرة في النشاط الاقتصادي، والتضخم المرتفع، والتقلب المفرط في النقد الأجنبي والأسواق المالية (صندوق النقد الدولي، 2018).

الاســـتقرار السياسي : مدى تماسك فئات المجتمع داخل هذه الدولة، وترابطهم فيما بينهم من جهة، وفيما بينهم وبين السلطة من جهة أخرى، وبين مؤسسات هذه السلطة من جهة ثالثة، ترابطاً عضوياً يكفل وقوف هذه الدولة ومجتمعها أمام التقلبات والتغيرات المختلفة كوحدة متماسكة. (شاهر، 2016)

الاســـتقرار الاجتماعي : حالة الهدوء والسكينة التي تنتاب المجتمع وتجعله قادرا على تحقيق طموحاته وأهدافه نتيجة للحالة السليمة التي يمر بها نتيجة للتوازن الاجتماعي بين القوى والأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية والدينية في المجتمع. (ناصر، 2014)

مرونـــــة النظام : قدرة النظام على استيعاب الاضطرابات والخضوع لتغييرات مع الاستمرار في الاحتفاظ بنفس الوظيفة والبنية والهوية والنتائج. (المجتمعات الأوروبية، 2009)

الملخص

إن الهدف من الدراسة كان التعرف على مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني ومقومات التنمية المستدامة والتي تمكن من الحد من تلك الهشاشة، وذلك من خلال دراسة حالة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي خلال الأعوام 2007-2017.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث نمطين من أنماط المنهج الوصفي: أولهما الدراسة المسحية، وقد طور الباحث استبانة تناولت جميع متغيرات الدراسة ذات العلاقة، وقد تم التأكد من صدقها وثباتها، وقد غطت الدراسة المسحية 28 مؤسسة (حكومية، جامعات (شملت أقسام الاقتصاد، والسياسة، علم الاجتماع، العلوم التنموية)، مراكز الابحاث، منظمات غير حكومية). وقد بلغ حجم عينة الدراسة 80 مبحوث (شملت وكلاء الوزارات، والمحاضرين الحاصلين على درجة الدكتوراة، ومدراء وباحثين في مراكز الابحاث والمنظمات غير الحكومية). اما النمط الثاني فهو الدراسة الارتباطية، وقد اعتمد هذا النمط على بيانات كمية مصادرها مؤسسات رسمية ذات علاقة بموضوع البحث.

توصلت الدراسة إلى أن قياس مستوى الهشاشة في فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 قد بلغ 78.9[1] ويصف هذا المستوى بناء على مقياس FSI للهشاشة على انه محذر، وقد وقعت فلسطين عند محاكاة مقياس FSI للهشاشة للدول العربية بين الأردن ولبنان. أما بالنسبة لمستوى الاستقرار الاقتصادي فقد بلغ 8.14[2] وهذا المستوى يوصف على انه منذر، والاستقرار السياسي قد بلغ مستواه 6.75 وهذا المستوى يوصف على انه محذر بشكل مرتفع، وبلغ مستوى الاستقرار الاجتماعي 6.66 وهذا المستوى يوصف على انه محذر، ومستوى التماسك في المجتمع الفلسطيني قد بلغ 6.31 وهذا المستوى يوصف على انه محذر. أما مستوى التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني فقد بلغ 8.44 وهو الأعلى من بين محاور مقياس الدول الهشة في فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 وهذا المستوى يوصف على انه منذر بشكل مرتفع.

وتتوافق نتائج تحليل البيانات الكمية الخاصة بالمؤشرات المختارة حول الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي مع نتائج الدراسة المسحية. فعلى المستوى الاقتصادي كانت مرونة مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عبر الزمن ضعيفة وبلغت (-36.3%)، في المقابل مرونة مؤشر عدد

[1] مدى مقياس الدول الهشة (0.0 أقل هشاشة – 120.0 أكثر هشاشة)

[2] مدى مقياس الاستقرار (0.0 أكثر استقراراً – 10.0 أقل استقراراً)

الشكاوى في مجال العنف أثناء التوقيف كانت ضعيفة وبلغت (-49.1%)، ومرونة الضغوط الديموغرافية ممثلة بالعمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة منذ الميلاد فقد كانت متوسطة وبلغت (54.5%)، ومرونة مؤشر معدلات الطلاق الخام كانت متوسطة وبلغت (-66.9%). أما مرونة مؤشر نصيب الفرد من صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة فقد كانت الأضعف وبلغت (-25.6%). وهذا يؤكد النتائج التي تم التوصل إليها من الدراسة المسحية.

وقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها ضرورة قياس مستوى الهشاشة ونشرها بشكل سنوي، إضافة إلى ضرورة إعادة النظر في هيكلة النظام الاقتصادي والسياسي، وخلق بيئة قانونية تعزز مفهوم المواطنة وتقبل الآخر. أما على مستوى تماسك المجتمع فقد أوصت الدراسة بالقيام بإجراءات جريئة ضد انتشار السلاح غير الموجة إلى الاحتلال ومقاومة ظاهرة بث الكراهية بوسائل الإعلام الخاصة بالأحزاب والفصائل. كما أوصت بوجوب التصدي وبقوة لأي تدخل خارجي وبجميع أشكاله وأنواعه في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من خلال رفض أي مساعدات مشروطة.

"Sustainable Development in Fragile Societies"
"Studying the Possibility of Creating Sustainable Development in Palestine by Exploring the Level of Economic, Political and Social Stability (2007-2017)"

Prepared by: Maen "Ahmed Fawzi" Qussim Salhab
Supervised by: Dr. Abdel Wahhab Sabbagh

Abstract

The study aimed to identify the level of fragility of the Palestinian society and the elements of sustainable development that can reduce this vulnerability by examining the state of economic, political and social stability during the past decade (2007-2017).

To achieve the objectives of the study, the researcher used two types of descriptive methods: the first was the survey, and the researcher developed a questionnaire that examined all relevant study variables. The survey covered 28 institutions (Government, Universities (sections of economy, politics, sociology, and developmental sciences), Research Centers and NGOs). The sample of the study was 80 respondents (Included Under-Secretary of Ministers, the lecturers with the PhD degree, the directors and researchers in the research centers and NGOs). The second type is the correlation study and the data on the quantity of its sources were adopted by official institutions related to the research topic.

The results of the survey showed that measuring the level of fragility in Palestine during the past decade (2007-2017) was 78.9[3]. It bases this level on the Fragile States Index (FSI) measurement of fragility as alerting. When carrying out a simulation of the FSI index for the fragility of the countries of the Arab countries, Palestine came between Jordan and Lebanon. The level of economic stability reached 8.14[4]. It describes this level as an alert. Political stability reached 6.75. It describes this level as highly warning. The level of social stability reached 6.66. It describes this level as a warning. The level of cohesion in the Palestinian society reached 6.31. It describes this level as warning. The level of external intervention in the Palestinian society was 8.44, it scored the highest among the axes of the fragile countries in Palestine during the past decade, and it describes this level as highly alerting.

The results of the quantitative data analysis of the selected indicators on economic, political and social stability were consistent with the results of the

[3] Range of Fragility (0.0 less fragile - 120.0 more fragile)
[4] Range of Stability (0.0 more stable - 10.0 less stable)

survey. On the economic level, the elasticity of the GDP per capita index over time was weak at -36.3%. In contrast, the elasticity of the number of complaints of violence during arrest was weak at -49.1%, the elasticity of demographic pressures represented by life expectancy at birth was medium 54.5%, and the elasticity of the crude divorce rate index was moderate, reaching -66.9%. The per capita net official development assistance received was the weakest at -25.6%. Those findings confirm the results of the survey.

Based on the study, the researcher reached several recommendations, the most important of which is the need to measure the level of fragility and disseminating it on an annual basis, besides the need to review the structure of the economic and political system, and create a legal environment to promote the concept of citizenship and acceptance of others. On the level of community cohesion, it is recommended that strict measures be taken against the spread of weapons that are not used against occupation and to resist the phenomenon of spreading hatred through the media of the national parties and factions. Facing any external interference in all its forms and types in economic, political and social life through rejecting any conditional assistance.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

تعرض المجتمع الفلسطيني للعديد من الصدمات، بداية منذ أن تم شرعنة الاحتلال من خلال قرارات الأمم المتحدة، والتي كان أولها قرار تقسيم فلسطين رقم 181 والذي أصدر بتاريخ 1947/11/29 وبهذا القرار قاموا بتقسيم المجتمع الفلسطيني إلى فلسطينيين يقطنوا في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 (الـ 48) وفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 (الـ 67)، واعتبروا أن المعاناة اقتصرت على فلسطينيي الـ 67 على اعتبار أن دولة الكيان الصهيوني ستوفر الرخاء للفلسطينيين في الـ 48 والتي لم توفره حتى الآن.

بعد هذا الشرخ الذي تم بعام أي في العام 1949 كان الرد بإنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)[5]، وذلك بهدف تخفيف العبء على الفلسطينيين، وكانت النتيجة أن قاموا بتقسيم الفلسطينيين في المجتمع إلى فلسطيني لاجئ وفلسطيني غير لاجئ، حيث أنهم بهذا كما يعتقدون أن المعاناة اقتصرت على اللاجئين فقط وباقي المجتمع الفلسطيني حصل على الرخاء المطلوب.

[5]تأسست الأونروا بموجب القرار رقم 302 (رابعا) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 كانون الأول 1949 بهدف تقديم برامج الإغاثة المباشرة والتشغيل للاجئي فلسطين. وبدأت الوكالة عملياتها في الأول من شهر أيار عام 1950.

ومرة أخرى تزايدت التصدعات في نسيج المجتمع الفلسطيني عندما تم تصنيف الفلسطينيين إلى من هم داخل الوطن (عرفوا الوطن أراضي الـ 67 فقط) ومن هم في الشتات (فلسطينيي الشتات)، وكما يعتقدون مرة أخرى أن من هم داخل فلسطين (حسب تعريفهم لفلسطين) أكثر معاناة ممن هم خارج فلسطين، بمنطق أن هناك دول حاضنة وراعية للفلسطينيين في الشتات (أسمتهم الدول المستضيفة للاجئين) ستقوم بتوفير البيئة الملائمة وتحفظ لهم استقرارهم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

ولم تتوقف عملية الطرق على الزجاج الهش داخل ما تبقى من الوطن، حيث تم تقسيمهم إلى فلسطينيي الضفة الغربية (تحت وصاية المملكة الأردنية الهاشمية)، وفلسطينيي قطاع غزة (تحت وصاية جمهورية مصر العربية) بكل ما تحمل كلمة الوصاية من تبعات قانونية، وسياسية، واقتصادية واجتماعية، حيث زادت في التصدعات والتشرخات في المجتمع الفلسطيني على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي وحتى البيئي. علما بان عمليات الاتباع أو الوصاية ظاهرها إداري فقط (أي إدارة الأزمة) ولم تتسم أهداف هذه الوصاية إلا بالإجراءات التي من شأنها أن تقلل العبء الاقتصادي أو الاجتماعي على الفلسطينيين. وبقي الحال عليه بعيد نكسة 1967 حتى تاريخه. وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية كأحد مخرجات اتفاقية أوسلو، حيث قيدت السلطة بمجوعة من الاتفاقيات التي لم تزد الأمر إلا سوء، وبمحاولة فرض مجموعة من الحلول للقضية لم تكن إلا مطرقة تزيد بطرقها على هذا المجتمع بمزيد من التصدعات والتشرخات، والذي انعكس على شكل حالة من عدم الاستقرار النسبي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، والتي تزيد من صعوبة إحداث حالة من التنمية المستدامة في ظل هذه الحالة من عدم الاستقرار النسبي. وخلال كل مرحلة من المراحل سابقة الذكر كان الاحتلال يمارس دوره الاستعماري والإحلالي لإضعاف مكونات المجتمع الفلسطيني بمحاولة لمحو الوجود الفلسطيني في هذا العالم.

كان رد الفعل الأول للفلسطينيين بعد احتلال الأرض ومحاولة انتزاع كافة الموارد الطبيعية الصراع للحفاظ على العنصر البشري الفلسطيني، هذا العنصر البشري منذ أكثر من 100 عام قام بردود فعل على كل الإجراءات التي أدت إلى إحداث هذه الهشاشة، وزرع حالة عدم الاستقرار في المجتمع الفلسطيني بهدف إحداث تغير جوهري، حيث انه من المستحيل البقاء على حالة العبودية والتبعية الاقتصادية والسياسية والتي انعكس أثرها على الواقع الاجتماعي. وكانت ردود الفعل عبارة عن ثورات منذ العام 1936 حتى انتفاضة الأقصى الثانية، كانت ثورات سطر فيها العنصر البشري الفلسطيني أسمي آيات التضحية والنضال.

ولكن وبإعلان الدولة إما من خلال المجلس الوطني عام 1988 أو من خلال منح فلسطين في العام 2012 دولة مراقبة غير عضو باعتراف دولي على تأسيس دولة فلسطين على فلسطين المحتلة عام 1967. وأصبح الحديث عن دولة فلسطينية وليس مجتمع فلسطيني، علما بان كليهما قد حافظ على نفس المكونات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأصبح على عاتق هذه الدولة وكافة مكونات المجتمع الفلسطيني ضرورة إحداث تغيير جوهري للخروج من حالة الهشاشة الناتجة عن حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وللوصول إلى إحداث تنمية ذات طابع خاص، وخاصة للوصول بالعنصر البشري الفلسطيني إلى بر الأمان بما يتناسب مع حجم التضحيات التي قدمها.

ولكن لإحداث هذه التنمية المستدامة في ظل حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لا بد أولا من تشخيص وقياس مستوى الهشاشة التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، ثم ننظر ما هي أفضل الحلول للحد من تلك الهشاشة والحصول على استقرار اقتصادي وسياسي واجتماعي، ونقوم بإحداث طفرة جينية في مفهوم التنمية في ظل الاحتلال، حيث تستخدم التنمية في هذه الحالة بكل أبعادها وعناصرها كأداة من أدوات التحرر من هذا الاحتلال.

2.1 مشكلة الدراسة

إن إحداث تنمية مستدامة تستخدم كأداة وسلاح ناجح للتحرر من هذا الاحتلال ومن أي تبعية ليس بالأمر السهل. وقبل تطوير هذه الأداة وصرف الدواء المناسب للمرض الذي يعاني منه النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في فلسطين يجب تشخيص وقياس المستوى الذي وصل له في ظل الاحتلال الذي أحدث هشاشة في المجتمع. وعليه يمكن تلخيص المشكلة بـ:

ما هو مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني وما هي مقومات التنمية التي قد تحد من تلك الهشاشة وبتواؤم مع حالة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي التي مر بها المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017؟

3.1 مبررات الدراسة

إن حق الشعب الفلسطيني بالتحرر حق مشروع ولا يقل ولا يتعارض مع حقه الكامل بالحصول على تنمية مستدامة. ومن هنا يجب توفير دراسات وأبحاث علمية وعملية حول إمكانية إحداث تنمية حقيقية في هذا المجتمع الهش وغير المستقر، إضافة إلى المبررات المحورية التالية:

- إن قضية تحرير فلسطين قضية محورية للمجتمع الفلسطيني، وحق الشعب الفلسطيني بالعيش في مجتمع مستقر من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من خلال إحداث تنمية تتناسب مع إمكانيته البشرية، وبهدف الحصول على مستوى رفاهية يتناسب مع مدى المعاناة التي تعرض لها، ولا يقصد بها إيجاد حل مهين للقضية.
- كافة المواثيق الدولية تضمن حق الجميع في الحصول على تنمية متساوية وذلك للحد من الآفات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومن هنا جاءت التوصيات الدولية إلى ضرورة تنفيذ دراسات متخصصة حول الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وأثره على إحداث تنمية، وخاصة هي المجتمعات النامية والمهمشة وغير المستقرة.
- محاولة إعطاء تقييم لمستوى الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي من خلال قياس مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني.

4.1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الدور الذي تلعبه حالة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في تحديد معالم التنمية المستدامة في فلسطين، كما أن هناك أسباب أخرى تدعم أهمية الدراسة وهي:

- إضافة مرجع حول مستوى هشاشة الدول وحالة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لمجتمع محتل مع إمكانية إحداث تنمية مستدامة في مجتمع هش غير مستقر.
- المساهمة في تقديم توصيات لراسمي السياسات وصناع القرار لتساعدهم في إحداث تنمية مستدامة في المجتمع الفلسطيني.
- رغبة شخصية للباحث بالتعرف على خصائص المجتمعات الهشة وغير المستقرة، وإمكانية إحداث تنمية مستدامة في هذه المجتمعات.

5.1 أهداف الدراسة

أن الهدف الرئيسي للدراسة هو قياس مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني من خلال استخدام مقياس الدول الهشة، والذي يعتمد بالأساس على حالة الاستقرار في الدول، إضافة إلى التعرف على مقومات التنمية المستدامة المطلوب تحقيقها للحد من تلك الهشاشة وعليه تكون الأهداف الفرعية للدراسة هلى النحو الآتي:

- التعرف على مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني من خلال قراءة واقعة خلال الأعوام 2007-2017.
- التعرف على مستوى الاستقرار الاقتصادي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017.

- التعرف على مستوى الاستقرار السياسي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017.
- التعرف على واقع التدخل الخارجي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017.
- التعرف على واقع التماسك في المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017.
- التعرف على مستوى الاستقرار الاجتماعي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017.
- التعرف على مقومات التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها للحد من مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني.
- التعرف على مقومات التنمية السياسية المطلوب تحقيقها للحد من مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني.
- التعرف على مقومات التنمية الاجتماعية المطلوب تحقيقها للحد من مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني.

6.1 أسئلة الدراسة

من أجل القدرة على قياس مستوى الهشاشة باستخدام مقياس الدول الهشة وتحديد معالم مقومات التنمية المستدامة التي تساعد على الحد من مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني لا بد من الإجابة على مجموعة من الأسئلة وهي:

- ما هو مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017؟
- ما هو مستوى الاستقرار الاقتصادي الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017؟
- ما هو مستوى الاستقرار السياسي الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017؟
- ما هو واقع التدخل الخارجي في فلسطين خلال الأعوام 2007-2017؟
- ما هو مستوى الاستقرار الاجتماعي الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017؟
- ما هو واقع التماسك في المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017؟
- وما هي مقومات التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها للحد من مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني؟
- وما هي مقومات التنمية السياسية المطلوب تحقيقها للحد من مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني؟
- وما هي مقومات التنمية الاجتماعية المطلوب تحقيقها للحد من مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني؟

7.1 فرضيات الدراسة

إن صياغة مجموعة من الفرضيات حول ظاهرة هشاشة المجتمع الفلسطيني ستساعد على فهم هذه الظاهرة، كما ستساعد في البحث عن المشكلة ومحاولة تفسير العلاقة بين المتغيرات الرئيسية والمحورية للدراسة والتي تشكل في مجملها ظاهر الهشاشة (الاستقرار الاقتصادي، والاستقرار السياسي، والتدخل الخارجي، والاستقرار الاجتماعي، والتماسك في المجتمع) والمتغيرات المستقلة، وعليه تم صياغة الفرضيات التالية:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة $0.05 \geq \propto$) بين مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني ومحاور الاستقرار في فلسطين خلال الأعوام 2007-2017.
- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة $0.05 \geq \propto$) في توجهات المبحوثين حول مستوى هشاشة المجتمع في فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى للخصائص الديمغرافية للمبحوثين.
- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة $0.05 \geq \propto$) في توجهات المبحوثين حول مستوى الاستقرار الاقتصادي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى للخصائص الديمغرافية للمبحوثين.
- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة $0.05 \geq \propto$) في توجهات المبحوثين حول مستوى الاستقرار السياسي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى للخصائص الديمغرافية للمبحوثين.
- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة $0.05 \geq \propto$) في توجهات المبحوثين حول مستوى التدخل الخارجي في فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى للخصائص الديمغرافية للمبحوثين.
- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة $0.05 \geq \propto$) في توجهات المبحوثين حول مستوى الاستقرار الاجتماعي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى للخصائص الديمغرافية للمبحوثين.
- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة $0.05 \geq \propto$) في توجهات المبحوثين حول مستوى التماسك في المجتمع في فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى للخصائص الديمغرافية للمبحوثين.

8.1 مجتمع الدراسة

يعتمد تحديد هوية مجتمع الدراسة بالدرجة الأولى على مقدرته على تحقيق الهدف من الدراسة وقدرته على الإجابة على أسئلة الدراسة وفحص فرضياتها للوصول في النهاية إلى أقرب الطرق لحل مشكلة الدراسة. وعلى اعتبار أن مقياس مستوى هشاشة الدول والمجتمعات من أكثر المقاييس حساسية، حيث أن مخرجات هذا المقياس سيترتب عليها الكثير من التبعيات وخاصة في مجال رسم السياسات والقرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وذات الطابع الاستراتيجي، ليس فقط من قبل القطاع الحكومي وإنما من باقي قطاعات المجتمع الفلسطيني المحلي الأهلية والخاصة. ولذلك لا يمكن الاعتماد على مصدر واحد لإجراء هذا القياس، وهذا حددته أدبيات مقياس هشاشة الدول، حيث تم الإشارة إلى نوعين من البيانات يجب الاعتماد عليها لقياس مستوى الهشاشة هما البيانات الكمية (الإحصاءات الرسمية) والبيانات النوعية (بيانات الاتجاهات)، ولذلك ولأهمية النتائج ولحساسية وتخصص المقياس الذي تم تطويره وحسب مصادر بيانات الدراسة كان مجتمع الدراسة كما يلي:

1.8.1 الدراسة المسحية

بناءً على حساسية أداة الدراسة المسحية واحتواءها على أسئلة ومصطلحات متخصصة وبشكل تفصيلي حول الواقع الحالي والمستقبلي الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الفلسطيني، قام الباحث باختيار مجتمع متخصص لاعتبارات خاصة بالدراسة المسحية وهم وكلاء الوزارات في الحكومة الفلسطينية والمحاضرين في الجامعات الفلسطينية الحاصلين على درجة الدكتوراه في أقسام الاقتصاد والسياسة وعلم الاجتماع والعلوم التنموية، والمنظمات الأهلية والباحثين في مراكز الأبحاث والمتخصصة في مجال الاقتصاد والسياسة وعلم الاجتماع والتنمية.

2.8.1 الدراسة الارتباطية

إن التنوع في البيانات الكمية (الإحصاءات الرسمية) التي تم استخدامها لدراسة الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لمكونات المجتمع الفلسطيني أدى إلى تنوع مجتمعات الدراسة لكل مؤشر. حيث نجد أن بيانات المؤشرات الاقتصادية كانت تمثل المنشآت العاملة في فلسطين، أما المؤشرات السياسية والاجتماعية فقد كانت تمثل الأفراد.

9.1 نموذج الدراسة

إن المتغيرات المستقلة في الدراسة المسحية كانت الخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة، أما المتغيرات التابعة فهي محاور الدراسة (مقياس الهشاشة، ومقومات التنمية المستدامة). وقد تم توضيح نموذج الدراسة المسحية في الجدول 1.1، وكما يلي:

جدول 1.1: نموذج الدراسة المسحية

المتغيرات التابعة	المتغيرات المستقلة
مقياس الدول الهشة (الاستقرار الاقتصادي)	الخصائص الديموغرافية للمبحوثين
مقياس الدول الهشة (الاستقرار السياسي)	
مقياس الدول الهشة (الاستقرار الاجتماعي)	
مقياس الدول الهشة (التماسك في المجتمع الفلسطيني)	
مقياس الدول الهشة (التدخل الخارجي)	
مقومات التنمية المستدامة (التنمية الاقتصادية)	
مقومات التنمية المستدامة (التنمية السياسية)	
مقومات التنمية المستدامة (التنمية الاجتماعية)	

أما البيانات الكمية (الدراسة الارتباطية) فقد كان الزمن (2007-2017) هو المتغير المستقل أما المتغير التابع فقد كانت مؤشرات مختارة خاصة بالواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وبيانات التماسك في المجتمع الفلسطيني والتدخل الخارجي. وتم توضيح نموذج الدراسة الارتباطية في جدول 2.1، وكما يلي:

جدول 2.1: نموذج الدراسة الارتباطية

المتغيرات التابعة	المتغيرات المستقلة
الواقع الاقتصادي: (ويشمل: الزيادة السكانية، والبطالة، ومساهمة قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)	الزمن (2007-2017)
الواقع السياسي (ويشمل: عدد الشكاوى في مجال ادعاءات ماسة بالسلامة الجسدية والتعرض للمعاملة القاسية واللاإنسانية أثناء التوقيف والاعتداء الجسدي أو المعنوي)	
الواقع الاجتماعي (ويشمل: العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة منذ الميلاد)	
التماسك في المجتمع الفلسطيني (ويشمل: معدلات الطلاق الخام)	
التدخل الخارجي (ويشمل: نصيب الفرد من صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة، وصافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات الرسمية المتلقاة، وصافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة كنسبة من إجمالي الدخل القومي، والمنح، باستثناء التعاون الفني)	

10.1 حدود الدراسة

- **الحدود الموضوعية:** قياس مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني ومعرفة مقومات التنمية المستدامة التي يمكن أن تحد من تلك الهشاشة.
- **الحدود البشرية (مصدر البيانات الدراسة المسحية):** وكلاء الوزارات، المحاضرون في الجامعات الفلسطينية في أقسام الاقتصاد والسياسة وعلم الاجتماع والعلوم التنموية، والباحثين في المنظمات الأهلية ومراكز الأبحاث.
- **الحدود البشرية (مصدر البيانات الدراسة الارتباطية):** الفلسطينيين المقيمين في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة).
- **الحدود الجغرافية:** فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة).
- **الحدود الزمانية:** جميع البيانات الواردة في هذه الدراسة تمثل الأعوام 2007–2017 باستثناء مؤشرات الدراسة الارتباطية الخاصة بالتدخل الخارجي المساعدات والمنح تمثل الأعوام 2007–2016.

11.1 هيكلية الدراسة

تتكون الدراسة من خمسة فصول وهي كالآتي:
الفصل الأول: وفيه الإطار العام للدراسة ويشمل: المقدمة، مشكلة الدراسة، مبررات الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، أسئلة الدراسة، فرضيات الدراسة، ومنهجية الدراسة وتضم: مجتمع الدراسة، نموذج الدراسة، حدود الدراسة، هيكلية الدراسة.

الفصل الثاني: وفيه الإطار النظري والدراسات السابقة، وقسم هذا الفصل إلى ثلاث أجزاء الأول تطرق إلى المفاهيم الأساسية (وتشمل مفهوم التنمية والتنمية المستدامة، إضافة إلى مفهوم الهشاشة وربطها بمفهومي الفشل والمرونة. كما شملت على مفهوم الاستقرار بما فيها الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، أما الجزء الثاني فتطرق إلى التنمية المستدامة من حيث مواردها أبعادها واستراتيجياتها، إضافة إلى قياس مستوى هشاشة الدول من حيث المقاييس المستخدمة وأبعادها التي تغطيها المقاييس والارتباط بين المقاييس، وتم التطرق في نهاية هذا الجزء إلى مقياس الدول الهشة (FSI) المستخدمة في تطوير أداة الدراسة ومؤشراته. أما الجزء الأخير من هذا الفصل فقد تناول الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

الفصل الثالث: المنهجية ومجتمع وعينة الدراسة وتشمل: مقدمة، أداة الدراسة، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة: وصف عينة الدراسة، اختبار صدق أداة الدراسة، اختبار ثبات أداة الدراسة، الأدوات والمعالجة الإحصائية.

الفصل الرابع: تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات وتضم: تحليل أسئلة الدراسة. اختبار فرضيات الدراسة.

الفصل الخامس: واشتمل على ملخص نتائج الدراسة، ملخص اختبار الفرضيات، واستنتاجات وتوصيات الدراسة، المراجع، الملاحق، فهرس الجداول، فهرس الملاحق، وفهرس المحتويات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مقدمة

في هذا الفصل سيتم تناول الإطار النظري الذي اعتمد عليه الباحث في دراسة ظاهرة هشاشة الدول، ولدراسة الاستراتيجيات الممكن استخدامها للحد من تلك الهشاشة وإحداث تنمية تتصف بالاستدامة. وستكون دراسة الحالة لمجتمعنا الفلسطيني.

تشكل هشاشة الدول التحدي الأكبر أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث إن مفهوم الهشاشة مرتبط بحالة الاستقرار، وعدم الاستقرار مرادف لعدم الاستمرار (عدم الاستدامة)، ومن ثم فإن محاولة إحداث تنمية في حالة عدم الاستقرار لن يكون مصيرها أن تكون تنمية مستدامة وضمن الظروف العادية.

2.2 المفاهيم الأساسية

تعتبر المفاهيم الدفة الرئيسية للدراسة، من خلالها يقوم الباحث بتحديد الاتجاه الذي سيقود به الدراسة لحل مشكلة الدراسة والإجابة على أسئلة الدراسة وفحص فرضياتها. للوهلة الأولى وبالنظر إلى عنوان الدراسة يمكن تجزئته إلى المصطلحات التالية، أولها التنمية، وأما الثانية التنمية المستدامة، ثم مفهوم الهشاشة وهو المفهوم الرئيسي في الدراسة حيث سيتم تجزئته إلى مفاهيم الاستقرار الاقتصادي ثم السياسي ثم الاجتماعي. وكل ذلك سيكون مدخل للحديث عن مواضيع ذات علاقة بالدراسة.

1.2.2 مفهوم التنمية

لو تفحصنا أدبيات التنمية خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي للاحظنا كيف أن معظمها قد خلط بين مفاهيم اقتصاديات التنمية والتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والتنمية الشاملة. فقد هيمن على هذه الأدبيات الاعتقاد بأن هذه المفاهيم إما أنها مترادفات، أو في أحسن الأحوال إن تحقيق النمو الاقتصادي يؤدي حتما إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والتنمية الشاملة (كرم، 1991)، ولكن ذهب الدكتور العيسوي إلى ابعد من ذلك حيث عبر عن التنمية بأنها تمثل تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها في النظام الاقتصادي الدولي التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل

الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية (العيسوي، 2001).

من جهة أخرى أشار هاجن في كتابه اقتصاديات التنمية أن تعبيري النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ليسا تعبيرين مترادفين، فتعبير النمو الاقتصادي لأي من الدول يعني الزيادة المتواصلة في الدخل الحقيقي للفرد الواحد من خلال تحسين وسائل الإنتاج، أما التنمية الاقتصادية فتشمل التغيرات الاقتصادية العديدة التي ترافق النمو الاقتصادي (هاجن، 1988). كما أكد هاجن أن النمو الاقتصادي يرتبط بالزيادة المستمرة في دخل الفرد، فإذا زاد عدد سكان دولة ما بـ 23% خلال فترة عشرة أعوام وزاد ناتجه القومي الإجمالي بنفس النسبة نقول بان توسعا اقتصاديا قد حدث وليس نموا اقتصاديا. وأكد ذلك الشافعي فهو يرى أن النمو يراد به مجرد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي (صالي، 2016). ومن جهة اخرى اشار مقدم مصطفى في بحثه حول النمو الاقتصادي انه إذا زامن الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي زيادة أكبر في معدل نمو السكان يكون هناك تراجعاً اقتصادياً (خشيب، 2014).

وفي نفس السياق نجد أن كازنت قد أكد على أن النمو الاقتصادي هو ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيديولوجي المطلوب لها، والمهم في هذا التعريف أنه يقلص الفجوة بين النمو الاقتصادي كفعل تلقائي، وبين التنمية الاقتصادية كفعل إرادي، فالنمو الاقتصادي المستدام هو نتيجة لسياسات ومؤسسات وتغييرات هيكلية وعلمية، وبالتالي ليس مجرد عملية تلقائية كما كان سائدا في الأدبيات الكلاسيكية (نصر، 2004). ونجد من هذا التعريف أن النمو يرتكز على الأجل الطويل بالاستناد إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي.

وللخروج عن الإطار الكلاسيكي المتعارف عليه في تعريف التنمية نجد أن المختصين في التنمية من المنظور الحديث قد رفضوا النظرة الكلاسيكية التي ربطت التنمية فقط في النمو الاقتصادي. وتوجهوا إلى تعريف أكثر شمولا للتنمية، أما بالنسبة للتنمية الشاملة فقد عرفها الحبيب بأنها ذلك التطوير البنائي أو التغير البنائي للمجتمع بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية من أجل توفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع (الحبيب، 1998). وكما هو واضح من التعريف نجد أن التنمية ترتكز على التغير الهيكلي وتوفير حياة كريمة للفرد بجميع أبعادها.

2.2.2 مفهوم التنمية المستدامة

"ضرورة إنجاز الحق في التنمية"، من هذا العنوان انطلقت الأمم المتحدة بوضع أول تصور لها حول المقصود بمصطلح التنمية المستدامة، وتم ذلك خلال مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في العام 1992 في ريودي جانيرو بالبرازيل، حيث تم ربط تحقيق التنمية بنحو تتساوى به الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل (دوجلاس، 2000). ولكن لم يقف تعريف التنمية المستدامة عند هذا التصور، حيث كان هناك اجتهادات ورؤى كثيرة حاولت أن تضع تعريفا شاملا وجامعا وإطارا محددا ومفهوما واضحا للتنمية المستدامة.

عند الرجوع إلى الترجمة الإنجليزية للمصطلح نجده "Sustainable Development" ويقصد به التنمية القابلة للاستمرارية أو الديمومة بالتالي القابلة للتحمل عند أي ضغوط، ولكن جميع تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ذات الصلة تستعمل في ترجمتها إلى اللغة العربية تعبير التنمية المستدامة، ويمكن أيضاً في اللغة العربية أن نلجأ إلى كلمة الدعم للتعبير عن معاني المفهوم، فالتنمية المستدامة هي التي تجد في ذاتها ما يدعم استمرارها فتكون بالتالي تنمية متداعمة، وهي لا يمكن أن تكون كذلك إذا لم تكن متحملة ومقبولة من فئات المجتمع المختلفة" (قرم، 1997).

من هنا أصبح تعريف التنمية المستدامة مرناً إلى أبعد الحدود، واجتهدت فئات من الباحثين ومن ذوي التخصصات المختلفة للدخول في هذا الميدان، ومحاولة تناول عملية التنمية المستدامة بما يخدم مجالات تخصصاتهم، فقد عرفها دوجلاس "عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر" (دوجلاس، 2000).

ولم تكتف الأمم المتحدة بتعريف العام 1992 فقد عادت وعرفت التنمية المستدامة بأنها تعزيز التنمية الاقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية والبيئية والسياسية والاقتصادية والمؤسسية على أساس المساواة (الأمم المتحدة، 1998).

3.2.2 مفهوم الهشاشة

إن مصطلح هشاشة الدول مصطلح حديث التداول في أدبيات التنمية، ولكن مع حداثة هذا المصطلح أصبحت هذه الكلمة محورية عند الحديث عن الغايات والأهداف الخاصة بالتنمية المستدامة، وخاصة أن الدولة عادت إلى الظهور كمحور أساسي عند الحديث عن استراتيجيات إحداث أي تنمية مستدامة

في أي مجتمع. كما أن النصيب الأكبر من مؤشرات التنمية المستدامة تعتمد على مدخلات ومخرجات الدول.

يعرّف قاموس أكسفورد الإنكليزي مصطلح "الهشة" بأنها "سهلة التكسر أو التلف" أو "حساسة وضعيفة". عند التعمق بمصطلح "الهشاشة"، فإن السؤال الأول الذي يطرح نفسه هو: هشاشة ماذا؟. عندما نتحدث عن هشاشة الدولة، فإن الدولة الهشة غير قادرة على الوفاء بمسؤوليتها كمزود للخدمات الأساسية والسلع العامة، مما يؤدي بدوره إلى تقويض شرعيتها. وهذا له عواقب على المجتمع ككل، مما يهدد سبل العيش، ويزيد من الانكماش الاقتصادي والأزمات الأخرى التي تؤثر على الأمن البشري واحتمال نشوب صراع مسلح. وبهذا المعنى تشكل مجموع هذه الظواهر الهشاشة. وعندما نتحدث عن هشاشة المجتمع، فإننا نتحدث عن الصراعات العنيفة وغيرها من الأزمات التي هي من صنع الإنسان وتشكل هشاشة في حد ذاتها. وبهذا المعنى، فإن الهشاشة هي تخص المجتمع، وبالتالي يتم تعريفها على نطاق أوسع، وتشمل أي نوع من حالة عدم الاستقرار الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي. وفي هذه الحالة يطلق على هذا الوضع بـ"الوضع الاجتماعي الهش" (Mata, and Ziaja, 2009).

من جهة أخرى أكد الباحثون على أن "الهشاشة" هي مفهوم معقد ومتعدد الأوجه. وأنه لا يوجد حتى الآن تعريف مقبول دوليا للهشاشة، حيث إن الباحثين وراسمي وصانعي السياسات على حد سواء يصورونه بطرق مختلفة. ومع ذلك هناك بعض الإجماع لدى الساسة ومجتمعات المانحين حول تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للدول الهشة (Mata, and Ziaja, 2009). فوفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن المنطقة أو الدولة الهشة هي التي لديها قدرات ضعيفة على القيام بوظائف الحوكمة الأساسية وتفتقر إلى القدرة على تطوير علاقات بنائية متبادلة مع المجتمع. كما أن المناطق أو الدول الهشة تعتبر أيضا أكثر ضعفا على صعيد الصدمات الداخلية أو الخارجية مثل الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية. وتشير الهشاشة إلى طيف واسع من الحالات: دول تعاني من أزمات، ودول في حروب، ودول في سياق إعادة الإعمار، ودول فيها الأزمات الإنسانية والطبيعية وحالات الفقر المدقع (باريس 21، 2016).

وأكد مركز ويلسون في تقريره حول إشراك الدول الهشة في مشروع القيادة وبناء قدرات الدولة أن الدول الفاشلة هي دول لا تستطيع حكوماتها توفير الأمن أو الخدمات الأساسية أو القدرة على اتخاذ القرار في أجزاء كبيرة من الأراضي التي تتمتع بسيادة عليها (Woodrow Wilson Center, 2009). وعلى الرغم من الاختلافات في تعريف هذا المصطلح إلا أننا نجد هناك اتفاق على بعض النقاط الأساسية في معظم الأدبيات.

وقد وجد ستيوارت وبراون أن جميع التعاريف الحالية تتمحور حول ثلاثة أبعاد رئيسية للهشاشة وهي:

1. الفشل في بسط السلطة
2. الفشل في توفير الخدمات
3. الفشل في الحفاظ على الشرعية

وهو أمر يحدث على التوالي عندما تعجز الدولة عن حماية مواطنيها من العنف، وعن توفير الخدمات الأساسية لكل المواطنين، وعن الحصول على اعتراف بشرعيتها من مواطنيها (المجتمعات الأوروبية، 2009).

وتتجسد رؤية هشاشة الدولة بشكل غير مباشر في التعريف الذي حددته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال الاقتصاد في مبادئ المشاركة الدولية الجيدة في الدول والأوضاع الهشة: تعد الدول هشة عندما تفتقر هياكل الدولة إلى الإرادة و/أو القدرة السياسية على أداء الوظائف الأساسية اللازمة للحد من الفقر وتحقيق التنمية وحماية أمن سكانها وحقوقهم الإنسانية (باريس 21، 2016).

وهناك مرادفات كثيرة لمصطلح الدولة الهشة، منها الدولة الفاشلة إضافة إلى شبيهة الدولة، والدولة المنهارة، والدولة الرخوة، والدولة المائلة إلى الفشل، والدولة المعرضة للخطر، والدولة المأزومة، والدولة الضعيفة، وظهور هذه المرادفات الكثيرة أدت إلى التداخل بين الدراسات والأبحاث علما بانها تصف الظاهرة نفسها.

وقررت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تحويل التركيز إلى الدور المحوري للشرعية وتطلعات المواطنين من خلال تعديل تعريف الدول الهشة بأنها الدول غير القادرة على تلبية تطلعات مواطنيها أو التعامل مع التغيرات في التطلعات والقدرات من خلال العملية السياسية (المجتمعات الأوروبية، 2009).

4.2.2 مفهوم الفشل

يعتبر مصطلح الدولة الفاشلة من أكثر مرادفات الدولة الهشة استخداماً وأكثرها ارتباطاً، فنجد الكثير عندما يتحدث عن الدول الهشة يضعون بين قوسين الدول الفاشلة، كأنهم يقولون لمستخدمي المصطلح أن مصطلح الدولة الهشة ما هو إلا تعبير جديد وحديث وبديل للدولة الفاشلة، وعليه للبحث في تاريخ مصطلح الدولة الهشة لا بد من البحث في تاريخ الدولة الفاشلة.

وقد اتجه الباحثون إلى القول إن الدول تصل إلى اقصى درجات الفشل عندما تكون غير قادرة وعاجزة عن الوفاء بوظائفها. حيث أكدوا أن من أهم وظائف السلطة السياسية وواجباتها، توفير السلع الأساسية والخدمات لمواطنيها (كتنظيم الحقوق والحريات المدنية، العناية الصحية والطبية، توفير بنى تحتية ذات كفاءة عالية، توفير نظام مؤسساتي اقتصادي ناجح يستطيع المواطنون من خلاله أن يسعوا إلى تحقيق أهدافهم ومشاريعهم، ولعل تحقيق الأمن والأمان في قمة هرم تراتبية السلع والخدمات الأساسية، الذي يضمن توفير والتمتع بالسلع والخدمات الأخرى) (العنبر، ومحمد، 2014).

وللبحث في تاريخ المصطلح أكد الباحثون أن ظاهرة الفشل لدى الدول قديمة الوجود، لكن الأدبيات بدأت بتناولها في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، وخاصة مع بداية انهيار الحكومة الصومالية. هذا الأمر دفع المفكرين للبحث في محددات وتبعيات فشل الدولة. ونجد أن خوري في مقالته حول "مفهوم الدولة الفاشلة –كيف نشأ وتطور" يؤكد أن في مطلع الثمانينيات بدأ الاهتمام بمفهوم الدولة الفاشلة، ويتفق مع الباحثين في أن الترويج للمصطلح كان في مطلع التسعينيات إبان انهيار منظومة الدولة في الصومال (العنبر، ومحمد، 2014).

وعند الحديث عن انهيار منظومة الدولة والتي تصنف على أنها أسمى أنواع المنظومات الاجتماعية تماسكاً وقوة، لاعتماده على كم هائل من الأنظمة والقوانين التي تحكم تماسكها المجتمعي للحفاظ على المصالح العامة والخاصة. ولكن في جميع الأحوال هناك نظام يحمي تماسكها لذلك فشلها أو حتى هشاشتها لو تفاقمت ستخلف من ورائها كوارث إنسانية. لذلك لا بد من التعمق في مفهوم الفشل لضمان عدم صبغ هذه الصفة لدول لا تنطبق عليها، وذلك لان هناك تبعيات اقتصادية وسياسية واجتماعية لأي دولة توصف بانها دولة فاشلة.

في العام 1993، و1995 ظهرت دراستان كان لهما الدور الأساسي في تشكيل مفهوم الدولة الفاشلة عند كثير من الباحثين، كانت الأولى عام 1993 لجيرالد هيرمان وستيفن راتنر عن الدولة الفاشلة، أما الثانية كانت في العام 1995 وهي لوليام زارتمان عن الدولة المنهارة (خوري، 2018).

خلصت الدراسة الأولى فقد إلى أن الدولة الفاشلة هي تلك الدولة التي لا تستطيع أن تلعب دوراً ككيان مستقل، ولكن عند النظر في هذا الخلاصة نجد أنها تصدر حكما على كثير من الدول بانها فاشله فقط بقياس مدى الدور الذي تلعبه كونها كيان مستقل. وعند النظر إلى القيود والإجراءات المهينة الذي تفرضه المؤسسات الدولية للإقراض وخاصة صندوق النقد الدولي أو حتى الدول المانحة من خلال القروض التي تمنحها للدول والشروط المرتبطة بمنح هذه القروض لقلنا إن جميع الدول

المقترضة هي دول هشة أو حتى فاشلة. علما بان هذه النتيجة لا تتناسب مع واقع كثير من الدول المقترضة، كما أن هناك دول كثيرة ترتبط بمصالح مع دول أخرى ولا يمكن القول إنها لا تلعب دورا مستقلاً بناء على منظومة المصالح المشتركة. أما الدراسة الثانية والتي كانت في العام 1995 فقد خلصت للقول إن الدول المنهارة هي تلك الدول التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها (خوري، 2018).

وقد خلص البروفسور خوري في مقاله المشار له أعلاه، أن تعريف الدولة الفاشلة لم يكن وليد الصدفة، ولم يظهر فقط كرد فعل لظاهرة حديثة يجب تعريفها، كما أكدت الدراسات أن كثير من الدول تصبح فاشلة عندما تكون سيادتها مقيدة بسبب تعرضها لضغوط خارجية على شكل عقوبات اقتصادية، وسياسية، وعسكرية، أو وجود قوات أجنبية على أراضيها. ويمكن التعرف إلى بعض خصائص هذا المفهوم، ومنها عدم قدرة الدولة أو رغبتها في حماية المواطنين واعتبار نفسها فوق القانون المحلي أو الدولي، فتمارس العنف وترتكب العدوان، أو تعاني عجزا ديمقراطيا يجرد مؤسساتها الحكومية من جوهرها الحقيقي. ومن خلال هذه السمات والخصائص، أشار خوري إلى الدافع الاستعماري خلف هذه المفاهيم حيث يصبح من السهل جدا اتهام الدول بانها فاشلة من دون وجود وقائع أو حقائق تدل على فشلها، وهنا يكمن الالتباس والافتقار إلى الدقة في المفهوم. ولا يمكن الحكم على فشلها بمعزل عن محيطها الإقليمي ومستجدات النظام الدولي وقضاياه (خوري، 2018).

وقد أكد المرعشي في الموسوعة السياسية حول الدولة الفاشلة بانها تلك الدولة التي تفقد السيطرة على وسائل العنف الخارج عن القانون. ومن ثم تكون عاجزة عن تحقيق السلام والاستقرار لشعوبها، وفي فرض السيطرة على أراضيها أو جزء منها، وعليه لا تستطيع ضمان النمو الاقتصادي، أو أي توزيع عادل للدخل أو للسلع والخدمات الاجتماعية، وغالباً ما تتميز بانعدام المساواة الاقتصادية والمنافسة العنيفة على الموارد (المرعشي، 2018).

وقد عالج تشومسكي بكتابه "الدول الفاشلة –إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية" هذه الجدلية بحسم أن التعريف يخدم سياسات دول (استعمارية) تسعى إلى التدخل في شؤون دول أخرى. حيث أكد أنه في كثير من الأحيان تفشل الدول ليس لأسباب داخلية أنما لأسباب خارجية، حيث تقوم جهات خارجية بتغذية الصراعات الداخلية الإثنية أو الطائفية أو المذهبية أو غيرها، كما هو حاصل في الوقت الحاضر في منطقتنا العربية. وبهذا، يتم إضعاف أنظمة الحكم في هذه الدول لسلب إرادتها السيادية، ليسهل التدخل في شؤونها وفرض الشروط عليها عبر الإكراه، وبالتالي إعلانها دولا فاشلة، وهنا تكمن الاستنسابية الكبرى في تصنيف الدول الفاشلة، إذ تختلف في كل حالة نقطة خرق أو أكثر،

يتم النفاذ منها لوصف الدولة بالفشل، وهنا أيضا تبرز الأهداف غير البريئة وتتوضح (تشومسكي، 2007).

ولكن لا يمكن من كل هذا القول إن قياس فشل الدول لا يمكن استثماره كأداة لتنمية المجتمع وهذا ما أكده تشومسكي، حيث إن استخدام قياس مدى قدرة الدولة على القيام بوظائفها الأساسية والوفاء باحتياجات أفراد شعبها الأساسية (صحة وتعليم وخدمات عامة ورفاه) وبشكل مستمر يساعد الدول على التعرف على الفجوات التي تعزز فشلها وهنا الاستمرارية في القياس يضمن المعالجة المبكرة عند ظهور أي آفة اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية ومما يؤدي على المدى الطويل إلى حالة من الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وبالتالي إحداث حالة من التنمية يمكن صبغها بالمستدامة (تشومسكي، 2007).

5.2.2 مفهوم المرونة

قامت Resilience Alliance "تحالف المرونة" (شبكة بحثية متعددة التخصصات) بتعريف المرونة على أنها "قدرة النظام على استيعاب الاضطرابات والخضوعل لتغييرات مع الاستمرار في الاحتفاظ بنفس الوظيفة والبنية والهوية والنتائج" (المجتمعات الأوروبية، 2009). علما بان علم الاقتصاد عرف المرونة الاقتصادية بأنها مدى استجابة متغير واحد أو أكثر للتغيرات التي تحدث في متغير آخر أو أكثر. ومن هنا نجد التناغم العكسي لمفهوم الهشاشة والمرونة.

بناء على تعريف المرونة نجدها تعتمد على تكيف مركبات النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي (وهنا نقصد الفرد والأسرة والمنشآت والمؤسسات والدولة) للصدمات الداخلية والخارجية. وبمعنى آخر أن المرونة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تفضي إلى استقرار اقتصادي واجتماعي وسياسي. وهنا أصبح الحديث عن المرونة كبعد من أبعاد التنمية بما أنها نتاج حتمي للمرونة.

من جهة أخرى في العام 1973 قام هولينغ بتعريف المرونة في مقالة حول مرونة واستقرار النظم البيئية[6] بأنها مقدار الاضطرابات الذي يمكن للنظام استيعابه دون أن يتحول إلى نظام آخر، علما انه هولينغ في مقالة حول المرونة والاستقرار في النظم البيئية أن هناك حالة من الشد والجذب بين المرونة والاستقرار وشبهها باللعبة ولكن هذه اللعبة العائد الوحيد عليها هو البقاء. أي وبلغة أخرى كلما

[6] C. S. Holling, 1973: Annual Review of Ecology and Systematics, Vol. 4 (1973), pp. 1-23. (http://www.jstor.org/ stable/2096802?origin=JSTOR-pdf)

كان النظام أكثر مرونة كانت قدرته على البقاء أكبر، بمعنى كلما كانت التنمية أكثر مرونة كانت المحصلة تنمية مستدامة. (Holling, 1973)

وفي الدول حديثة النشأة يتعرض النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لتغيرات كثيره وقد تتعرض لصدمات كثيرة على المستوى الداخلي والخارجي وهذا الأمر حتمي ويتماشى مع مبدأ البحث عن المصالح. فعلى المستوى الخارجي كل الدول سواء كانت قريبة أو بعيدة عن هذه الدولة سينشأ بينهما مجموعة من المصالح الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية وعليه سوف تتأثر بعضها ببعض، وبالتالي سيحدث في مرحلة من المراحل تضارب مصالح، وكما هو الحال على المستوى الداخلي وبسبب التنازع الفكري والحزبي والاجتماعي بين مجموعات الضغط الاجتماعي والدولة وبين الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية ستتولد عنها تصادم مصالح داخلية. فاذا تولد لهذه الدولة نتيجة هذه الصدامات (داخلية أو خارجية) قدرة على الحفاظ على أنظمتها وإعادة تنظيمها بما يتناسب مع مصالحها ستتيح هذه المرونة الإمكانية للاستغلال الأمثل لقدراتها على مر الزمن. وبعبارة أخرى إن كانت قدرة النظام الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي تعزز رفاهية السكان فان مرونته هي التي تديم هذه القدرة. وتسعى الدول لجعل مكوناتها مرنة قدر الإمكان حتى تكون عوناً لها في التصدي لأي من الصدمات الداخلية أو الخارجية، ولكن لبناء المرونة في المجتمعات لا بد من مراعاة الآتي (المجتمعات الأوروبية، 2009):

1. الأداء السليم للدولة يدعم مرونة النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، لأنه يعزز القدرات البشرية سواء في الأوضاع المستقرة أو في أوقات الشدائد.
2. عمل الجهات الفاعلة غير الحكومية على تطوير قدرات وأنظمة خاصة بها للتنظيم والتكيف والتعلم الذاتي.

إن مقولة أن هشاشة الدولة تقوض المرونة وبالتالي تقوض التنمية ما هي إلا نتيجة وليس بمقوله عارضة فقط. حيث إن العمليات التي تقوم بها الدول من خلال مجموعة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي قد تحصل الدول من خلالها أو من خلال التفاعل بينها على تنمية مستدامة تعتمد على مرونة هذه الأنظمة، وخاصة أن الدول دائمة التعرض للصدمات كنتيجة لنظام العولمة وبالتالي أي شرخ أو تصدع لمستوى الهشاشة في هذه الأنظمة تفقد الدولة مرونتها، وبالتالي تفقد حالة التنمية التي وصلت لها أو قد تصل إليها. ويوضح المخطط التالي العلاقة بين الهشاشة والمرونة.

التفاعلات بين هشاشة الدولة والمرونة الاقتصادية والاجتماعية

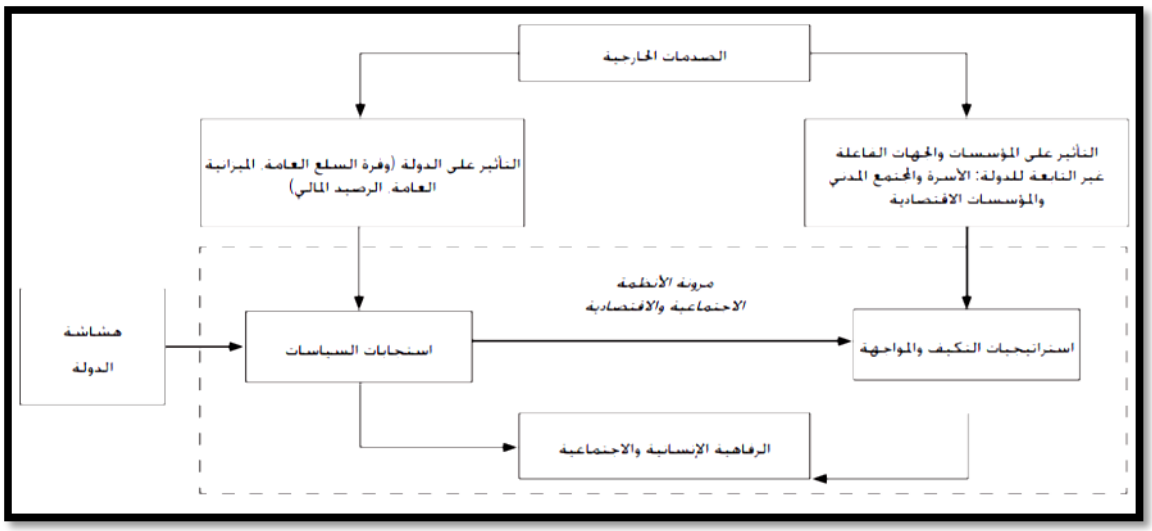

المصدر: المجتمعات الأوروبية، 2009: التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، التغلب على الهشاشة في أفريقيا، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، سان دومينيكو دي فيسولي، إيطاليا. ص 74

6.2.2 مفهوم الاستقرار

كلمة استقرار في اللغة العربية مأخوذة من استقرّ، يستقرّ، استقراراً، وقد اشتق مصطلح الاستقرار من القُر، حيث يعرفه لسان العرب بأنه القرار في المكان، أي القرار والثبات (بوعافية، 2016).

هناك علاقة تكاملية وترابطية بين مفهوم التنمية ومفهوم الاستقرار سواء أكان اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي، ولا تقتصر هذه العلاقة فقط على المفهوم وإنما في التطبيق لا يمكن إحداث حالة استقرار بدون تنمية ولا تنمية بدون حالة استقرار، فاستقرار الدول وأنظمتها يعد أداة فعالة لتحقيق الرفاهية الكاملة للفرد والمجتمع، عن طريق تحقيق الدولة لبرامجها ومخططاتها التنموية في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وهنا سنستعرض مفهوم الاستقرار الاقتصادي، ثم سنتطرق إلى مفهوم الاستقرار السياسي ثم الاجتماعي.

1.6.2.2 مفهوم الاستقرار الاقتصادي

يعتبر مفهوم الاستقرار الاقتصادي من أكثر المفاهيم شيوعا في الدراسات والأدبيات الاقتصادية، وعلى الرغم من ذلك فلا يوجد تعريف موحد له، وغالبا ما يتم المزج بين الاستقرار الاقتصادي والاستقرار المالي وذلك لكون الاستقرار الاقتصادي يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الاستقرار المالي والعكس صحيح. بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من المبادرات الدولية المتبناة لتعزيز الاستقرار المالي تتضمن العديد من مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي وثيقة الصلة بالاستقرار المالي (عبد المنعم، 2012).

أما صندوق النقد الدولي فقد اتجه للقول إن تعزيز الاستقرار الاقتصادي يكون بتفادي الأزمات الاقتصادية والمالية، والتقلبات الكبيرة في النشاط الاقتصادي والتضخم المرتفع والتقلب المفرط في النقد الأجنبي والأسواق المالية. وقد يؤدي عدم الاستقرار إلى زيادة عدم اليقين، وتثبيط الاستثمار، وعرقلة النمو الاقتصادي، والتأثير على مستويات المعيشة. ولا مفر من أن ينطوي اقتصاد السوق الديناميكي على درجة من التقلب، وكذلك على تغير هيكلي تدريجي. أما التحدي الذي يواجه صناع السياسات فهو الحد من عدم الاستقرار في بلدانهم والبلدان الخارجية دون تقليص قدرة الاقتصاد على تحسين مستويات المعيشة من خلال زيادة الإنتاجية وتوظيف العمالة والنمو القابل للاستمرار (صندوق النقد الدولي، 2016).

من المفاهيم الأخرى للاستقرار الاقتصادي، يذكر التعريف المتداول في أروقة الأمم المتحدة لحالة الاستقرار الاقتصادي بكونها الحالة التي يكون فيها الاقتصاد المحلي قادراً على امتصاص أثر الصدمات التي يتعرض لها من خلال التصدي لمواطن الضعف ومن ثم ضمان تعافي الاقتصاد منها بسرعة (عبد المنعم، 2012).

وأشار الحملاوي في أطروحته للماجستير[7] إلى أن داروسي عرف الاستقرار الاقتصادي بانه "التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي في الناتج القومي". وأن المغربي في نفس الأطروحة أشار إلى أن "الاستقرار الاقتصادي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمحافظة على المعدلات المرتفعة لها من خلال التشغيل الرشيد للموارد البشرية والمادية والمالية مع تحقيق الاستقرار السعري والنقدي الملائم لاستمرار دفع عجلات التنمية". واكد بن الدين في نفس الأطروحة أيضا أن الاستقرار الاقتصادي "يتمثل في تحقيق معدلات منخفضة أو مقبولة من معدلات التضخم، وتحقيق معدلات نمو موجبة مقبولة ومعدلات بطالة منخفضة ومستوى معيشة أفضل، وكذلك الاستقرار في أسعار الصرف والتوازن في ميزان المدفوعات وتجنب الأزمات بمختلف أنواعها وتحقيق الاستقرار في النظام المالي والمصرفي". وقد خلص الحملاوي من التعريفات السابقة أن الاستقرار الاقتصادي هو الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد الاقتصادية المتاحة بهدف تحقيق استقرار في مستويات الأسعار والوصول إلى معدلات تضخم وبطالة منخفضة وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات من أجل تحقيق نسب مرتفعة في معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق مستوى معيشة أفضل للأفراد داخل الدولة (حملاوي، 2014).

[7] حملاوي، أ. 2014: دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر. ص 47، ص 48.

2.6.2.2 مفهوم الاستقرار السياسي

إن مفهوم الاستقرار السياسي مرتبط بالشرعية السياسية وهذا أكده آلان بال في قوله بأنها "حالة من الاتفاق العام في الرأي بين النخبة والجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي وارتباطه بمفهوم الشرعية السياسية". ولا يتنافى ذلك مع نظريات العقد الاجتماعي والتي تؤكد أن الحاكم حاصل على شرعيته من خلال عقد مع الشعب (بوعافية، 2016).

كما يمكن القول بأنه "ظاهرة متغيرة نسبياً تؤشر إلى قدرة النظام على إدارة مؤسساته لإجراء ما يلزم من متغيرات لمقاومة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات بصورة تحول دون اللجوء إلى العنف السياسي إلا في مجالات معينة وذلك للحفاظ على الشرعية"(بوعافية، 2016).

وكما أشار هيقوت إلى وجود ثلاثة اتجاهات في تعريف مفهوم الاستقرار السياسي، الأول يتعلق بالتغيير في الأنظمة السياسية، فالنظام السياسي الذي لا يتغير يمكن اعتباره نظام مستقر، أما الثاني فيعني غياب التغيير المتكرر في الحكومة، بمعنى أن النظام الذي يشهد تغيرات متكررة في الحكومة يعتبر نظام غير مستقر. بينما ينظر الاتجاه الثالث للاستقرار من زاوية غياب العنف بكافة أشكاله ومستوياته. وكتعليق على هذه الاتجاهات الثلاثة يمكن القول إن الاستقرار السياسي لا يرتبط بالضرورة بغياب التغيير السياسي، بل يرتبط بمضمون هذا التغيير ووجهته، حيث إن الكثير من أنواع التغيير تؤدي إلى زيادة شرعية النظام وفاعليته. أما عن كون الاستقرار السياسي لا يقترن بالضرورة بغياب العنف السياسي فإن كثرة اللجوء إلى العنف السياسي تصور إفلاساً في وسائل التغيير أو قناعة بعدم جدواها. وعليه فإن هيقوت يخلص إلى القول بأن الاستقرار السياسي هو "قدرة مؤسسات النظام على تسيير الأزمات التي تواجهه بنجاح وحل الصراعات القائمة داخل الدولة بصورة يستطيع معها أن يحافظ عليها في منطقة تمكنه من إنهاء الأزمات والحد من العنف السياسي وتزايد شرعية النظام" (بوعافية، 2016).

يشير برس أن مدى تماسك فئات المجتمع داخل الدولة، وترابطهم فيما بينهم من جهة، وفيما بينهم وبين السلطة من جهة أخرى، وبين مؤسسات هذه السلطة من جهة ثالثة، ترابطاً عضوياً يكفل وقوف هذه الدولة ومجتمعها أمام التقلبات والمتغيرات المختلفة كوحدة متماسكة. وفي حال توفر ذلك في دولة معينة فإننا نقول عن هذه الدولة أنها تتمتع بوحدة وطنية. والوحدة الوطنية – كما هو معروف – هي أساس وجود واستمرار الدولة، فالدول التي تفقد أو تتعرض وحدتها الوطنية للاهتزاز تزول أو تهزم. (شاهر، 2016).

أما لبست فإنه يؤكد على أن الاستقرار السياسي "هو نتيجة أو محصلة أداء النظام السياسي عندما يعمل بكفاءة وفعالية في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والشرعية السياسية، معنى ذلك أن عملية الاستقرار في النظام تعتمد على فاعلية النظام السياسي وعلى التطور الاقتصادي والاجتماعي (بوعافية، 2016).

بينما هانتجتون فقد اعتمد في تعريفه للاستقرار السياسي على مستوى العلاقة بين المشاركة السياسية من جهة والمؤسسة السياسية من جهة ثانية، وعليه فقد قسمه إلى ثلاثة مستويات، منخفض، متوسط ومرتفع. وإلى نظامين، مدني وبريتوريا. وعرف هيروتز الاستقرار السياسي من خلال تعريف شامل يحتوي على مضامين عديدة تتمثل في تجنب الانهيارات والانقلابات الفجائية التي تطيح بالنظام السياسي، وبنيته الأساسية، مما يحتم إعادة تشكل المؤسسات وهياكل الحكم. وأما كورفال فقد ذهب إلى أن الاستقرار السياسي لا يعني الجمود أو عدم التغيير، بل يتمثل في كونه ميزة للنظام المؤسسي القادر على معالجة المشاكل والنزاعات بطرق سلمية مع قوة الردع ضد من ينتهك النظام العام ويخل به. ويعني أيضاً قدرة المؤسسات السياسية على التكيف الذاتي، بحيث تستطيع الاستمرار والعمل بشكل طبيعي في أقسى الظروف (بوعافية، 2016).

وهذا معناه أن الاستقرار السياسي مرتبط بطبيعة وبشكل النظام السياسي، فكلما كان للنظام الدراية ومعرفة كاملة بطريقة التعامل مع الأزمات (ولا يقصد هنا المعرفة النظرية فقط)، حيث يستغل القوة ويستعمل الحل السلمي في الوقت المناسب، أمكننا القول إن النظام العام داخل الدولة مستقر. بينما يرى مارتن بالدام بأن الاستقرار السياسي يعتبر "مفهوم غير واضح المعالم، لكنه يتحدد من خلال أربعة أبعاد أساسية هي (حكومة مستقرة، نظام سياسي مستقر، القانون العام والنظام الداخلي والاستقرار الخارجي)" (بوعافية، 2016).

أما الصفار فيرى أن الاستقرار السياسي والاجتماعي يعني وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها، ويقابل ذلك حالة الاضطراب حين تختل علاقة الأطراف مع بعضها البعض فيقع بينها العداء والنزاع وتندلع بالتالي الحرب، وهذا يعني أنه تم التركيز في هذا التعريف على مفهوم جد مهم يجب توفره ليتحقق الاستقرار السياسي هو مفهوم الشرعية، فحينما يستمد النظام السياسي سلطته من الشعب يتحقق الاستقرار، وحينما تختل هذه العلاقة يحدث عدم الاستقرار أو الاضطراب، والذي يؤدي حتماً إلى مواجهات وصدام بين أفراد الأمة أو الشعب الواحد (بوعافية، 2016).

هناك من يرى بأن الاستقرار السياسي يعني غياب التغيير الجذري والكامل للنظام السياسي من خلال عدم تعرضه للتغيير الكامل بصورة مستمرة. وفريق آخر يرى بأنه "غياب التغيير المتكرر والجذري في الحكومة فالنظام غير المستقر سياسياً هو النظام الذي يشهد تغييرات وزارية متعددة ومتكررة (سواء على مستوى رئيس الحكومة، أو على مستوى أعضاء مجلس الوزراء)، بالرغم من عدم تغيير النظام السياسي برمته". هذا يعني أن الاستقرار السياسي هو ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية، وتشير إلى قدرة النظام على توظيف المؤسسات لإجراء ما يلزم من تغييرات لمواجهة توقعات الجماهير، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق دعماً لشرعيته وفعاليته (بوعافية، 2016).

يتجه فريق آخر إلى القول بأن الاستقرار السياسي يعني "غياب العنف بكافة مستوياته، فالدول التي لا تتأثر بأعمال الشغب والاضطرابات والتظاهرات والاغتيالات تعتبر دولاً مستقرة". وهذا يدل بأن الاستقرار السياسي يعني قدرة النظام على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه، وقدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، والقيام بما يلزمه من تغييرات للاستجابة للحد الأدنى من توقعات وحاجات المواطنين، ويكون ذلك مصحوباً بعدم استخدام العنف السياسي من جهة، وتزايد شرعية وكفاءة النظام من جهة أخرى. يمكن أن نستخلص من كل هذه التعاريف أن الاستقرار السياسي هو غاية لا يمكن أن تتحقق إلا بتكاتف جهود النظام السياسي وأفراد المجتمع على حد سواء، فعندما يحظى النظام بقبول شعبي نتيجة لسياساته المشجعة التي تتضمن نتائج ملموسة، فإن المواطن يعتبر بأن هذا النظام يمثله، وينتج عن ذلك محافظة المواطنين على مؤسسات الدولة، وعلى النظام الاجتماعي العام، وفي ظل هذه الوظائف يمكن الحديث عن حالة الاستقرار (بوعافية، 2016).

3.6.2.2 مفهوم الاستقرار الاجتماعي

يشير الاستقرار أو التوازن الاجتماعي إلى نوع من التساند بين مجموعة ظواهر اجتماعية مترابطة. مثل هذا التساند قد يكون ظاهرا أو كامنا، وقد يكون ديناميكيا (متجددا) أو استاتيكيا (ثابتا). (الفقيه، 2009). وقد حظي مصطلح الاستقرار الاجتماعي بالاهتمام وخاصة في التحليل الاجتماعي. فقد اهتمت النظرية الوظيفية في علم الاجتماع (وتهدف هذه النظرية إلى معرفة كيف يعمل المجتمع؟ وكيف تعمل الأسرة؟ وما هي العلاقة بين الأسرة والمجتمع الكبير التي هي جزء منه؟) بضرورة تحقيق الاستقرار والتوازن داخل المجتمع حيث ينعكس هذا الاستقرار على الأسرة وبالتالي على الفرد (عبد العزيز، 2017).

أما الاتجاه المحافظ في علم الاجتماع فيركز على دراسة العوامل التي تساعد أو تدعم الواقع الاجتماعي القائم بمكوناته الثقافية والسياسية، بوصف أن نظم المجتمع المختلفة (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية والثقافية) تشكل البناء الاجتماعي، الذي يشبع احتياجات الأفراد. ومن هنا بقدر ما تكون هذه النظم قادرة على أداء وظائفها من خلال البيئة الاجتماعية المناسبة، بالتالي يسودها الوئام والتساند داخل المجتمع، وتكون قدرة المجتمع على البقاء أكبر، ويدخل هنا مفهوم قدرة البقاء كمرادف للقدرة على الاستقرار (عبد العزيز، 2017).

ظهرت جذور هذا المنظور في فلسفة كونت الوضعية، عندما ربط بين قيام الثورة الاجتماعية وإلغاء الملكية وتأسيس الجمهورية في القرن السابع عشر، وشيوع عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وظهور أنواع شتى من المشكلات الاجتماعية. ويرى "كونت" بضرورة عودة القانون والنظام مرة أخرى إلى المجتمع، لإصلاح المجتمع ومعالجة المشكلات التي يواجهها. ولكي يوضح نظريته في الإصلاح الاجتماعي، شرح بنية المجتمع وتركيبه الذي تحتوي على جانبين، جانب استاتيكي (مستقر وثابت) يتشكل من مجموعة النظم والمؤسسات، وجانب ديناميكي (متغير ومتجدد) يشير إلى طرق التفكير والثقافة التي تتغير وتتبدل مع الزمن، والتي لها تأثيرها المباشر على المجتمعات (عبد العزيز، 2017).

وقد أشار "سوروكين" في كتاب "الديناميات الاجتماعية والثقافية" إلى خمسة استخدامات لمصطلح الاستقرار أو التوازن الاجتماعي (عبد العزيز، 2017):

1. حالة استقرار الظواهر الاجتماعية، مثل المحافظة على الأوضاع القائمة في النسق الاجتماعي.
2. التوازن المؤقت بين الظواهر الاجتماعية.
3. التساند المتبادل بين القوى الاجتماعية.
4. حالة التوافق والتكيف والانسجام بين الظواهر الاجتماعية، مثل إشباع الحاجات الشخصية داخل النظام العام.
5. اتجاه النسق الاجتماعي إلى استعادة حالته السابقة.

وقد قدم "باريتو" مفهوم الاستقرار الاجتماعي من خلال وصفه إلى قدرة المجتمع في المحافظة على حالته الحالية إذا ما تعرض لتعديلات أو تغييرات، فهناك تكاتف متبادل بين عناصر المجتمع، بحيث إن أي تغير قد يطرأ على عنصر معين سوف تصاحبه تغيرات في العناصر الأخرى. وكما قال النبي

ﷺ "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم: مثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو: تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى" (عبد العزيز، 2017).

ويظل الأساس الذي يقوم عليه المجتمع الإنساني، وفقاً للنموذج الوظيفي، هو اتفاق أعضاء المجتمع، أي التوافق، بمعنى أنهم يتفقون على القيم والمعايير نفسها والاعتماد المتبادل نتيجة للحياة الاجتماعية المشتركة، لتحقيق الاستقرار والتوازن الاجتماعي. وفي إطار ذلك، فإن النظرية الاجتماعية الحديثة (الوظيفية) تميل إلى النظر إلى المجتمع بوصفه عبارة عن توازن ديناميكي مستقر يمتلك آليات إرجاعيه في بنائه، تعيد المجتمع إلى حالة استقراره. بناءً على ما سبق، فإن الاستقرار الاجتماعي يعني استمرار وجود النماذج والظواهر الاجتماعية والثقافية في المجتمع مع عدم إغفال ارتباطها بالنظم الاقتصادية والسياسية كداعم للنظم الاجتماعية لضمان عدم تعرضها لتغير فجائي أو جذري وبالتالي الوصول إلى حالة عدم الاستقرار (عبد العزيز، 2017).

وهذا لا يعني بالضرورة وجود حالة من الثبات المطلق تسود المجتمع (وليس بالضرورة المجتمع الثابت إذا افترض وجوده يكون مستقرا). أي أن المجتمع الذي تطرأ عليه تغيرات تدريجية وبطيئة وكافية ويتم له إعادة هيكلة عناصره بما يتناسب مع احتياجات جديدة لأفراده مع ضمان توافق بين أفراد المجتمع ودون أي اضطراب أو تفكك، يكون مجتمعاً مستقرا. (ناصر، 2014). واكد كونت هنا أن مفهوم التوازن يعني وجود نوع من الانسجام بين أجزاء البناء الاجتماعي، وان حدوث خلل في البناء يعني وجود حاله مرضية في المجتمع (Wikipedia, 2017).

3.2 التنمية المستدامة

1.3.2 موارد التنمية المستدامة

تستمد التنمية المستدامة وقودها من منهلين، أولهما الموارد الطبيعية التي يتم استغلالها كمواد أساسية، وثانيهما الموارد البشرية التي يتم تفعيلها وتوظيف طاقاتها بما يتناسب مع هذه الموارد الطبيعية. ومن اجل السيطرة على فكر التنمية يجب ألا تخرج من كونها حلقة أو وصفها كدورة للحياة، نسميها دورة حياة التنمية. حيث تبدأ التنمية بالحاجة لشيء معين (مهما كان نوع هذه الحاجة أساسية أو ثانوية) ولكن من اجل تلبية هذه الحاجة وتحقيقها نحن بحاجة إلى مجموعة من النشاطات والتي تعتمد على استثمار أمثل للموارد الطبيعية والبشرية (وقود التنمية)، وقد تواجه هذه العملية تحديات وفرص متجددة، والتي تستدعي للقيام بمجموعة من الأنشطة للتغلب على هذه التحديات ولاستغلال الفرص ومن خلال

موارد طبيعية وبشرية وهكذا، حتى يتم التغلب عليها وتلبية هذه الحاجات في النهاية. ويمثل المخطط التالي دورة حياة التنمية المذكورة أعلاه (هاشم، 2008).

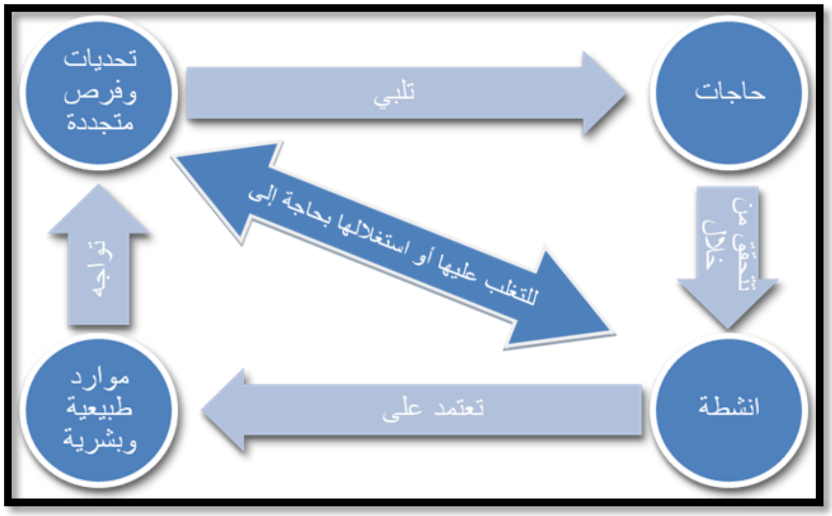

المصدر: هاشم، م، 2008. الانسجام الثقافي شروط التنمية الراشدة–إشكالية التنمية ووسائل النهوض، مركز البحوث والدراسات. الدوحة–قطر، ص 28

2.3.2 أبعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد تعتبر الدعائم الرئيسية لها وهي البيئة والمجتمع والاقتصاد، وتعرف بالأبعاد المحورية للاستدامة والتي تهتم في نجاح عملية التنمية المستدامة. ولا بد من ارتباط هذه المحاور وتكاملها نظرا لارتباطها الوثيق بالبيئة والاقتصاد والأمن الاجتماعي، وإجراء التحسينات الاقتصادية ورفع مستوى الحياة الاجتماعية بما يتناسب مع الحفاظ على المكونات الأساسية الطبيعية للحياة والتي تعتبر من العمليات طويلة الأمد. وكما هو موضح في الشكل التالي (أبو علي، 2010).

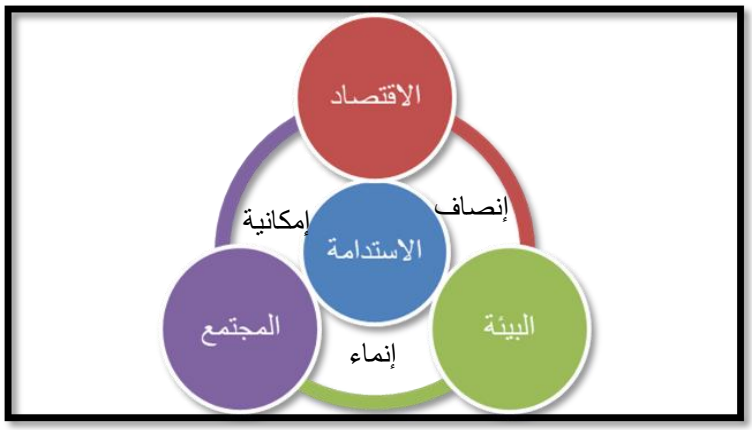

المصدر: أبو علي، ن، 2010. التنمية المستدامة في العمارة التقليدية، رسالة ماجستير جامعة أم القرى، السعودية. ص 47

وبالنظر إلى الأبعاد ولضمان الاستدامة لا يمكن العمل على بعد وإهمال بعد آخر. ولضمان الاستدامة يستدعي العمل المتكامل والمترابط بين الأبعاد الثلاث.

3.3.2 استراتيجيات التنمية المستدامة

نظرياً، يجد علماء التنمية أن استراتيجيات التنمية هي الحل لهشاشة الدول وتقود هذه الدول للخروج من حلقات التخلف التي تعيشها، ولكن من جانب آخر نجد بعضهم يؤكد انه من غير المنطقي أن نتوقع وجود استراتيجيات شاملة ومتكاملة للتنمية. وهنا يؤكد الباحث انه لا يوجد استراتيجية سحرية للتنمية تساعد الدول للخروج من حالة الهشاشة إلى حالة من التنمية توصف بالمستدامة. وخلص كرم أن الاستراتيجيات الشاملة ليست هي الحل بالمطلق ولكن يمكن تجزئتها للحصول على حل ممكن لتنمية مستدامة في المجتمعات النامية أو غير المستقرة أو الهشة (كرم، 1991).

1.3.3.2 استراتيجية أهداف التنمية المستدامة

في أيلول/سبتمبر 2000، وبناءً على عقد العدد من مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة، اجتمع زعماء العالم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك لمؤتمر قمة الألفية من أجل اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية كاستراتيجية لإحداث تنمية، ملزمين بذلك أممهم بإقامة شراكة عالمية جديدة للحد من الفقر المدقع وتحديد سلسلة من الأهداف المحددة زمنيا –بموعد نهائي في عام 2015 – والتي أصبحت تعرف باسم الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)، حيث انبثق عنها ثماني أهداف وهي (الأمم المتحدة، 2018):

1. القضاء على الفقر المدقع والجوع
2. تحقيق تعميم التعليم الابتدائي
3. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
4. تقليل وفيات الأطفال
5. تحسين الصحة النفسية
6. مكافحة الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى
7. كفالة الاستدامة البيئية
8. إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

لكن العام 2015 انتهى ولم تحقق هذه الاستراتيجية التنموية أهدافها. وخرج العالم باستحداث استراتيجية جديدة بعد 15 سنة من التجربة السابقة اسماها أهداف التنمية المستدامة (SDGs) أو (جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة) حيث كانت الأهداف ثمانية وأصبحت سبع عشر. وهذه الأهداف هي (الأمم المتحدة، 2018):

1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة
3. ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع
5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
6. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع
7. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
9. إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار
10. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
12. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره
14. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
15. حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي
16. السلام والعدل والمؤسسات
17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

وقد بدأ رسميا نفاذ أهداف التنمية المستدامة الـ 17 (خطة التنمية المستدامة لعام 2030) في 1 كانون الثاني/يناير 2016. وجميع الهيئات الدولية قاطبة تراهن على نجاح هذه الاستراتيجية في تحقيق أهدافها (الأمم المتحدة، 2018).

2.3.3.2 استراتيجية الدفعة القوية والنمو المتوازن

في مقال نشر عام 1943 قدم عالما الاقتصاد روزنشتين –رودان الأسس النظرية والعلمية لإحدى استراتيجيات التصنيع التي أطلق عليها تسمية استراتيجية "الدفعة القوية" والتي ادخل عليها العالم الاقتصادي نركسه بعض التعديلات واكتسبت معه تسمية استراتيجية "النمو المتوازن" (كرم، 1991).

أولاً: استراتيجية الدفعة القوية

تتمثل فكرة النظرية في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامجا كبيرا ومكثفا في شكل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي. ونبعت هذه الاستراتيجية من الاهتمام الذي كان لروزنشتين – رودان منصباً عليه بتنمية شرق وجنوب أوروبا، حيث انطلقا من الاعتقاد الراسخ حول أن الصناعة هي الطريقة الصحيحة والوحيدة لخروج أوروبا الشرقية والجنوبية من حالة التخلف التي كانت تعيشها حتى الأربعينيات من هذا القرن العشرين، علما بان عدد من الاقتصاديين حاولوا تعميم هذه الاستراتيجية على مناطق متخلفة أخرى من العالم (كرم، 1991). ويرى روزنشتين –رودان من اجل تنمية مجتمع متخلف يعيش اقتصاده في حالة ركود كبير وسوقه المحلي ضيق عدم التوجه في المرحلة الأولى للتنمية للصناعات الثقيلة وصناعة الآلات والمعدات والتي لا تتناسب مع حجم السوق المحلي والاستثمار بها سيكون خاسر وفيه من الهدر ما يرهق الاقتصاد (الحبيب، 1998).

حيث وضعا روزنشتين – رودان مجموعة من الاعتبارات لتأييد وجهة نظر الدفعة القوية في إطار النمو المتوازن. واهم عامل يعتمد عليه في وضع هذه الاعتبارات هو مبدأ الوفورات الخارجية، حيث إن نمو قطاع اقتصادي معين عن طريق توجيه الاستثمارات نحوه سوف يتمخض عنه ظهور وفورات خارجية لقطاعات أخرى نتيجة لوجود العلاقة المتشابكة بين القطاعات، الأمر الذي يستوجب القيام باستغلال هذه الوفورات عن طريق الاستثمار في تلك القطاعات ليسير نموها مع بعضها البعض (الحبيب، 1998).

يمكن تلخيص أهم الاعتبارات التي استند إليها روزنشتين–رودان لتأييد فكرتها عن الدفعة القوية (الحبيب، 1998):

1. **أهمية راس المال الاجتماعي وعدم قابليته للتجزئة:** تعتبر مشروعات راس المال الاجتماعي (التجهيزات الأساسية) (مثال: مشروعات البنية التحتية كالنقل والمواصلات والإسكان والطاقة وبناء الجسور والسدود ...الخ) اهم دليل على الوفورات الخارجية فهي استثمارات تعود بالفائدة

على الاقتصاد الكلي حيث تتطلب كميات كبيرة من الاستثمارات كما انه يجب أن تسبق أي مشروعات أخرى، وهي غير قابلة للتجزئة.

2. **تكامل الطلب:** قرارات الاستثمار عادة ما تكون متداخلة ومعتمدة على بعضها البعض، فبسبب ضيق السوق في المجتمعات النامية نجد من الصعوبة على بعض المشاريع تسويق منتجاتها، وهنا تظهر أهمية الوفورات الخارجية التي تتمثل في تكامل الطلب بين المشاريع المختلفة التي يمكن إقامتها في فترة زمنية مقاربة.
3. **أهمية حجم المدخرات:** يقولا روزنشتين – رودان أن الإدارة غير قابلة للتجزئة، وحيث إن الاستثمارات بحاجة إلى دفعة قوية من اجل الحصول على التنمية ستحتاج إلى موارد مالية كبيرة لتمويلها، وتكون إما من خلال اقتطاع من الزيادة من الدخل القومي على هيئة مدخرات أو من خلال فرض ضرائب عالية على أصحاب الدخول الكبيرة والملاك أو من خلال الاستعانة بمصادر تمويل خارجي.
4. **الفخ السكاني والحد الأدنى الأساسي أو الدفعة القوية:** إن أي زيادة في الدخل القومي في الدول النامية تمتصها الزيادة في عدد السكان، الأمر الذي يجعل هذه الدول تعيش حبيسة الفخ السكاني، ومن اجل الخروج من هذا الفخ لا بد من القيام بحد أدنى أساسي من الاستثمارات يدفع بالاقتصاد الوطني نحو مرحلة الانطلاق، وعند نجاح الدول النامية في القيام بجرعات كبيرة من الاستثمار (الدفعة القوية) سيؤدي إلى دفع عجلة الاقتصاد بشرط المحافظة على الدفعة والذي يؤدي إلى الهروب من هذا الفخ.

ثانياً: استراتيجية النمو المتوازن

كما ذكرنا سابقاً فقد ارتبطت هذه الاستراتيجية بأستاذ الاقتصاد "نركسه" الذي تبنى الأفكار الرئيسية التي عرضها "روزنشتين – رودان" في استراتيجية "الدفعة القوية" وإعطاءها صيغة أكثر حداثة. فركز في استراتيجيته على دور حجم السوق المحلي في تحفيز أو إعاقة الاستثمارات. ففي الدول النامية يشكل ضيق حجم السوق العقبة الرئيسية في الاستثمارات (القدرة على الشراء تعني القدرة على الإنتاج) (كرم، 1991).

وللخروج من هذه الحلقة لا يكفي إقامة صناعة واحدة بذاتها حيث إنها ستجابه بمشكلة عدم تصريف منتجاتها، والهروب يتم فقط عندما تتم إقامة عدة استثمارات مختلفة في وقت زمني متقارب، تكون فيما بينها سوقاً واسعاً وكبيراً ويعمل فيها الأفراد بكفاءة إنتاجية عالية. حيث يعتبر الاقتصاد الوطني وحدة واحدة تتألف من أجزاء عديدة مترابطة فيما بينها ومن ثم يجب أن يشمل برنامج الاستثمار جبهة

واسعة من الاقتصاد الوطني حتى تتقدم مختلف الأجزاء معا في توازن يتمخض عن ذلك اتساع كبير وشامل في نطاق السوق (الحبيب، 1998).

أهم الانتقادات لاستراتيجيتي الدفعة القوية والنمو المتوازن (الحبيب، 1998):

- علماء الاقتصاد الذين يؤمنون بفاعلية السوق الحر ينبذون التخطيط في تخصيص الموارد، ويرتعشون من تدخل الدولة في الاقتصاد على نطاق واسع لأسباب اقتصادية وأيدلوجية.
- إن هاتين الاستراتيجيتين تعملان على تشجيع الدول النامية على اتباع أساليب من شانها قطعها عن النظام الاقتصادي العالمي وتقسيمه للعمل.
- إن عملية التسريع في التصنيع تسير على عكس الأولويات الطبيعية والمتمثلة بالبدء برفع إنتاجية القطاع الزراعي ثم التدرج إلى إقامة الصناعات الخفيفة ثم الانتقال إلى الصناعات الثقيلة، على أن يتم ذلك بالبطء المطلوب ودون حرق أية مرحلة طبيعية.
- إن هاتين الاستراتيجيتين تشجعان على التضخم بسبب عدم كفاية الادخارات الحقيقية والعينية ولجوء كثير من الدول لضخ أموال لا تعبر عن ادخاراتها الحقيقية.
- الماركسيون ينتقدونها بقولهم إن النمو المطروح غير متوازن بما فيه الكفاية كونه يعطي الاهتمام الأكبر لخلق توازن الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، وفي رأيهم يجب أن يشمل التوازن الصناعات الثقيلة ورأس المال الاجتماعي والقطاع الزراعي.

3.3.3.2 استراتيجية النمو غير المتوازن

قدم بيرو في العام 1944 أول صيغة للنمو غير المتوازن، وإعطاءها تسمية "نقاط النمو" أو "مركز النمو". وترى هذه النظرية بان النمو ينطلق من مناطق أو نقاط جغرافية معينة تتمتع ببعض المزايا كالموقع الجغرافي أو لاحتوائها على معادن أو نفط أو مناطق أثرية أو ما شابه. حيث تلعب دور ريادي في تحريك عجلة النمو الاقتصادي (كرم، 1991).

ومن أهم مؤيدي هذه الاستراتيجية "ألبرت هيرشمان" و"هانز سنجر" اللذان جاءت انتقاداتهم لاستراتيجية النمو المتوازن كأساس للمناداة باتباع أسلوب استراتيجية النمو غير المتوازن. فبالرغم من اتفاق هيرشمان مع روزنشتين–رودان ونركسه في الجزئية الخاصة في أن عملية التنمية بحاجة إلى دفعة قوية وتكامل تتمثل ببرنامج استثماري كبير ولكنها تعتمد على مقدار وحجم الاستثمارات الموجودة أصلا في الدول. ويجب أن تقود هذه الدفعة فقط في الاستثمارات الاستراتيجية في الاقتصاد الوطني. ويقول سنجر أن الدول النامية تفتقر للموارد اللازمة للقيام ببرنامج تنموي شامل يغطي قطاعات الاقتصاد القومي في زمن متقارب (الحبيب، 1998).

وعليه تركيز الموارد في استراتيجية النمو غير المتوازن على عدد محصور جداً من الصناعات أو الأنشطة التي يتم اختيارها بحيث يكون في مقدورها تنمية الأنشطة الأخرى بالاقتصاد الوطني، وهذا يعني أن تحقيق تقدم في بعض القطاعات سوف يحدث على حساب البعض الآخر ويكون مصحوبا دائما بظاهرة اختلال التوازن التي تأخذ شكل الطاقة الفائضة في القطاعات التي تأخذ دور القيادة.

أهم الانتقادات لنظرية النمو غير المتوازن (كرم، 1991):

- العقبة ليست فقط في القرارات الاستثمارية في الدول النامية للوصول للتنمية إنما الضعف في شتى القرارات الاستثمارية والإدارية والتنظيمية والسياسية.
- ضرورة استبدال تخطيط وتنفيذ برنامجها الاستثماري بالتخطيط الحكومي.
- النظرية أعطت أولوية في برنامجها الاستثماري للصناعات التي تعطي القدر الأكبر من الترابطات الأمامية والخلفية وهي إما غير موجودة في الدول النامية وفي حالة توفرها وهي حالة نادرة فهي تجسد الواقع المتخلف في الدول النامية.
- لا تصلح النظرية إلا في حالة الاقتصاديات المغلقة.
- الماركسيون: عدم دعوته الدولة إلى تخطيط وتنفيذ برامجها الاستثمارية، واستثناءهم للصناعات الثقيلة، كما انتقدوا النظرية لأنها نادت ببناء راس المال الإنتاجي قبل إقامة راس المال الاجتماعي.

4.3.3.2 نظرية مراحل النمو (نظرية أطوار النمو)

قليله هي النظريات التي لاقت اهتمام وانتقاد مثلما لاقته نظرية مراحل (أطوار) النمو الاقتصادي، عندما عرضها أستاذ التاريخ الاقتصادي والت روستو في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينات من القرن الماضي. ووصل حد الاهتمام إلى درجة انعقاد ندوة دولية لمناقشة روستو في نظريته ومفاهيمه القابلة لأكثر من تأويل وتفسير (كرم، 1991).

تتلخص النظرية في تحديد روستو لمراحل معينة لعملية النمو الاقتصادي عند الدول المختلفة، تتسم كل منها بخصائص معينة تعكس الإنجازات التي حققتها المجتمعات في مسيرة تقدمها. قال روستو عن هذه المراحل أنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث، وتتلخص هذه المراحل بالآتي (بخاري، 2017):

1. مرحلة المجتمع التقليدي: وتكون فيها الدولة شديدة التخلف يسود اقتصادها الزراعة التقليدية منخفضة الإنتاجية، والتي توجه لغرض الاستهلاك العائلي وليس للسوق. يهيمن على هذه

المرحلة النظام الإقطاعي لتركز ملكية الأراضي الزراعية لدى عدد محدود من كبار الملاك، وغياب السلطة المركزية في المناطق الريفية، والتمسك بالعادات والتقاليد.

2. مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق: تمثل مرحلة انتقالية يتم خلالها ترشيد اقتصاديات الدولة المتخلفة وزيادة الاستثمارات في البنى التحتية، وخاصة في مجال التعليم والخدمات والنقل، وتنامي دور البنوك والمؤسسات المالية، وبزوغ دور الإنتاج الصناعي لتوفير السلع محليا بدل الاستيراد، مع تداخل القطاعين الصناعي والزراعي، لتتسم المرحلة بانخفاض عمالة الزراعة والانتقال التدريجي للعمالة من المناطق الريفية إلى مراكز المدن للاستفادة من فرص العمل الجديدة وارتفاع الأجور.

3. مرحلة الانطلاق: مرحلة حاسمة في عملية النمو والتي توصف فيها الدولة بأنها دولة ناهضة تسعى للقضاء على أسباب تخلفها وتخطي العوائق التي وقفت في الماضي أمام مسيرتها التنموية لتنطلق نحو التقدم عن طريق تنمية مواردها الاقتصادية وإحداث ثورة في أساليبها الإنتاجية والنهوض بالزراعة والتجارة والصناعات الثقيلة ووسائل النقل والمواصلات. كما تتسم هذه المرحلة بإعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المحدود وتحقيق العدالة الاجتماعية ضمانا لاستمرارية عملية التنمية. هذا ويشير روستو أن هذه المرحلة غالبا ما يصاحبها نمو سريع في أحد القطاعات الصناعية الرائدة والتي تتميز بالآتي (بخاري، 2017):

- زيادة مفاجئة وكبيرة في الطلب الفعال على منتجاتها.
- التوسع في رأس المال المستثمر في هذا القطاع وازدهار ونمو إنتاجيته.
- اتجاه الأرباح المحققة في هذا القطاع إلى إعادة الاستثمار في نفس القطاع.
- قدرة القطاع الرائد على حث الاستثمار في القطاعات الأخرى (فكرة الدفع للأمام وإلى الخلف).

4. مرحلة النضج: مرحلة تعد فيها الدولة متقدمة اقتصادياً، حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومي وتمكنت من رفع مستوى إنتاجها. ترتفع القدرات التقنية للاقتصاد المحلي، وتقام العديد من الصناعات الأساسية وصناعات أكثر طموحا من ذي قبل، وصناعات قائدة للتنمية، كصناعة الآلات الصناعية والزراعية والإلكترونية والكيميائية، مع زيادة الصادرات الصناعية. وقد حدد روستو أهم التغيرات التي تأخذ مكانها في هذه المرحلة فيما يلي (بخاري، 2017):

- التحول السكاني من الريف إلى الحضر، وتحول الريف ذاته إلى شكل أكثر حضارة.
- ارتفاع نسبة الفنيين والعمال ذوي المهارة المرتفعة.
- انتقال القيادة من أيدي أصحاب المشروعات والرأسماليين إلى فئة المديرين التنفيذيين.
- النظر إلى الدولة – في ظل سيادة درجة من الرفاهية المادية وكذا الفردية –على أنها المسؤولة عن تحقيق قدر متزايد من التأمين الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين.

5. مرحلة الاستهلاك الوفير: المتسمة بانتشار ظاهرة الاستهلاك على نطاق واسع وتحول الصناعات نحو إنتاج السلع الاستهلاكية والخدمية، ليتخطى المجتمع فيها مشكلة المأكل والملبس والمسكن أي حصوله على الحاجات الأساسية، ليتجه ويتحول اهتمام المجتمع نحو تحسين نوعية الحياة من خلال تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وإنتاج واستهلاك السيارات الفخمة والسلع المعمرة وسلع الرفاهية بكميات كبيرة. هذا فضلا عن الاهتمام بالمحافظة على البيئة من التلوث بدلا من التركيز على الرفاهية المادية التي غالبا ما تؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي، والتوتر النفسي والتفكك الأسري وتدهور القيم الاجتماعية وزيادة نسبة الجرائم والانتحار. ويقال إن الجوع أو الفقر يصبح شيئا يقرأ أو يسمع عنة، ولكنه لا يشاهد بالعين المجردة، فكما يقول "ستيفن انك": يبلغ الإنسان في هذه المرحلة حد التغلب على البيئة والسيطرة عليها ولو أنه لم يبلغ بعد درجة قهر رغباته والتغلب عليها (بخاري، 2017).

أهم الانتقادات لنظرية مراحل النمو (كرم، 1991):

- إن هذه النظرية تعطي اتجاه واحد لتفسير التطور التاريخي لعملية النمو، حيث تنتقل من مرحلة إلى أخرى باتجاه واحد دون إمكانية الرجوع إلى الوراء.
- إنها تفترض أن جميع الدول تمر في نفس المراحل وترفض إمكانية أن تقفز أي بلد عن أي مرحلة أو ترجع إلى مرحلة سابقة.
- عدم تقديم نموذج نظري بالمعنى الحقيقي، أي نموذج يسمح اختبار فرضياته وخلاصاته.
- عدم إدخال دور للتجارة الخارجية، وازدواجية التكنولوجيا في النظرية.
- عدم وضوح الخط الفاصل بين كل مرحلة وعدم وجود ارض صلبة للوقوف عليها في مناقشة العلاقات التحليلية، وخصوصا بين مرحلة الإقلاع ومرحلة النضوج.

4.2 قياس هشاشة الدول

أصبحت هشاشة الدولة كلمة مهمة في سياسة التنمية الدولية. في الوقت الذي تحرز به الأبحاث والدراسات تقدم كبير في فهم أفضل لمفهوم الهشاشة، تبقى هناك العديد من القضايا بحاجه إلى جهد أكبر لحلها في موضوع هشاشة الدول وكان أهمها مسألة كيفية قياس الهشاشة. حيث لا يوجد غنى عن توفير مقاييس تمتاز بالدقة والجودة المرتفعة وموثوقة تساعد لتحسين جودة البحث العلمي في موضوع هشاشة الدولة، ولإعادة التفكير في الاستراتيجيات التي تفضي لتحسين أداء الدولة وبالتالي الحد من هشاشتها (Mata, and Ziaja, 2009).

لا يتم التعامل مع نتائج قياس هشاشة الدول باحتمالية (نعم أو لا) أو بلغ أخرى (إن هناك هشاشة أو لا يوجد هناك هشاشة) بل يتم التعامل مع نتائج القياس كتدرج أو مقياس ضمن مدى معين يعتمد على مقياس الهشاشة المستخدم (مثال: أن يكون المدى من 0.00 حتى 120.00). حيث يمكن أن تكون ظاهرة الهشاشة في الدولة موجودة بدرجة كبيرة أو بدرجة أقل (أي أنه يمكن أن يكون هناك مرونة عالية في الدولة أو فشل كبير).

وبناء على ذلك تكون ظاهرة هشاشة الدول ليست حصرياً للبلدان النامية، ولكن يمكن أن تكون هناك أيضا في عديد من الأشكال والدرجات في البلدان المتقدمة. وهنا يؤكد الباحث انه عند دراسة أو البحث في قياس هشاشة الدول أو المجتمعات لا يكون حكم مسبق على أن هذا المجتمع أو الدولة أنها هشة أو أنها دول نامية أو متخلفة، ولكن الحديث هنا يكون عن موقع الدولة أو المجتمع من مقاييس الهشاشة والذي تخضع له كل الدول المتقدمة والدول النامية أو المتخلفة إن صح التعبير.

ويخرج الباحث هنا من جدلية هل أعطى الباحث حكم مسبق عن المجتمع الفلسطيني على انه هش عند دراسة هشاشته، وعليه لا يمكن تنميته، في حين أن الدراسة تقيس مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني (هشاشة الدولة الفلسطينية) من اجل وضع تصور حول مقومات التنمية التي يمكن أن تحد من تلك الهشاشة.

1.4.2 المقاييس المستخدمة في قياس هشاشة الدول

إن الزيادة الحادة التي أدت إلى ظهور مقاييس الهشاشة التي رافقت الزيادة الملحوظة بالاهتمام بموضوع الهشاشة أسبابها وتأثيراتها وسبل علاجها، لم يقابلها كم من الدراسات المنهجية الشاملة لهذه المقاييس.

لذلك لابد من عمل مراجعة شاملة لاهم المقاييس المستخدمة لقياس الهشاشة. حيث قدم الدليل المستخدم لقياس مستوى الهشاشة (المعد من قبل معهد التنمية الألماني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) تحليلاً مفصلاً ومقارنات لاهم هذه المقاييس من حيث تقييم الأساس الذي بني عليه المقياس ومنهجية العمل عليه والاستخدامات الممكنة لها، حيث أكد أن هناك 11 مقياس وهي:

	المقاييس	الرمز
.1	مقياس برتلسمان للتحول –مؤشر ضعف الدولة	BTI–SW
.2	مؤشرات الدول لمقياس هشاشة السياسة الخارجية	CIFP
.3	التقييم السياساتي والمؤسساتي للدول (CPIA) /المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)/ مقياس تخصيص الموارد (IRAI)	CPIA
.4	مقياس الدول الهشة/ الدول الفاشلة	FSI
.5	مقياس السلام العالمي	GPI
.6	مقياس جامعة هارفارد كينيدي للحكم الإفريقي	IAG
.7	مقياس الدول الضعيفة في العالم النامي	ISW
.8	دليل السلام والاستقرار الصراعات	PCIL
.9	مقياس عدم الاستقرار السياسي	PII
.10	مقياس هشاشة الدولة	SFI
.11	مقياس الحكم في جميع أنحاء العالم: الاستقرار السياسي وغياب العنف	WGI–PV

2.4.2 الأبعاد التي تغطيها مقاييس هشاشة الدول

هناك أثر للأبعاد التي يغطيها المقاييس والتي تعتمد على الأسس المفاهيمية التي بنيت على أساسها وتم بناء منهجية جمع البيانات على نتائج الدول ضمن المقياس الواحد. فعند النظر إلى جدول 1.2 نجد أن مقياس برتلسمان للتحول على سبيل المثال يرتكز على بعدين فقط وهما البعد الأمني والبعد السياسي فقط في قياسه الهشاشة للدول، وقد أغفل باقي أبعاد التنمية (Mata, and Ziaja, 2009).

وهنا لإثبات أي شك في أي من المقاييس والذي قد يروج لأجندة خفية، يحتاج المرء إلى مراجعة منهجية كاملة لهذه المقاييس أو يحتاج إلى إعادة قولبة المقاييس بما يتناسب مع احتياجاته البحثية. ولكن لا يمكن القول هنا إلى أنه إذا كان المقياس قد أغفل أحد الأبعاد بأن المقياس غير قابل للتطبيق (Mata, and Ziaja, 2009).

وهنا تكمن أهمية مسؤولية الجهة المسؤولة عن المقياس لضمان الشفافية، وحتى يتم اعتبار المقياس محايد، لا بد أن يتم نشر المنهجية التي تم العمل عليها عند نشر النتائج الخاصة به حول واقع الدول في المقياس الخاص بهم.

جدول 1.2: الأبعاد التي تغطيها مقاييس الهشاشة

المقياس	أمني	سياسي	اقتصادي	اجتماعي	بيئي
BTI-SW	x	x			
CIFP	x	x	x	x	x
CPIA		x	x	x	
FSI	x	x	x	x	
GPI	x				
IAG	x	x	x	x	
ISW	x	x	x	x	
PCIL	x	x	x	x	
PII		x	x	x	
SFI	x	x	x	x	
WGI-PV	x				

Source: Javier Fabra Mata (UNDP), Sebastian Ziaja (DIE), 2009. Users' Guide on Measuring Fragility, German Development Institute/ United Nations Development Programme, P26

3.4.2 الارتباط بين مقاييس الهشاشة

تجمع معظم مقاييس الهشاشة مؤشراتها وفقًا لقواعد بسيطة. تستعمل فقط مقاربات مبنية على نموذج يتم فيه استخلاص أوزان من البيانات بواسطة خوارزميات رياضية. مثال على ذلك استخدام المتوسط الحسابي لنتائج النماذج المستخدمة لأي مقياس لحساب مستوى الهشاشة. ونتيجة لذلك تسمح جميع المقاييس لأبعادها بالتعويض الجزئي لبعضها البعض. إذا افترضنا وجود مؤشر له بعدين متساويين (على سبيل المثال: الأمن والسياسة)، فإن الفشل المطلق في البعد الأول سيسمح للبلد بالوصول إلى 50% من النتيجة الإجمالية إذا كان يؤدي الأداء الأمثل في البعد الثاني. وبعبارة أخرى لا يمكن تقيم مستوى وظائف أي دولة فقط من خلال النظر إلى قيمة مستوى الهشاشة الكلية دون دراسة التفاصيل التي أدت إلى هذه القيمة (Mata, and Ziaja, 2009).

قد يكون تأثير مؤشر واحد على درجة المقياس الكلي يصل إلى 50% وفي مقياس آخر 20%. ويرتبط هذا الاختلاف ارتباطًا وثيقًا بالعدد الإجمالي للمؤشرات المستخدمة في كل مقياس. ونظرًا لأن بعض المقاييس تستخدم مستويات تجميع متعددة، فإن مؤشرات الفئات ذات الأرقام المختلفة لها تأثير مختلف على إجمالي المقياس. وتقوم باستخدام أوزان ثابته لجميع مؤشراته. كما انه لا تتناول معظم المقاييس مسألة جودة القياس بطريقة مفصلة (Mata, and Ziaja, 2009).

وهنا يكون السؤال، هل تختلف نتائج مقاييس الهشاشة؟. علما بأن معظم المقاييس تعتمد على نفس مصادر البيانات وتطبق نفس المنهجية. ولفحص ذلك تم حساب معامل الارتباط (R) لمقاييس الهشاشة الـ 11 لنتائج الدول وكانت النتيجة كما في الجدول 2.2 (Mata, and Ziaja, 2009).

جدول 2.2: معامل الارتباط (R) بين نتائج مقاييس الهشاشة

المقياس	BTI-SW	CIFP	CPIA	FSI	GPI	IAG	ISW	PCIL	PII	SFI	WGI-PV
BTI-SW	1.00										
CIFP	0.81	1.00									
CPIA	0.61	0.56	1.00								
FSI	0.82	0.93	0.59	1.00							
GPI	0.79	0.78	0.66	0.82	1.00						
IAG	0.84	0.89	0.62	0.84	0.83	1.00					
ISW	0.82	0.92	0.69	0.85	0.75	0.94	1.00				
PCIL	0.58	0.63	0.10	0.65	0.57	0.22	0.57	1.00			
PII	0.64	0.72	0.48	0.74	0.70	0.69	0.52	0.49	1.00		
SFI	0.81	0.82	0.57	0.86	0.76	0.81	0.89	0.66	0.66	1.00	
WGI-PV	0.82	0.79	0.43	0.80	0.89	0.85	0.72	0.52	0.72	0.78	1.00

Source: Javier Fabra Mata (UNDP), Sebastian Ziaja (DIE), 2009. Users' Guide on Measuring Fragility, German Development Institute/ United Nations Development Programme, P30

وتشير نتائج معامل الارتباط (R) في الجدول 2.2 في حالة كانت النتيجة 0 إلى عدم وجود تشابه بين المقياسيين، وتشير علاقة 1 إلى أن هناك درجة كبيرة من التشابه. وبالنظر إلى الجدول نجد أن النتائج تراوحت بين (0.94 و0.10) حيث نجد معدل معامل الارتباط بين جميع المقاييس قد بلغ (0.73) وهو المتوسط العام لجميع القيم في الجدول 2.2. هناك سببان محتملان لارتفاع قيمة معامل الارتباط وارتفاع درجات التشابه بين مقاييس الهشاشة وهما:

1. من الممكن أن مقاييس الهشاشة تقيس فعليا مفاهيمها بدرجة عالية من الدقة. قد تظهر الارتباطات العالية أن ظواهر العالم الحقيقي التي يتم قياسها غالباً ما تحدث بشكل مشترك.
2. يمكن أن تكون الارتباطات المرتفعة بسبب حقيقة أن معظم المؤشرات تستخدم مصادر بيانات متشابهة للغاية.

ومن الجدول أعلاه نجد أن مقياس الدول الهشة/مقياس الدول الفاشلة أكثر المقاييس ارتباطاً مع باقي المقاييس.

4.4.2 مقياس الدول الهشة (FSI)

قام الباحث بالاستعانة بهذا المقياس في هذه الدراسة. في العام 2005 قام صندوق السلام (FFP)، بالاشتراك مع مجلة السياسة الخارجية في الولايات المتحدة بإصدار أول تقرير حول الدول الفاشلة وهو ما يطلق عليه حالياً تقرير مقياس الدول الهشة (FSI) ولا يزال يصدر هذا التقرير حتى العام 2018. ويحتوي التقرير النتائج السنوية لتصنيف الدول حسب مقياس الدول الهشة، ولا يشمل جميع الدول إنما فقط الدول أصحاب العضوية الكاملة في الأمم المتحدة (أستبعد التقرير عدد من الدول حتى يتم التصديق على مركزها السياسي في الأمم المتحدة، مثل: تايوان، فلسطين، قبرص الشمالية، جمهورية كوسوفو، الصحراء الغربية) (Wikipedia, 2018).

5.4.2 مؤشرات مقياس الدول الهشة (FSI)[8]

يستند مقياس الدول الهشة إلى إطار لتقييم النزاعات (CAST) الذي تم تطويره في العام 1990 لتقييم مدى تعرض الدول للانهيار. وقد تم تصميم إطار كاست لتقدير مدى التأثر في حالات ما قبل النزاع والنزاع النشط وحالات ما بعد الصراع، ولا يزال يستخدم على نطاق واسع من قبل صانعي السياسات والممارسين الميدانيين وشبكات المجتمع المحلي. وتستخدم المنهجية مؤشرات نوعية وكمية، وتعتمد على بيانات المصادر العامة، وتنتج نتائج قابلة للقياس الكمي.

ويستخدم اثنا عشر مؤشرا لقياس حالة الدولة في أي لحظة (انظر ملحق رقم 5 قائمة مؤشرات مقياس الدول الهشة). وتوفر المؤشرات بشكل سنوي وخلال سلسلة زمنية يساعد في تحديد ما إذا كانت الظروف تتحسن أو تزداد سوءا. وفيما يلي قائمة بالمؤشرات المستخدمة في إطار كاست وكذلك المستخدمة في مقياس الدول الهشة (FSI).

أولاً: المؤشرات الاقتصادية

1.1 الانكماش الاقتصادي والفقر

يبحث مؤشر الانكماش الاقتصادي في العوامل المتصلة بالركود الاقتصادي داخل الدولة. فعلى سبيل المثال، ينظر المؤشر إلى أنماط التدهور الاقتصادي التدريجي للمجتمع ككل، مقاسة بدخل الفرد، أو الناتج القومي الإجمالي، أو معدلات البطالة، أو التضخم، أو الإنتاجية، أو الديون، أو مستويات الفقر، أو التراجع التجاري. كما يأخذ في الاعتبار الهبوط المفاجئ في أسعار السلع الأساسية، والإيرادات التجارية، أو الاستثمار الأجنبي، وأي انهيار أو انخفاض في قيمة العملة الوطنية. وينظر مؤشر

[8] The Fund for Peace, 2017: Fragile States Index and CAST Framework Methodology. The Fund for Peace (FFP). USA,Washington, D.C. P6-P13

الانكماش الاقتصادي أيضا في الردود على الظروف الاقتصادية وعواقبها، مثل المشقة الاجتماعية الشديدة التي تفرضها برامج التقشف الاقتصادي، أو ينظر إلى تزايد أوجه عدم المساواة بين المجموعات. ويركز مؤشر الانكماش الاقتصادي على الاقتصاد الرسمي، وكذلك التجارة غير المشروعة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والبشر، وهروب رؤوس الأموال، أو مستويات الفساد والمعاملات غير المشروعة مثل غسل الأموال أو الاختلاس.

2.1 التنمية الاقتصادية

يبحث مؤشر التنمية الاقتصادية في عدم المساواة في الاقتصاد، بصرف النظر عن الأداء الفعلي للاقتصاد. على سبيل المثال، ينظر المؤشر إلى عدم المساواة الهيكلي الذي يستند إلى مجموعة (مثل المجموعة العرقية أو الإثنية أو الدينية أو غيرها من فئات الهوية) أو على أساس التعليم أو الوضع الاقتصادي أو المنطقة (مثل الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية). ولا ينظر المؤشر في عدم المساواة الفعلية فحسب، بل أيضا إلى إدراك عدم المساواة، مع التسليم بأن التصورات عن عدم المساواة الاقتصادية يمكن أن تثير المظالم بقدر عدم المساواة الحقيقية، ويمكن أن تعزز التوترات الطائفية أو الخطابات القومية. بالإضافة إلى قياس عدم المساواة الاقتصادية، يأخذ المؤشر في الاعتبار أيضا الفرص المتاحة للمجموعات لتحسين وضعها الاقتصادي، من خلال الحصول على فرص العمل أو التعليم أو التدريب على العمل بحيث إنه حتى إذا كان هناك تفاوت اقتصادي قائم، فانه يتم تعزيزه.

3.1 الهجرة البشرية وهجرة الأدمغة

يبحث مؤشر الهجرة البشرية وهجرة الأدمغة في الأثر الاقتصادي للتشرد البشري (لأسباب اقتصادية أو سياسية) والعواقب التي قد تترتب على ذلك في تنمية الدولة. فمن ناحية، قد ينطوي ذلك على الهجرة الطوعية للطبقة الوسطى –وخاصة شرائح السكان المنتجة اقتصاديا، مثل رجال الأعمال، أو العمال المهرة مثل الأطباء –بسبب التدهور الاقتصادي في وطنهم، والأمل في فرص أفضل. ومن ناحية أخرى، قد ينطوي ذلك على التشريد القسري للمهنيين أو المثقفين الذين يفرون من بلدهم بسبب الاضطهاد أو القمع الفعلي أو المخيف، وعلى وجه التحديد الأثر الاقتصادي الذي قد ينجم عن التشرد على الاقتصاد من خلال فقدان العمالة المهنية الماهرة والمنتجة.

ثانياً: المؤشرات السياسية

1.2 شرعية الدولة

يبحث مؤشر شرعية الدولة في تمثيل الحكومة وانفتاحها وعلاقتها بمواطنيها، من حيث مستوى ثقة السكان في مؤسسات الدولة وعملياتها، ويقيم الآثار المترتبة عن هذه الثقة، والتي تظهر من خلال

مظاهرات عامة جماهيرية، أو عصيان مدني مستمر، أو صعود حركات التمرد المسلحة. وعلى الرغم من أن مؤشر شرعية الدولة لا يشكل بالضرورة حكما بشأن الحكم الديمقراطي، فإنه ينظر في نزاهة الانتخابات، وطبيعة التحولات السياسية، ومدى وجود انتخابات ديمقراطية، وما هي درجة تمثيل الحكومة للسكان الذين تحكمهم. ويأخذ المؤشر في الحسبان انفتاح الحكومة، وعلى وجه التحديد انفتاح النخب الحاكمة على الشفافية والمساءلة والتمثيل السياسي، أو على العكس من مستويات الفساد، والتربح، وتهميش أو اضطهاد أو استبعاد جماعات المعارضة. وينظر المؤشر أيضا في قدرة الدولة على ممارسة الوظائف الأساسية التي تستهدف تعزيز ثقة السكان في حكومتها ومؤسساتها، أو تدل على ذلك من خلال القدرة على جمع الضرائب.

2.2 الخدمات العامة

يبحث مؤشر الخدمات العامة في وجود وظائف أساسية للدولة تخدم الشعب. فمن ناحية، قد يشمل ذلك توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي والبنية التحتية للنقل والكهرباء والطاقة والإنترنت والتواصل. ومن ناحية أخرى، قد يشمل ذلك قدرة الدولة على حماية مواطنيها، من قبل الإرهاب والعنف، من خلال الشرطة الفعالة. وعلاوة على ذلك، حتى في الحالات التي يتم فيها توفير الوظائف والخدمات الأساسية للدولة، ينظر المؤشر أيضا بهل الدولة تخدم بشكل ضيق النخب الحاكمة، مثل الأجهزة الأمنية، والموظفين الرئاسيين، والبنك المركزي، أو السلك الدبلوماسي، في حين أنها لا توفر مقارنة مستويات الخدمة إلى عامة السكان، مثل سكان المناطق الريفية مقابل سكان المناطق الحضرية. وينظر المؤشر أيضا في مستوى وصيانة الهياكل الأساسية العامة إلى الحد الذي يؤثر فيه غيابها تأثيرا سلبيا على التنمية الفعلية أو المحتملة للدولة.

3.2 حقوق الإنسان وسيادة القانون

يبحث مؤشر حقوق الإنسان وسيادة القانون في العلاقة بين الدولة وسكانها فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان الأساسية والحرص على احترامها. ويتناول المؤشر ما إذا كان هناك تعاطي واسع النطاق للحقوق القانونية والسياسية والاجتماعية، بما في ذلك حقوق الأفراد والمجموعات والمؤسسات مثل مضايقة الصحافة وتسييس القضاء، والاستخدام الداخلي للجيش لأغراض سياسية، وقمع المعارضين السياسيين وينظر المؤشر أيضا في تفشي العنف السياسي مقابل الجنائي الذي يرتكب ضد المدنيين. كما أنه ينظر في عوامل مثل الحرمان من الإجراءات القانونية الواجبة بما يتماشى مع القواعد والممارسات الدولية للسجناء السياسيين أو المنشقين، وما إذا كان هناك حكم استبدادي أو ديكتاتوري أو عسكري حالي أو ناشئ يتم فيه تعليق المؤسسات والعمليات الدستورية والديمقراطية أو التلاعب بها.

ثالثاً: مؤشرات التماسك

1.3 جهاز الأمن

يبحث مؤشر جهاز الأمن في التهديدات الأمنية لدولة ما، مثل التفجيرات والهجمات والقتل المرتبط بالمعارك وحركات التمرد والتمرد والانقلابات والإرهاب. ويأخذ المؤشر في الاعتبار أيضا العوامل الإجرامية الخطيرة، مثل الجريمة المنظمة وجرائم القتل، وثقة المواطنين في الأمن الداخلي. وفي بعض الحالات، قد تتجاوز أجهزة الأمن القوات العسكرية أو قوات الشرطة التقليدية لتشمل ميليشيات خاصة تدعمها الدولة أو ترعاها الدولة أو ترهب المعارضين السياسيين أو "الأعداء" المشتبه بهم أو المدنيين الذين يعتبرون متعاطفين مع المعارضة. وفي حالات أخرى، يمكن أن يشمل جهاز الأمن في دولة ما "دولة عميقة"، قد تتكون من وحدات استخبارات سرية أو غيرها من قوات الأمن غير النظامية التي تخدم مصالح زعيم أو زمرة سياسية. وكمثال على ذلك، سيأخذ المؤشر في الاعتبار المقاومة المسلحة لسلطة الحكم، ولا سيما مظاهر الانتفاضات العنيفة والتمرد، وانتشار الميليشيات المستقلة، أو جماعات المرتزقة التي تتحدى احتكار الدولة لاستخدام القوة.

2.3 النخبة الحزبية

يبحث مؤشر النخبة الحزبية في تفتيت مؤسسات الدولة على أسس عرقية أو طبقية أو عشائرية أو إثنية أو دينية، وكذلك في النزاعات بين النخب الحاكمة. كما أنه يفسر استخدام الخطابات السياسية القومية من قبل النخب الحاكمة، في كثير من الأحيان، من حيث القومية وكره الأجانب والانتقام الطائفي أو التضامن الطائفي (مثل "التطهير الاثني" أو "الدفاع عن المعتقدات"). وفي الحالات القصوى، يمكن أن يمثل غياب القيادة الشرعية المقبولة على نطاق واسع باعتبارها تمثل جميع المواطنين. ويقيس المؤشر مقاربات السلطة، والمنافسة السياسية، والتحولات السياسية، ومصداقية العمليات الانتخابية (غيابها، وشرعية النخب الحاكمة).

3.3 النزاعات العائلية

يركز مؤشر النزاعات العائلية على الانقسامات بين مختلف المجموعات في المجتمع –وخاصة الانقسامات القائمة على الخصائص الاجتماعية أو السياسية – وقدرتهم على الوصول إلى الخدمات أو الموارد، والانخراط في العملية السياسية. وقد يكون للنزاعات العائلية أيضا عنصر تاريخي، حيث تركز الجماعات الطائفية المتضررة إلى مظالم الماضي، وأحيانا تعود إلى قرون، ويؤثر ذلك في دور هذه المجموعة في المجتمع والعلاقات مع المجموعات الأخرى. وقد يتشكل هذا التاريخ بدوره من أنماط من الفظائع الحقيقية أو المتصورة أو "الجرائم" المرتكبة مع الإفلات الواضح من العقاب ضد تلك

الجماعات المجتمعية. وقد تشعر تلك المجموعات أيضا بالضرر لأنهم يحرمون من الاستقلال الذاتي أو تقرير المصير أو الاستقلال السياسي الذي يعتقدون أنه حق لهم. وينظر المؤشر أيضا في الحالات التي تحدد فيها سلطات الدولة أو الجماعات المهيمنة مما يؤدي إلى وجود مجموعات محددة للاضطهاد أو القمع أو عندما يكون هناك كبش عام للجماعات التي يعتقد أنها حصلت على الثروة أو المركز أو السلطة "بصورة غير مشروعة"، والتي قد تبرز من خلال ظهور الخطاب الناري، من خلال بث "الكراهية"، والكتابة، والخطاب السياسي النمطي أو القومي.

رابعاً: المؤشرات الاجتماعية

1.4 الضغوط الديموغرافية

يرى مؤشر الضغوط الديمغرافية أن الضغوط على الدولة تنبع من السكان أنفسهم أو البيئة المحيطة بها. وعلى سبيل المثال، يقيس المؤشر الضغوط السكانية المتصلة بالإمدادات الغذائية، والحصول على المياه آمنة، وغير ذلك من الموارد التي تدعم الحياة، أو الصحة، مثل انتشار الأمراض والأوبئة. ويأخذ المؤشر في الاعتبار الخصائص الديمغرافية، مثل الضغوط الناجمة عن ارتفاع معدلات النمو السكاني أو التوزيعات السكانية المنحرفة، مثل "انتفاخ فئة الشباب أو كبار السن" أو المعدلات المتباينة بشدة للنمو السكاني بين الجماعات المجتمعية المتنافسة، مع التسليم بأن هذه الآثار يمكن أن تكون لها آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة. وبعيدا عن السكان، يأخذ المؤشر في الحسبان الضغوط الناجمة عن الكوارث الطبيعية (الأعاصير والزلازل والفيضانات والجفاف) والضغوط التي يتعرض لها السكان من الأخطار البيئية.

2.4 اللاجئين والمشردين

يقيس مؤشر اللاجئين والمشردين داخلياً الضغط على الدولة المستضيفة لأي تهجير قسري كبيرة نتيجة لأسباب اجتماعية أو سياسية أو بيئية أو أسباب أخرى، كما يقيس أثر النزوح داخل الدولة نفسها. مؤكداً بأن هذه الحركة للسكان يمكن أن تفرض ضغطاً إضافياً على الخدمات العامة في الدول المستضيفة، ويمكن أن تؤدي في بعض الأحيان إلى خلق تحديات إنسانية وأمنية أوسع نطاقاً للدولة، إذا لم تكن لدى هذه الدولة القدرة على الامتصاص والموارد الكافية. يقيس المؤشر أيضاً الأشخاص النازحين داخلياً واللاجئين حسب بلد المنشأ، مما يدل على ضغوط الدولة الداخلية نتيجة للعنف أو العوامل البيئية أو عوامل أخرى مثل الأوبئة الصحية.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن المؤشر لم يتم استخدامه عند تطوير مقياس الدول الهشة (FSI) كأداة الدراسة المسحية (الاستبانة) عند إسقاطها على المجتمع الفلسطيني، ويرجع السبب إلى خصوصية المجتمع الفلسطيني، حيث انه لا يمكن أن يستقبل أن لاجئين من دول مجاورة عدم سيطرة الفلسطينيين على المنافذ الحدودية، كما أن ظاهرة المشردين داخل المجتمع الفلسطيني تكاد تكون معدومة. وتم مراعاة عدم استخدامه عندما تم حساب قيمة الاستقرار الاجتماعي وحساب قيمة مقياس الدول الهشة للمجتمع الفلسطيني على أساس 11 مؤشر وليس 12 مؤشر وتم إجراء المعالجة الإحصائية اللازمة لضمان أن تعكس الـ 11 مؤشر واقع مقياس الدول الهشة.

خامساً: التدخل الخارجي

1.5 التدخل الخارجي

يأخذ مؤشر التدخل الخارجي في الحسبان المؤثرات الخارجية على أداء الدولة، لاسيما الأمن والاقتصاد. فمن ناحية، يركز التدخل الخارجي على الجوانب الأمنية للمشاركة من الجهات الفاعلة الخارجية، سواء كانت سرية أو علنية، في الشؤون الداخلية لدولة معرضة للخطر من قبل الحكومات والجيوش وأجهزة الاستخبارات أو الكيانات الأخرى التي قد تؤثر على التوازن (أو حل النزاع) داخل الدولة.

من ناحية أخرى، يركز التدخل الخارجي أيضا على المشاركة الاقتصادية من قبل الجهات الفاعلة الخارجية، بما في ذلك المنظمات متعددة الأطراف، من خلال قروض واسعة النطاق، ومشاريع التنمية، أو المساعدات الخارجية، مثل دعم الموازنة الجارية، ومراقبة الشؤون المالية، أو إدارة السياسة الاقتصادية للدولة، وخلق التبعية الاقتصادية. ويأخذ المؤشر في الحسبان أيضا التدخل الإنساني، مثل نشر بعثة دولية لحفظ السلام.

6.4.2 منهجية قياس مستوى الهشاشة في مقياس الدول الهشة[9]

يستند مقياس الدول الهشة (FSI) –والمستخدم في ترتيب مستوى الهشاشة في 178 دولة ويتم نشر تقرير سنوي عن هذا الترتيب حتى العام 2018–على مجموع درجات الـ 12 مؤشر. تم وضع مقياس لكل مؤشر من 0 إلى 10، حيث 0 تدل على (الأكثر استقرارا) و10 تعني (الأقل استقرارا). وعلية تم وضع مقياس الدول الهشة من 0 تدل على (أقل هشاشة) و120 (الأكثر هشاشة)، وإن الدرجات لكل مؤشر في المقياس يعتمد على ثلاث مصادر وهي:

[9] The Fund for Peace, 2017: Fragile States Index and CAST Framework Methodology. The Fund for Peace (FFP). USA,Washington, D.C. P5

1. **تحليل المحتوى:** يتم تقسيم المؤشرات الاثني عشر لإطار CAST إلى مؤشرات فرعية (انظر ملحق رقم 5)، ولكل واحد من هذه المؤشرات الفرعية يتم جمع عدد من المقالات وتقارير المراقبين والتي يتم تحليلها. واستناداً إلى درجة تقييم كل مؤشر من المؤشرات الفرعية، يتم إعطاء تقييم مبدئي لكل بلد بناء على التحليل لمحتوى هذه المقالات والتقارير.

2. **البيانات الكمية:** يتم تحديد مجموعات البيانات الكمية الموجودة مسبقًا لدى المؤسسات الدولية (مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية) حيث يتم مراعاة قدرتها على تغطية الجوانب الأساسية للمؤشرات إحصائياً. يتم إعادة قولبة مجموعات البيانات الخام بما يتناسب مع المقياس وإخضاعها للقياس والتحليل المقارن. ثم يتم مقارنة الاتجاهات المحددة في التحليل الكمي لكل بلد مع إعطاء تقييم مبدئي من مرحلة تحليل المحتوى، اعتمادًا على درجة التوافق بين تحليل المحتوى والبيانات الكمية، بناءً على مجموعة من القواعد التي تملي الحركات المسموح بها في النتيجة في حالة حدوث خلاف بين التحليلين.

3. **المراجعة النوعية:** بشكل منفصل، يراجع فريق من الباحثين في العلوم الاجتماعية بشكل مستقل كل من البلدان الـ 178، ويقدم التقييمات على أساس الأحداث الرئيسية من تلك السنة، مقارنة بالسنوات السابقة. وإدراكا بأن لكل مجموعة من مجموعات البيانات نقاط قوة ونقاط ضعف مختلفة، فإن هذه الخطوة تساعد على ضمان انتقاء المؤشرات الديناميكية على أساس سنوي على مؤشرات مختلفة، وتساعد في حال وجود فجوات في البيانات الكمية، وتساعد على تخفيف أي إيجابيات أو سلبية خاطئة محتملة قد تنشأ نتيجة تحليل المحتوى.

تساعد هذه المنهجية على التأكد من أن نقاط الضعف أو الثغرات أو التحيزات المتأصلة في مصدر معين يتم فحصها مقارنة مع المصدرين الآخرين. على الرغم من أن البيانات الأساسية التي يستند إليها المقياس متاحة بالفعل على نطاق واسع وبشكل إلكتروني، إلا أن قوة التحليل تكمن في التكامل المنهجي لمجموعة واسعة من مصادر البيانات. يتم بعد ذلك إنتاج المقياس النهائي للهشاشة لكل بلد بناءً على هذه العملية. ثم يتم إجراء مراجعة من قبل الفريق لضمان أن تكون جميع الدرجات متناسبة مع مختلف أطياف الدولة.

5.2 الواقع الاقتصادي والاجتماعي

1.5.2 الواقع الاقتصادي[10]

1.1.5.2 الناتج المحلي الإجمالي

إن الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الرئيسية التي تعكس اداء الاقتصاد في أي دولة، حيث يعبر النمو في الناتج المحلي الاجمالي على مستوى النمو الاقتصادي في تلك الدولة. ففي فلسطين شهد الناتج المحلي الاجمالي نمواً بنسبة 3.1% عام 2017، مقارنة مع نمو بنسبة 4.7% عام 2016. وكان الاقتصاد الفلسطيني قد شهد نمواً نسبته 6.3% عام 2012، ثم انخفض تدريجيا إلى أن أصبح سالباً 0.2% عام 2014، قبل ان يعود ويرتفع عام 2017 ليصل إلى 3.1%.

ويمكن تفسير هذا التراجع في النمو إلى مجموعة من العوامل، أهمها إستمرار القيود المفروضة على حركة البضائع ومستلزمات الإنتاج في الأراضي الفلسطينية وخاصة قطاع غزة. اضافة الى أثر العدوان الإسرائيلي في العام 2014 على القطاع، فقد انخفضت مساهمة قطاع غزة في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 24.7% عام 2017 مقارنة مع 25.6% في عام 2016. وهي أقل بكثير مما كانت عليه عام 2005، حيث بلغت 39.4%. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الضفة الغربية 10,302.2 مليون دولار أمريكي وقطاع غزة 3,384.2 مليون دولار أمريكي عام 2017، في حين بلغ لفلسطين 13,686.4 مليون دولار أمريكي.

الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة، 2012-2017 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015 (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

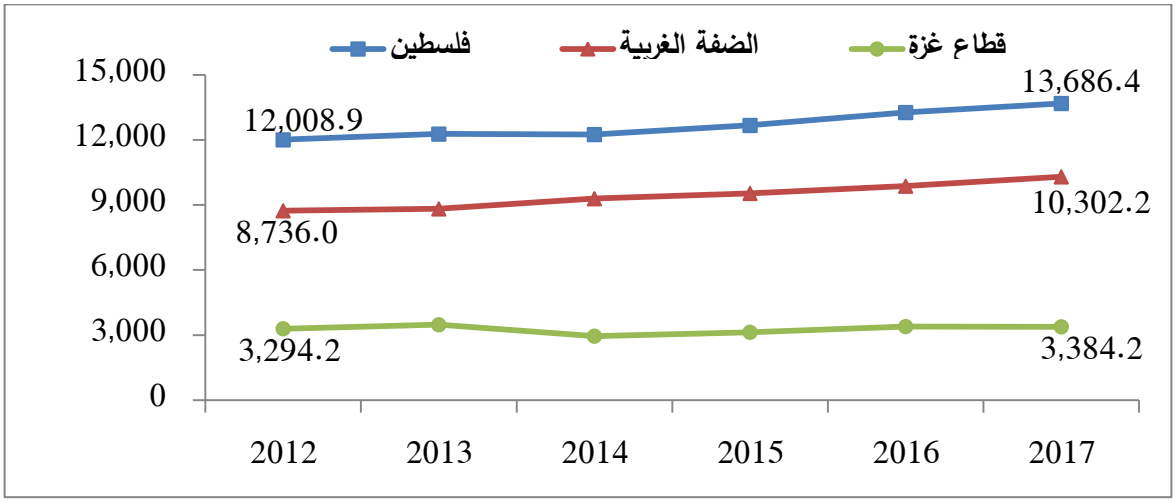

[10] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018: أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2017. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله –فلسطين. ص ص 13-37.

اما على مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين عام 2017 مقارنة مع العام 2016، ليصل إلى 3,072.4 دولار أمريكي. وأصبح مستوى المعيشة للاسر الفلسطينية في عام 2017 أعلى مما كان عليه عام 2012 حيث بلغ 3,021.3 دولار أمريكي. ونظرا لتفاوت معدلات النمو، فقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بنسبة 2.4%، بينما انخفض في قطاع غزة بنسبة 2.9% عام 2017. وبالتالي زادت الفجوة بين نصيب الفرد في الضفة الغربية وقطاع غزة. وليس لهذة الفجوة تبعيات اقتصادية فقط، انما يترتب عليه تبعيات اجتماعية وسياسية.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة، 2007-2017 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015 (القيمة بالدولار أمريكي)

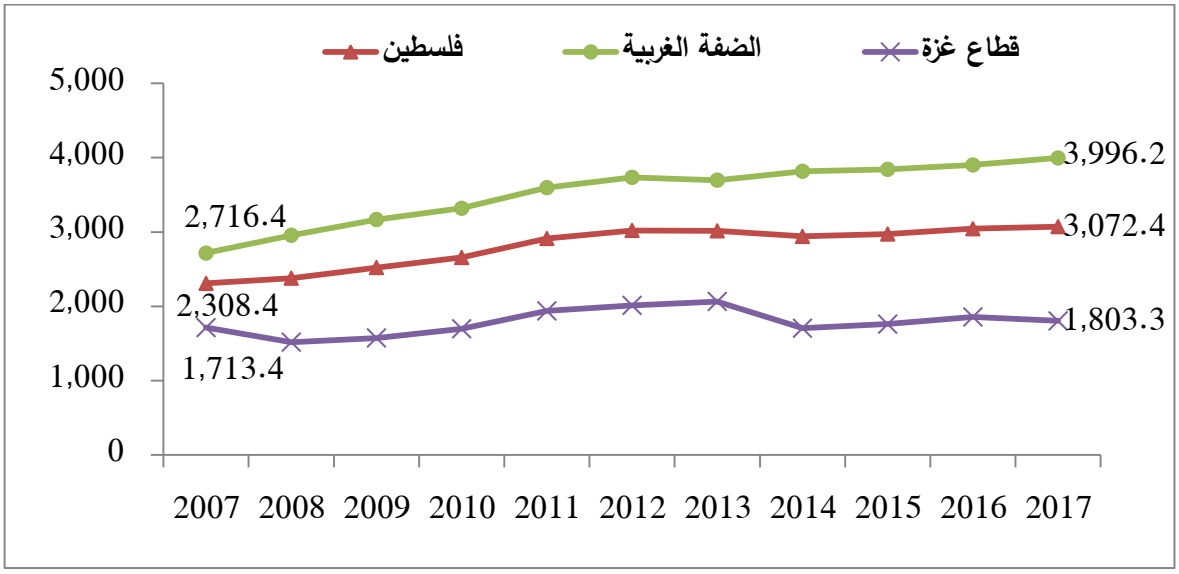

2.1.5.2 الانشطة الاقتصادية

يتوزع الاقتصاد الفلسطيني على مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تمثل هيكل وبنية الاقتصاد، حيث يعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً خدماتياً نظراً للمساهمة البارزة لنشاط الخدمات والفروع الأخرى المرتبطة به في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة.

احتلت أنشطة الخدمات والفروع الأخرى المرتبة الأولى في الاقتصاد الفلسطيني من حيث القيمة المضافة في العام 2017، حيث بلغت مساهمة هذه الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي 38.6%. بلغت القيمة المضافة لأنشطة الخدمات والفروع الأخرى 5,285.9 مليون دولار أمريكي عام 2017، بارتفاع 1.2% مقارنة مع العام 2016.

كما شهدت القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية في فلسطين خلال العام 2017 ارتفاعاً ملحوظاً، باستثناء أنشطة الزراعة والمعلومات والاتصالات. سجلت أنشطة تجارة الجملة والتجزئة أعلى ارتفاع بنسبة 8.7%، تلاها أنشطة الانشاءات بنسبة 6.3%، والخدمات والفروع الأخرى بنسبة 1.2%، والصناعة، والنقل والتخزين، بنسبة 2.2%، لكل منهما. بالمقابل، انخفضت أنشطة الزراعة والمعلومات والاتصالات بنسبة 5.7% لكل منهما.

القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية الرئيسية حسب القطاع، 2007-2017 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2015 (القيمة بالمليار دولار أمريكي)

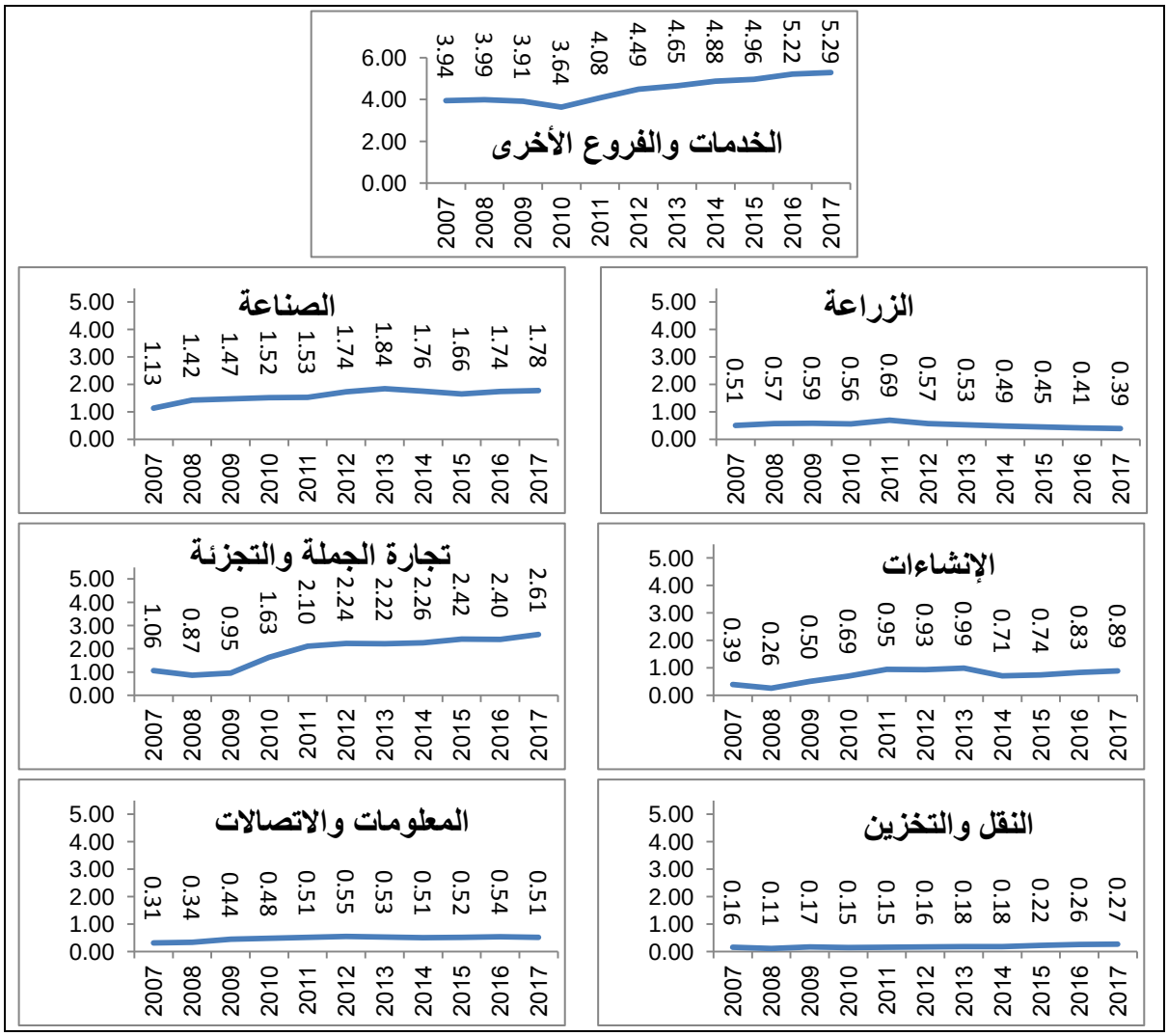

انعكس التفاوت في معدلات النمو على مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين عام 2017، حيث انخفضت مساهمة أنشطة الخدمات والفروع الأخرى، والصناعة،

والمعلومات والاتصالات، والزراعة، بينما ارتفعت مساهمة أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والإنشاءات. حيث انخفضت مساهمة أنشطة الخدمات والفروع الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي لتصبح 38.6%، ولكنها ظلت تشكل الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود ذلك إلى أن أنشطة الخدمات والفروع الأخرى تشمل مجموعة كبيرة من الأنشطة الفرعية، من بينها الأنشطة المالية وأنشطة التأمين وأنشطة خدمات الإقامة والطعام والأنشطة العقارية والإيجارية والمهنية والعلمية والتقنية والإدارية والخدمات المساندة والتعليم والصحة والعمل الاجتماعي وغيرها، أما أنشطة الصناعة، والمعلومات والاتصالات، والزراعة، فقد انخفضت مساهمتها إلى 13.0%، 3.7%، 2.8% على التوالي. بينما أنشطة تجارة الجملة والتجزئة فقد ارتفعت مساهمتها إلى 19.1%، كما وارتفعت مساهمة أنشطة الإنشاءات لتصبح 6.5%.

بلغت مساهمة أنشطة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي 13.0% خلال العام 2017. ارتفعت القيمة المضافة لأنشطة الصناعة عام 2017 لتصل إلى 1,777.8 مليون دولار أمريكي، بنمو نسبته 2.2% عن العام 2016. كما بلغ معدل الأجر اليومي الاسمي للعاملين المستخدمين بأجر في هذه الأنشطة إلى 78.2 شيكل عام 2017.

أما بالنسبة لأنشطة الإنشاءات، فقد ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى 6.5% عام 2017. بلغت القيمة المضافة في هذه الأنشطة 886.5 مليون دولار أمريكي عام 2017، وهي أعلى مما كانت عليه عام 2016 بنسبة 6.3%. كما بلغ معدل الأجر اليومي الاسمي للعامل في هذه الانشطة إلى 96.5 شيكل. وتشكل أنشطة الإنشاءات المكون الاساسي في التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي الذي يدخل ضمن احتساب الناتج المحلي الإجمالي، وهي تمثل بالتالي بعداً أساسيا في دراسة بنية وتطور الاقتصاد الفلسطيني.

3.1.5.2 سوق العمل

يعتبر عنصر العمل أهم عوامل الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني، خصوصاً في ظل محدودية الموارد الطبيعية والسيطرة الإسرائيلية على الأراضي والمياه والقيود على حركة الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال. وقد ارتفعت نسبة البطالة في فلسطين إلى 27.7% في العام 2017 مقارنة مع 27.1% في العام 2016. كما ارتفعت نسبة البطالة في قطاع غزة لتصل إلى 43.9% خلال عام 2017، بعد أن كانت 41.8% خلال عام 2016، انخفضت نسبة البطالة في الضفة الغربية عام 2017 إلى 17.9% مقارنة مع 18.0% عام 2016.

نسبة العاطلين عن العمل (معدل البطالة) (ILO) في فلسطين حسب المنطقة، 2007-2017

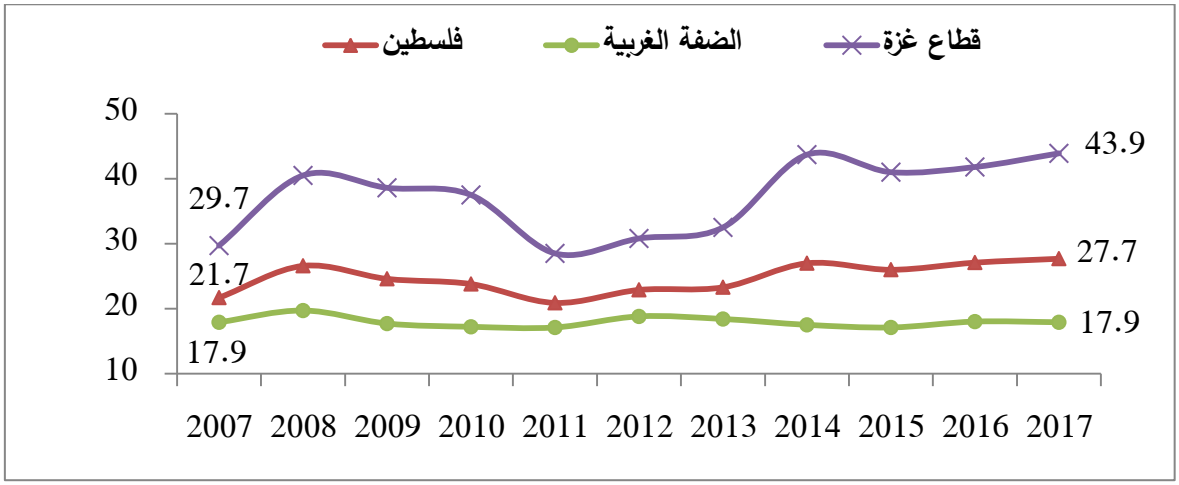

4.1.5.2 التضخم

يستخدم التضخم للإشارة إلى الحالة الاقتصادية في أي دولة، والتي تتأثر اداءها بارتفاع أسعار السلع والخدمات، مع حدوث انخفاض في القدرة الشرائية المرتبطة بسعر صرف العملة، والتي تؤثر في جميع قطاعات الاقتصاد. وقد سجل مؤشر غلاء المعيشة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) في فلسطين خلال العام 2017 ارتفاعاً طفيفاً نسبته 0.21% مقارنة مع العام 2016 ليصل إلى 110.98 (سنة الأساس 2010).

اتجاه الرقم القياسي لأسعار المستهلك في فلسطين، 2007-2017

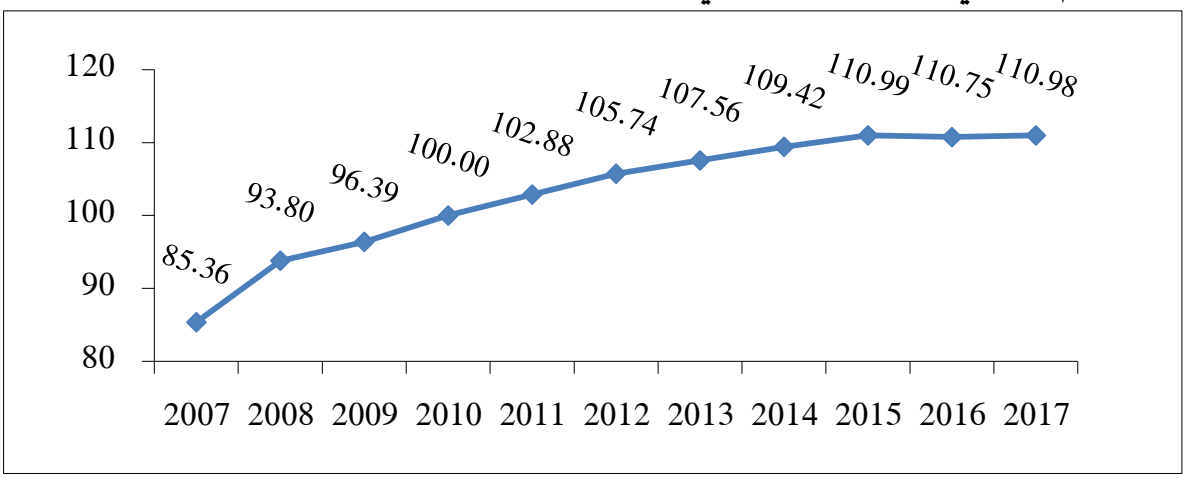

تفاوت التغير في أسعار المستهلك (التضخم) على مستوى فلسطين خلال العام 2017 مقارنة بالعام الذي سبقه، حيث سجلت الأسعار في قطاع غزة ارتفاعاً بنسبة 0.11%، بينما سجلت الأسعار في الضفة الغربية انخفاضاً طفيفاً مقداره 0.01%.

التضخم في فلسطين حسب المنطقة، 2007-2017

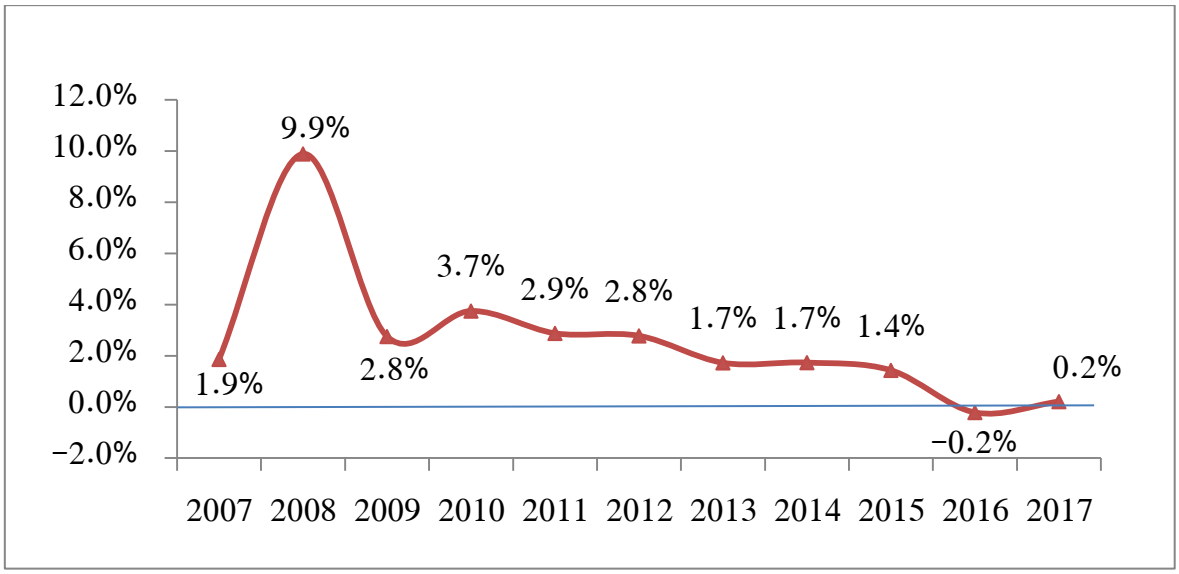

وقد كان أثر الحصار المفروض على قطاع غزة السبب الرئيسي للتذبذب في التضخم في الأسعار في قطاع غزة حيث نتج الارتفاع في أسعار المستهلك في قطاع غزة بصورة رئيسية عن ارتفاع أسعار مجموعة المسكن ومستلزماته بنسبة 2.42%، وأسعار مجموعة الخدمات الطبية بنسبة 2.12%، وأسعار مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية بنسبة 1.37%، وأسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بنسبة 0.20%. في المقابل، انخفضت أسعار المستهلك في الضفة الغربية نتيجة انخفاض أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بمقدار 1.73%، وأسعار مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية بمقدار 1.40%.

5.1.5.2 ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات سجلاً منظماً موجزاً تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في فلسطين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، تكون في العادة سنة واحدة. ويتكون ميزان المدفوعات من جزأين هما الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي. ويشمل الحساب الجاري أربعة حسابات فرعية (الميزان التجاري السلعي، والميزان التجاري الخدمي، وميزان الدخل، وميزان التحويلات الجارية)، بينما يشمل الحساب الرأسمالي والمالي حسابين هما الحساب الرأسمالي (التحويلات الرأسمالية، وحيازة الأصول غير المالية غير المنتجة أو التخلص منها) والحساب المالي (الاستثمار الاجنبي المباشر، واستثمار الحافظة الاجنبي، والاستثمارات الاجنبية الأخرى، والأصول الاحتياطية).

ارتفعت قيمة العجز في الميزان التجاري بنسبة 2.4% عام 2017 مقارنة مع عام 2016، لتصل إلى 5,374.2 مليون دولار أمريكي. ويعزى هذا الارتفاع في قيمة عجز الميزان التجاري إلى ارتفاع قيمة إجمالي الواردات من السلع والخدمات بنسبة 5.8%، وبقيمة بلغت 440.1 مليون دولار أمريكي عام 2017، لتصل إلى 8.1 مليار دولار أمريكي، مقابل ارتفاع قيمة إجمالي الصادرات بنسبة بلغت 13.1%، وبقيمة بلغت 311.9 مليون دولار أمريكي، لتصل إلى 2.7 مليار دولار أمريكي. كما انخفضت نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الواردات لتصل إلى 66.6% عام 2017، مقارنة مع نسبة 68.8% عام 2016. وكما يتضح من الشكل أدناه، فقد تفاقمت قيمة العجز في الميزان التجاري بشكل ملحوظ خلال الفترة 2012-2017 نتيجة زيادة قيمة الواردات عن قيمة الصادرات بشكل مطّرد. (أنظر/ ي الشكل أدناه).

الميزان التجاري للسلع والخدمات في فلسطين، 2009-2017 (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

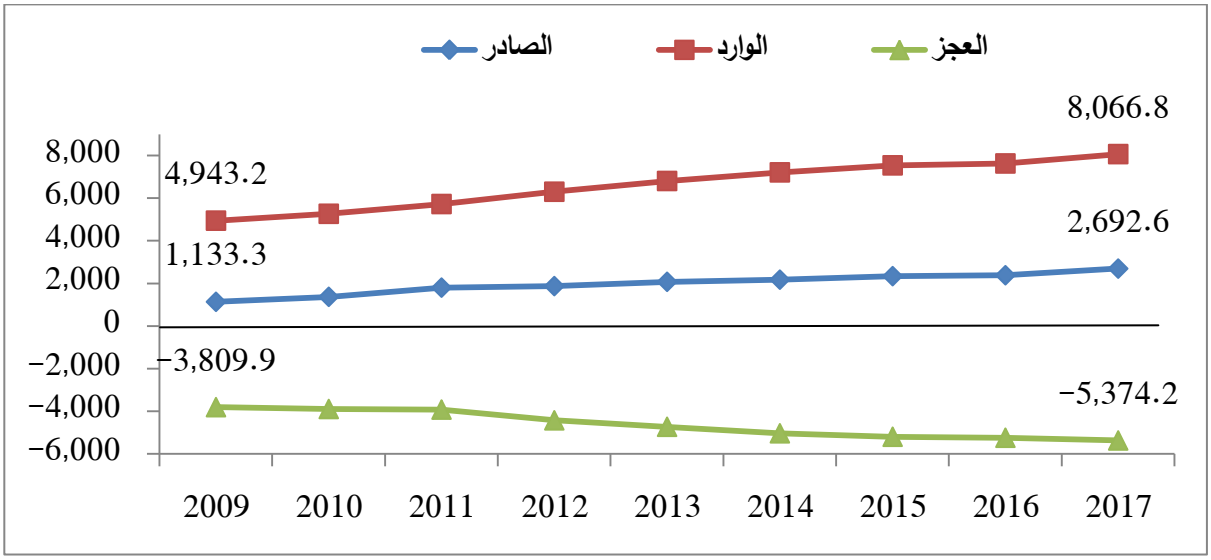

انخفضت قيمة عجز الحساب الجاري في فلسطين خلال عام 2017 بنسبة 19.5% مقارنة مع عام 2016، لتصل إلى 1,563.7 مليون دولار أمريكي. ويعزى هذا الانخفاض في قيمة عجز الحساب الجاري إلى الارتفاع الكبير في قيمة صافي التحويلات الجارية التي ارتفعت بنسبة 29.1% مقارنة مع عام 2016.

6.1.5.2 وضع الاستثمار الدولي

يعرّف وضع الاستثمار الدولي بأنه كشف محاسبي يسجل أرصدة استثمارات المقيمين في فلسطين (الأفراد والشركات والحكومة) المستثمرة في العالم الخارجي تحت مسمى (الأصول) من جهة، وأرصدة

الاستثمارات المملوكة للمقيمين خارج فلسطين (الأفراد والشركات والحكومات) والمستثمرة في فلسطين تحت مسمى (الخصوم) من جهة أخرى.

ارتفعت قيمة صافي وضع الاستثمار الدولي في فلسطين بنسبة 17.1% نهاية عام 2017 لتصل إلى 1,373 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع 1,173 مليون دولار أمريكي نهاية عام 2016، نتيجة ارتفاع قيمة أرصدة الأصول الفلسطينية المستثمرة في الخارج بنسبة اكبر من ارتفاع قيمة أرصدة الخصوم الأجنبية المستثمرة في فلسطين نهاية العام 2017. ارتفعت قيمة إجمالي أرصدة الأصول الخارجية الفلسطينية المستثمرة نهاية عام 2017 بنسبة 5.8% مقارنة بالعام 2016، لتصل إلى 6,455 مليون دولار أمريكي.

وضع الاستثمار الدولي في فلسطين في نهاية الأعوام، 2012-2017 (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

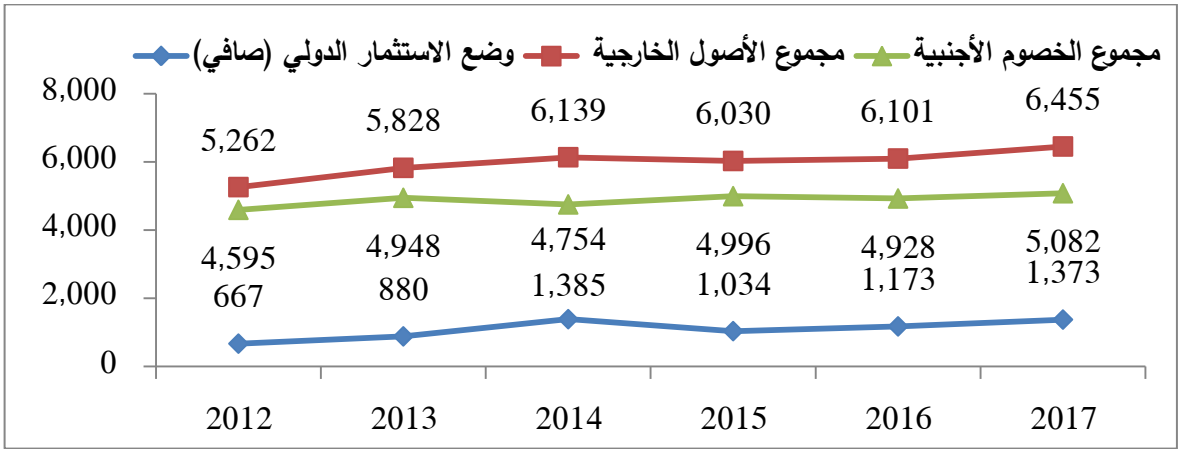

وضع الاستثمار الدولي (صافي): تساوي مجموع الأصول الخارجية مطروح منها مجموع الخصوم الأجنبية.

7.1.5.2 الدين الخارجي

ارتفعت قيمة إجمالي رصيد الدين الخارجي على فلسطين بنسبة 6.5% نهاية عام 2017 ليصل إلى 1,720 مليون دولار أمريكي، مقارنة مع 1,615 مليون دولار أمريكي نهاية عام 2016. وشكلت قيمة الدين الخارجي على الحكومة العامة 60.6% من قيمة إجمالي رصيد الدين الخارجي بواقع 1,042 مليون دولار أمريكي، بينما شكلت قيمة الدين الخارجي على البنوك العاملة في فلسطين 35.1% بواقع 603 مليون دولار أمريكي.

إجمالي رصيد الدين الخارجي في فلسطين في نهاية الأعوام، 2012-2017 (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

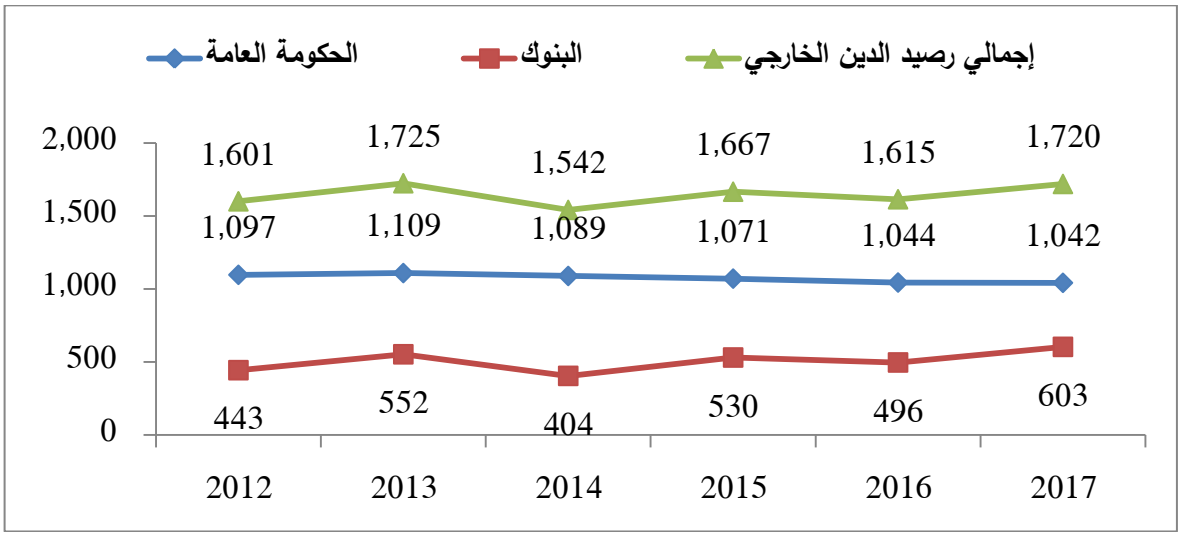

8.1.5.2 المالية العامة

سجل الرصيد الجاري في موازنة الحكومة الفلسطينية خلال عام 2017 عجزاً قيمته 862.8 مليون دولار أمريكي مقارنة مع عجز بلغ 749.2 مليون دولار أمريكي عام 2016، أي بارتفاع نسبته 15.2%، ويعود ذلك إلى ارتفاع قيمة النفقات الجارية وصافي الإقراض بنسبة 2.8% مقارنة مع العام 2016، بالرغم من ارتفاع قيمة إجمالي صافي الإيرادات العامة بنسبة 0.2% مقارنة مع العام 2016.

مكونات الموازنة العامة في فلسطين، 2009-2017 (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

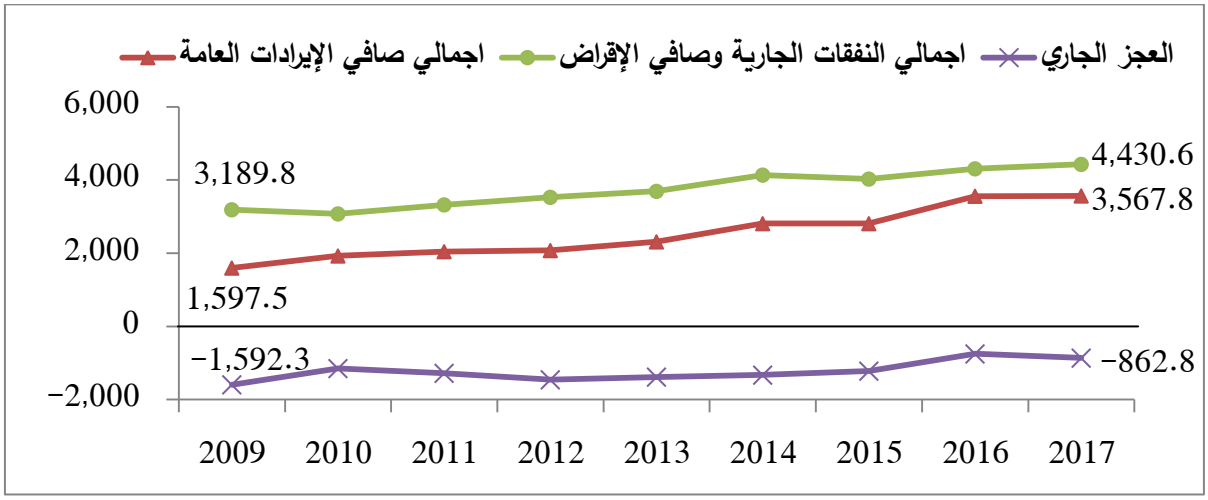

انخفضت قيمة إجمالي صافي الإيرادات العامة والمنح خلال عام 2017 بنسبة 0.9% مقارنة مع العام 2016 لتصل إلى 4,287.3 مليون دولار أمريكي، وذلك كنتيجة للانخفاض في قيمة إجمالي الإيرادات المحلية، وانخفاض قيمة التمويل الخارجي (المنح). بالرغم من ارتفاع قيمة إيرادات المقاصة بنسبة 3.4%. وفيما يتعلق إجمالي النفقات العامة، فقد سجلت قيمتها ارتفاعاً خلال عام 2017 لتصل إلى 4,796.6 مليون دولار أمريكي أي بزيادة بلغت 3.2% مقارنة مع العام 2016، ويعزى ذلك إلى ارتفاع قيمة النفقات الجارية وصافي الاقراض، وإرتفاع قيمة النفقات التطويرية خلال عام 2017 مقارنة مع العام 2016. وعلى مستوى العجز الجاري، فقد ارتفعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017 إلى 6.0%، مقارنة مع 5.6% في العام 2016 بسبب ارتفاع قيمة العجز عام 2017.

أما المنح، فقد سجلت قيمتها تراجعاً خلال عام 2017 نسبته 5.9% مقارنة مع العام 2016 لتصل قيمتها إلى 719.5 مليون دولار أمريكي، وذلك بسبب انخفاض قيمة المنح المخصصة لدعم الموازنة بنسبة 10.3% لتصل إلى 544.5 مليون دولار أمريكي والتي تشكل ما نسبته 75.7% من إجمالي قيمة المنح خلال عام 2017.

التمويل الخارجي (المنح) في فلسطين، 2012-2017 (القيمة بالمليون دولار أمريكي)

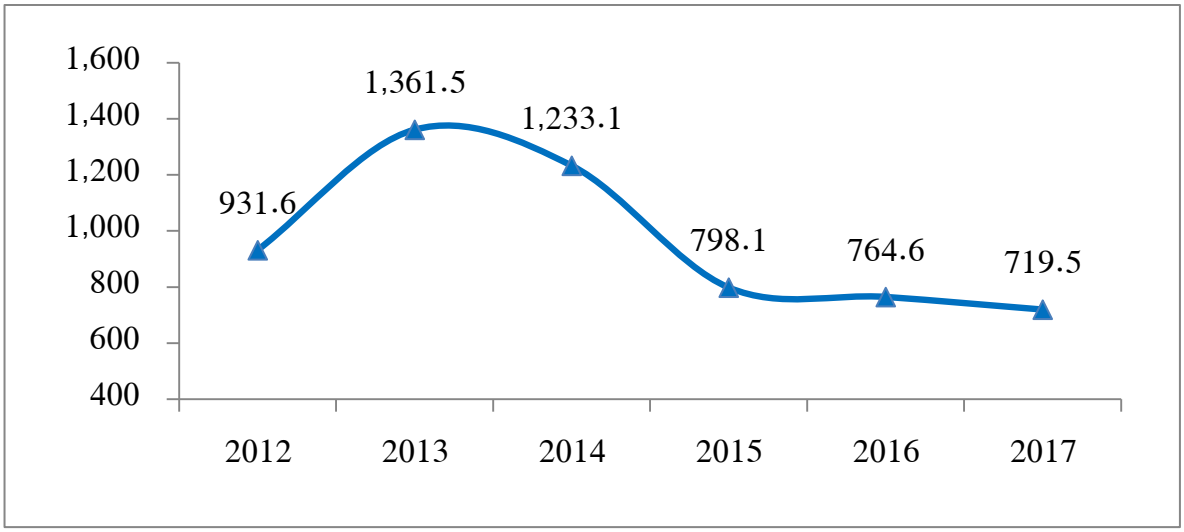

2.5.2 الواقع الاجتماعي[11]

1.2.5.2 توزيع السكان

بلغ عدد السكان في العام 2017 في فلسطين 4,781,248 فرداً، علما بان عددهم في العام 2007 قد بلغ 3,767,549 فرداً، و2,895,683 في العام 1997. حيث بلغت نسبة النمو السنوي خلال الأعوام (2007-2017) 2.7%، 3.0% خلال الأعوام (1997-2007).

ما زال المجتمع الفلسطيني يتصف بأنه فتياً، حيث ان نسبة السكان الذين تتراوح اعمارهم بين 0-14 سنة 38.9%، اما الذين تتراوح أعمارهم بين 15-64 سنة يشكلون ما نسبته 57.9% من مجمل السكان، اما باقي السكان أي الذين تبلغ اعمارهم 65 سنة فأكثر فقد بلغ نسبتهم 3.2% من مجمل السكان.

نسبة النمو السكاني في فلسطين، 1997-2007، 2007-2017

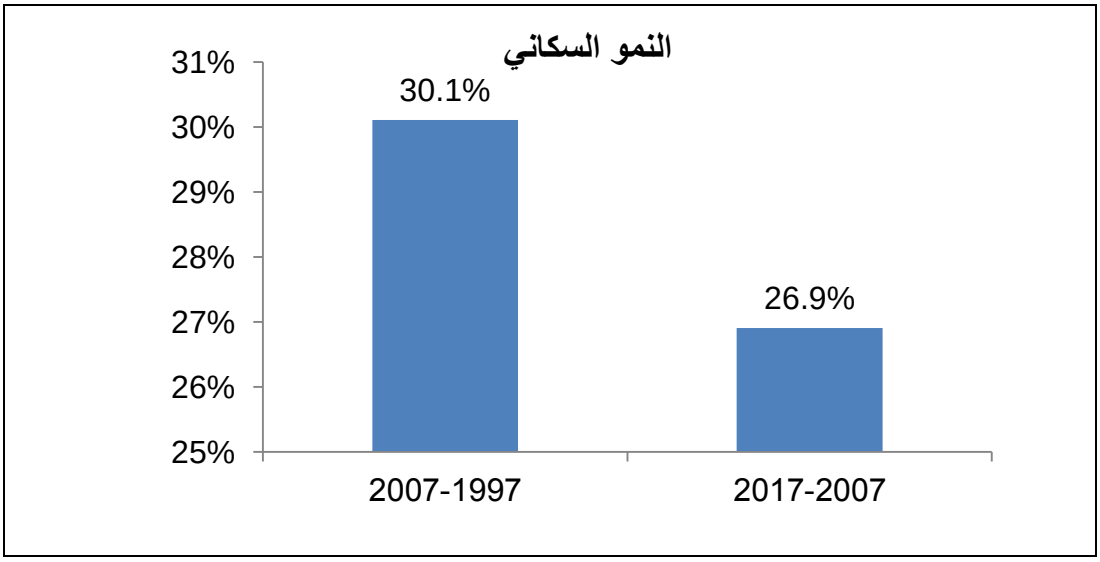

وبالمقارنة مع العام 2007 يلاحظ أن نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0-14 سنة انخفضت بمقدار 3.7%. بالمقابل شهدت نسبة السكان في سن العمل والذين تتراوح أعمارهم بين 15-64 سنة ارتفاعاً خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت نسبتهم بمقدار 3.6%. هذا يعني أنه وعلى الرغم من أن المجتمع الفلسطيني ما زال فتياً مقارنة مع المجتمعات الأخرى إلا أن نسبة صغار السن تنخفض مع الزمن وذلك بسبب انخفاض معدلات الخصوبة.

[11] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني (2018): احصاءات منشورة على الموقع الرسمي للجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني (http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/507/default.aspx 29.10.2018)

التركيب العمري والنوعي للسكان في فلسطين (الهرم السكاني)، 2017

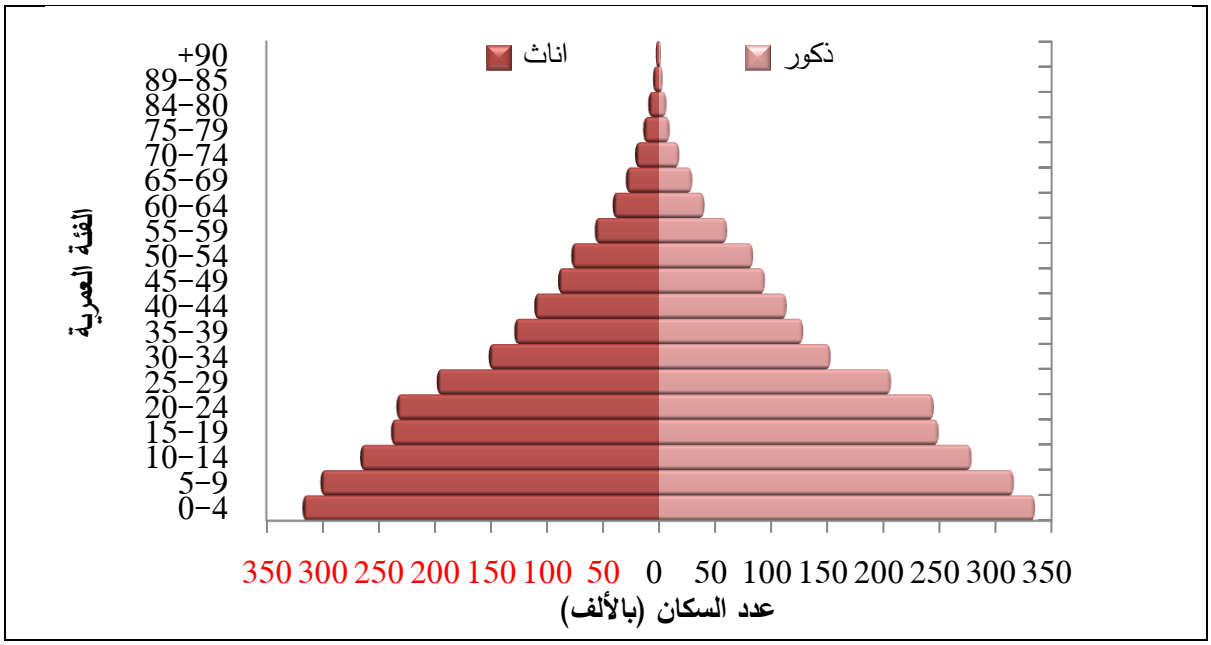

2.2.5.2 واقع التعليم

اشارة البيانات المنشورة في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ان أكثر من ثلث السكان الفلسطينيين ملتحقون بالتعليم ويشكلون ما نسبته 38.0%. كما بلغ نسبة الحاصلين على مؤهلات بكالوريوس فأعلى 14.5%. وحول انتشار الأمية في فلسطين فقد بلغت نسبة الأميين 2.9%.

نسبة الأمية للسكان الفلسطينيين (10 سنوات فأكثر) في فلسطين حسب الجنس، 2007، 2017

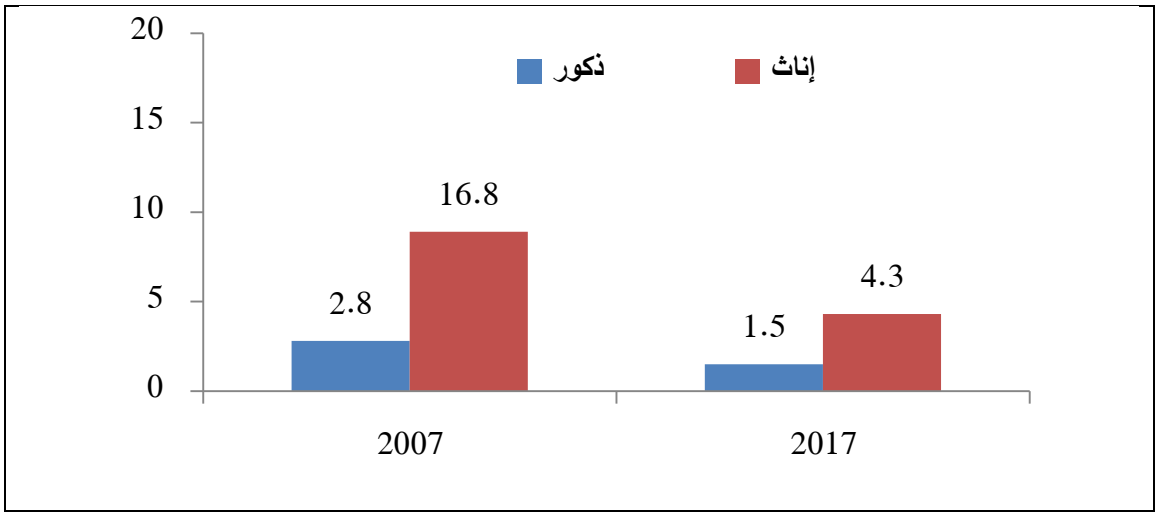

3.2.5.2 الحالة الاجتماعية

ان أكثر من نصف السكان الفلسطينيين في العمر (14 سنة فأكثر) متزوجون يشكلون ما نسبته 59.1% من مجمل السكان. في المقابل بلغ عدد وقوعات الطلاق المسجلة في المحاكم الشرعية في العام 2017 في فلسطين 8,568 واقعة، منها 5,326 واقعة في الضفة الغربية و3,242 واقعة في قطاع غزة. بمعدل 1.81 حالة طلاق لكل 1000 من السكان. علماً بان عدد حالات الطلاق في العام 2007 كانت 4,043 واقعة وكان معدل الطلاق الخام 1.09 حالة طلاق لكل 1000 من السكان. وعند قياس معدل الطلاق الخام (عدد حلات الطلاق لكل 1000 من السكان) في فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 نجد ارتفاع كبير في معدل الطلاق الخام بحوالي 66.5%.

عدد وقوعات الطلاق المسجلة في فلسطين حسب المنطقة، 2007-2017

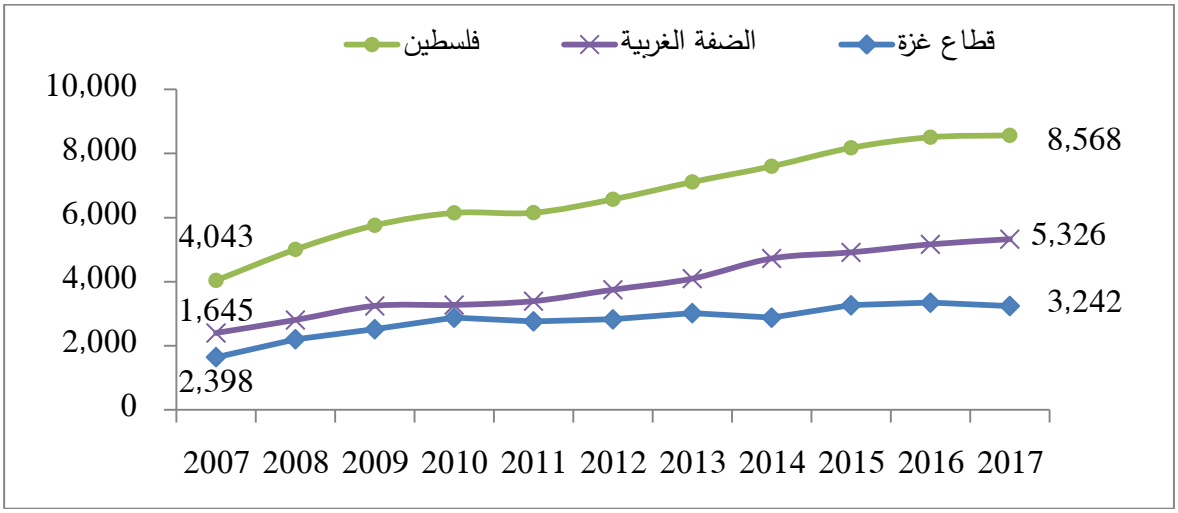

معدل الطلاق الخام في فلسطين، 2007-2017

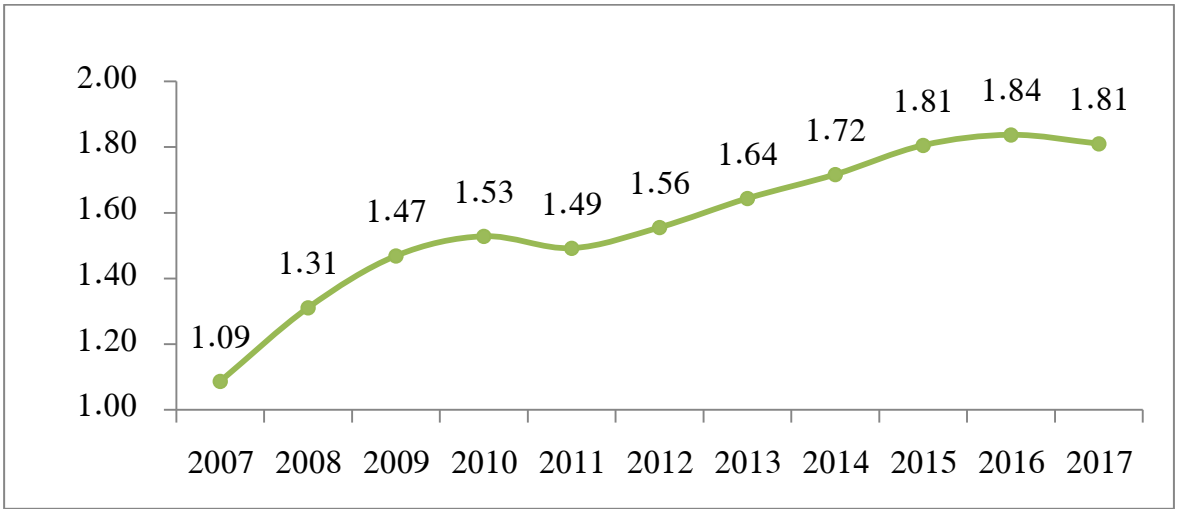

4.2.5.2 الجريمة والعنف والفساد

7.0% من الاسر في فلسطين كانت ضحايا مجموع الأفعال الإجرامية خلال العام 2016. في المقابل بلغ عدد الأفعال الإجرامية المبلغ عنها في العام 2016 في فلسطين 29,960 واقعة. بمعدل 11.2 واقعة لكل 1000 من السكان. علما بان عدد حالات في العام 2008 كانت 16,220 واقعة وكان معدل الواقعات 7.22 واقعة لكل 1000 من السكان. أي ارتفعت بحوالي 55.1%.

عدد الأفعال الإجرامية المبلغ عنها في فلسطين، 2008-2016

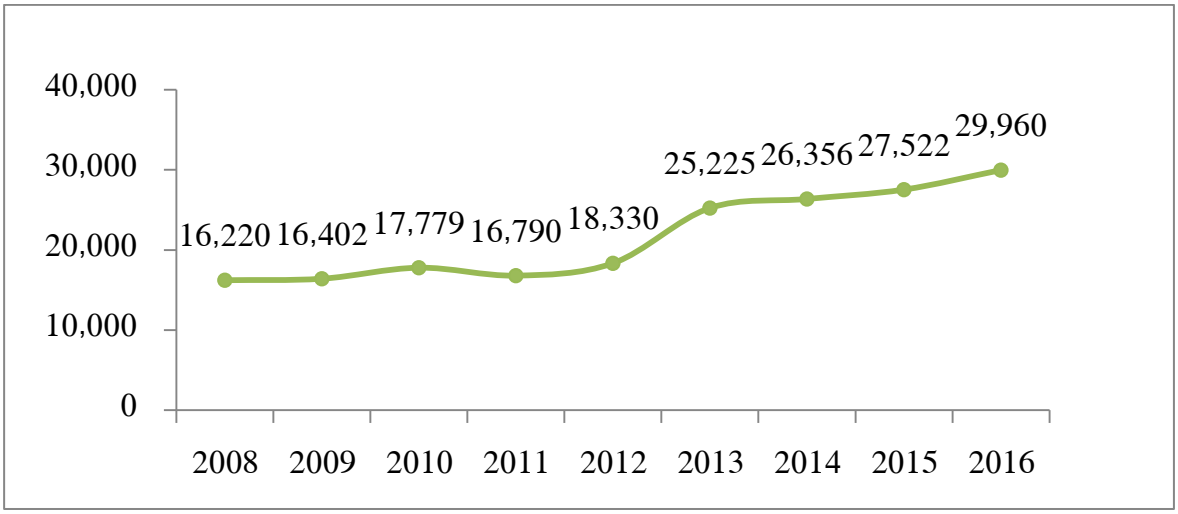

معدل الأفعال الإجرامية المبلغ عنها لكل 1000 من السكان في فلسطين، 2008-2016

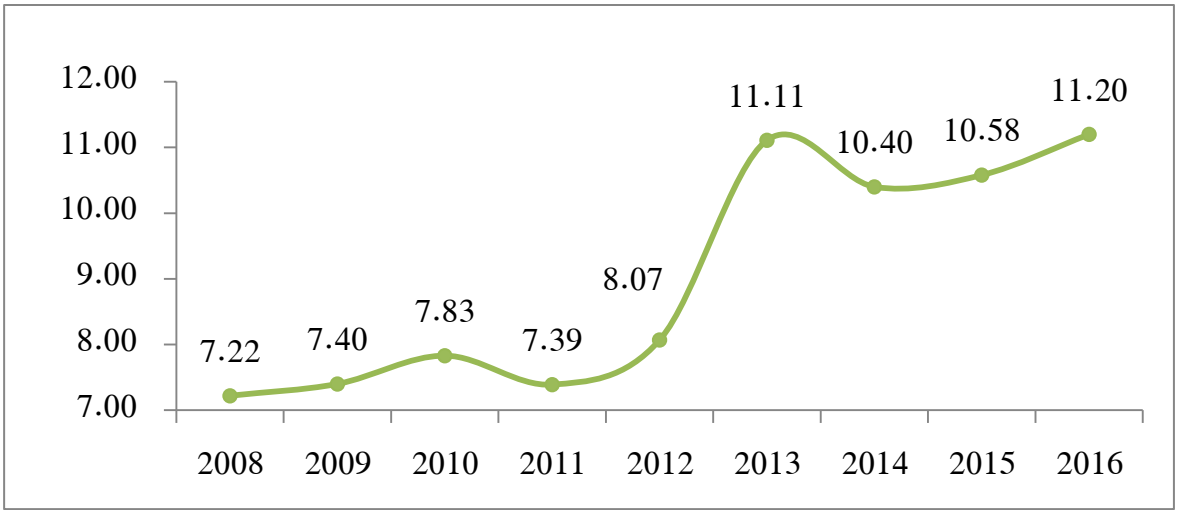

36.7% من النساء اللواتي سبق لهن الزواج تعرضن لأحد أشكال العنف من قبل أزواجهن؛ 29.9% في الضفة الغربية مقابل 51.0% في قطاع غزة. كما بلغت نسبة اللواتي تعرضن لعنف نفسي "لمرة واحده على الأقل" من هؤلاء السيدات 58.6%، و55.1% تعرضن لعنف اقتصادي، و54.8% لعنف اجتماعي، و23.5% لعنف جسدي، و11.8% لعنف جنسي.

نسبة النساء اللواتي سبق لهن الزواج وتعرضن للعنف من قبل الزوج على الأقل مرة واحدة من اجمالي النساء اللواتي سبق لهن الزواج في فلسطين، 2006/2005، 2011/2010

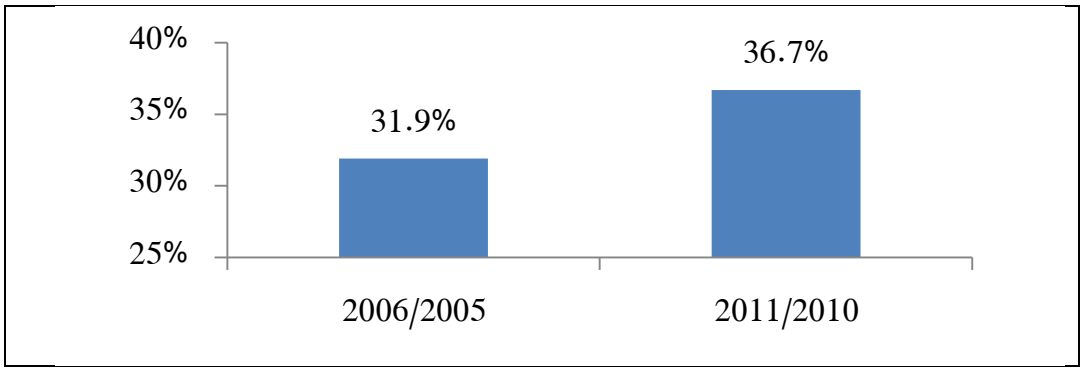

4.2.5.2 انتشار الإعاقة

بلغ عدد ذوي الإعاقة في فلسطين 92,710 أفراد في العام 2017، 48.1% في الضفة الغربية، و51.9% في قطاع غزة. وحول انتشار الاعاقات وفقاً لنوعها، أن اعاقة الحركة واستخدام الايدي الأكثر انتشاراً شكلت ما نسبته 35.3%، تلتها اعاقة البصر وشكلت ما نسبته 21.7% ثم اعاقات السمع بنسبة 14.9% فالتواصل بنسبة 14.7%، وأخيراً اعاقات التذكر والتركيز بنسبة بلغت حوالي 13.3%.

الإعاقات للسكان الفلسطينيين حسب النوع، 2007، 2017

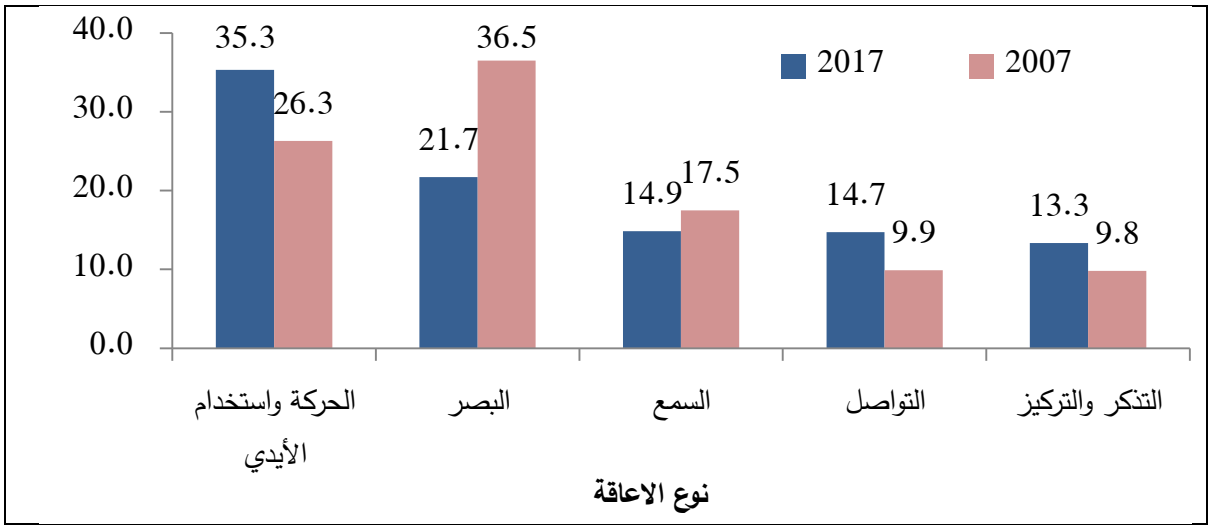

6.2 الدراسات السابقة

1.6.2 إشكالية العلاقة بين "عمليات التنمية" وغياب الاستقرار في مجتمعات مضطربة[12]

قام عبد الفضيل بإعداد ورقة بحثية بعنوان "إشكالية العلاقة بين "عمليات التنمية" وغياب الاستقرار في مجتمعات مضطربة" عرضها في ورشة عمل بعنوان "التنمية في مجتمعات غير مستقرة"، وكانت الورقة دراسة حالة للواقع في فلسطين ولبنان والعراق كدول يوجد بها اضطرابات. حيث أكد الباحث في ورقته على انه في حال غياب السلام الداخلي والخارجي سيسبب غياب في العمليات وسيسبب غياب الاستقرار. حيث أكد أن العدوان الذي تعاني منه هذه الدول الثلاث يستهدف تدمير البنية التحتية، وتفكيك النسيج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في تلك الدول.

وقد استهل ورقته بالحالة اللبنانية، حيث تناول الدور الذي لعبة اجتياح عاصمتها من قبل الكيان الصهيوني والأثر الذي تسبب في حالة عدم الاستقرار حتى تاريخه، وأما العراق فقد تعرض لحصار وغزو لمدة إثني عشر عاماً (1991–2003) كانت كافية كما أكد العسكريين الأمريكان والصهاينة إلى تدمير منجزات ومكتسبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر خمسة عقود (1945–1991). أما في فلسطين فقد كان احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967 والتدمير المنظم للبنية التحتية ومقومات الحياة الأثر الكبير والذي نتج عنه تدمير لأنماط المعيشة والحياة اليومية للسواد الأعظم من السكان. وكما يؤكد الباحث أن الإجراءات الاحتلالية والعدوان الذي يتم على المناطق العربية لا يسبب فقط إعاقة التنمية إنما وكما يسموه علماء التنمية بان ما تم ويتم هو تدمير لمقومات التنمية.

وتساءل الباحث انه مع حالة عدم الاستقرار التي تحيط بنا، فكيف يمكن لنا مواجهتها هذه الحالة وعدم الاستسلام لها؟، وهنا أجاب أنه لا بد من الإصرار على استكمال مسيرة التنمية في ظل عدم الاستقرار الداخلي والتحديات الخارجية، وضرب مثال التجربة الأسيوية بأن كل ما تم تحقيقه من نهضة خلال السبعينيات والثمانينات تم في ظل التوتر السياسي والتهديدات الخارجية عالية المستوى حيث تعايشت وتكيفت تلك الدول مع ذلك الوضع ولم تتوقف عن دفع عمليات التنمية من منظور مقاومة من اجل التنمية.

---

[12] عبد الفضيل، م. 2007: إشكالية العلاقة بين "عمليات التنمية" وغياب الاستقرار في مجتمعات مضطربة. التنمية في مجتمعات غير مستقرة، 15–2006/11/16، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، مؤسسة "انتراك – لندن". بيروت، لبنان. ص ص 21–26.

أما نتائج الدراسة التي خلص لها الباحث فقد كانت:

- اقتصاد السوق الحر لا يصلح كإطار تنظيمي لعملية التنمية. ولا بد من تخصيص الموارد للمساعدة على مقاومة الصدمات الخارجية ولحماية المسيرة التنموية.
- اللامركزية في توطين مراكز الإنتاج للسلع الاستراتيجية، حتى يصعب تدميرها دفعة واحدة.
- مرونة الجهاز الإنتاجي من خلال "السير على ساقين"، وحدات إنتاجية كبيرة مقابل وحدات إنتاجية صغيرة.
- تدعيم وتطوير النظام التعليمي والتركيز على أنشطة البحث والتطوير.
- انتشار الجمعيات الأهلية للإغاثة والرعاية الصحية والتعليمية لتقديم الخدمات التي تعجز الدولة عنها.
- لهدف منع الاستفراد بالدول العربية يجب أن يكون هناك تضامن عربي في إطار فضاء نضالي.

2.6.2 معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي[13]

قدمت غانم ورقة بحثية في الملتقي الدولي الذي كان بعنوان "مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي" حيث كانت ورقتها بعنوان "معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي" وتهدف الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه الدول الإسلامية في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة بشكل عام ومعوقات التنمية المستدامة في مصر بشكل خاص. وتوضح الدراسة أن مصر توجد بها كافة المشكلات التي تعاني منها العديد من دول العالم الإسلامي، والتي تقف عائقًا أمام إمكانية تحقيق التنمية المستدامة في تلك الدول.

حيث تعاني مصر من تدني معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الديون الداخلية والخارجية وأعباء خدمتها، وتردي الأحوال الاجتماعية والصحية للغالبية العظمي من السكان، وزيادة حدة الفقر والجوع، وانتشار الأمية والبطالة وخاصة في مدن الصعيد والمناطق النائية، وتدهور قاعدة الموارد الطبيعية وانتشار التلوث. ويرى العديد من الاقتصاديين أن تلك المشكلات يمكن أن تعزى في جزء كبير منها للنمو السكاني غير الرشيد، إلى جانب بعض الاتجاهات الديموغرافية غير المرغوبة مثل تغير التركيب العمري للسكان وتزايد الهجرة من الريف للحضر، والتوسع الحضري غير المخطط.

[13] غانم، س. 2013: معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي "دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية". مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي، جامعة قالمة 03-2012/12/04، الجزائر.

وفي ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، ترى الدراسة أنه لمجابهة تحديات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي، فيجب على حكومات تلك الدول اتخاذ عددًا من التدابير التي من شأنها تدعيم الاستراتيجية الإسلامية المتكاملة للتنمية المستدامة. وفيما يخص الحالة المصرية، فترى الدراسة أنه يجب علي الدولة القيام بعدد من الإجراءات التي من المتوقع أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، ومنها:

- تفعيل دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في محاربة الفقر، وخلق فرص عمل، وتنمية الموارد البشرية، وتنمية المجتمع، ومساعدة الفئات المهمشة على الاندماج في المجتمع.
- العمل على تصحيح الاختلال القائم بين النمو السكاني والمساحات المأهولة، وتوجيه الحركة العمرانية صوب المناطق الصحراوية.
- معالجة البؤر العشوائية وتحسين خدمات البنية التحتية في الأحياء السكنية العشوائية، والتركيز على أعمال النظافة، وإنشاء الأرصفة، وتعبيد الشوارع والطرق، وإجراء الصيانة اللازمة لها.
- المحافظة على الأراضي الزراعية وضمان استدامة استغلالها للزراعة، ووقف الانتشار والتوسع العشوائي للمدن والقرى والتجمعات السكانية، وتحديد مواقع التوسع العمراني استنادًا إلى المزايا الطبيعية والحاجة الفعلية.
- توزيع الأنشطة الاقتصادية على كافة المناطق، لتخفيف تركز الأنشطة في مراكز المدن، وذلك لحماية البيئة من التلوث.
- العمل على تشجيع التنمية المتوازنة بين المناطق الحضرية والريفية، والعمل على تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الريفية وتوفير فرص العمل، وذلك للحد من هجرة سكان الريف إلى الحضر.
- تشجيع ترشيد الاستهلاك وإعادة الاستخدام وتوفير موارد مائية إضافية، والعمل على زيادة نسبة تغطية الصرف الصحي في المجتمعات المختلفة، وذلك حفاظًا على المجاري المائية التي يصب بها هذا الصرف بدون معالجات أو بمعالجات غير كافية من التلوث.
- السعي إلى القضاء على مكبات النفايات العشوائية والمكشوفة، والقضاء على ممارسات حرق المخلفات ولاسيما المخلفات الزراعية، وتطبيق المنهج الشامل والمتكامل والمستدام لإدارة المخلفات الصلبة.

3.6.2 مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة[14]

قام الدكتور إياد العنبر ومساعد التدريس اسحق يعقوب محمد بتقديم هذا البحث كمحاولة لتشخيص وجود العراق كدولة موحدة، ومحاولة تسليط الضوء على مشكلة فشل الدولة العراقية، وكيف يؤثر ذلك على مستقبل الدولة. واستعان الباحثان بيانات مقياس الدول الهشة خلال الأعوام 2006 –2014 والذي يعده صندوق السلام ومجلة السياسة الخارجية الأمريكية.

توصل الباحثان إلى الأسباب الرئيسية لفشل الدولة في العراق وهي:

- تفكك العراق إلى مناطق خارج سيطرة الحكومة المركزية في بغداد
- فشل النظام السياسي في احتواء العنف.
- عدم إيجاد حلول لتقاسم السلطة والثروة.
- احتواء الجماعات المؤثرة في عدم الاستقرار السياسي
- عدم وجود رؤية لإنفاذ الدولة وقيادة قادرة على تنفيذ الرؤية.
- أزمة الثقة بين القيادات السياسية وانعكاسها على إدارة مؤسسات الدولة

4.6.2 إشكالية التنمية في البلدان العربية والتخطيط لها[15]

تهدف الدراسة للتعرف على معوقات التنمية في المنطقة العربية وقام بها حسن محمد شعبان من قسم الجغرافيا جامعة دمشق، حيث اعتمد الباحث على بيانات تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، وتقارير مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. وقد خرج الباحث بالنتائج التالية كمعوقات التنمية في الدول العربية:

- سيطرة الفكر التقليدي للتنمية لفترة طويلة ولا زال يتمتع بالتأييد في صفوف المحللين والممارسين على حد سواء.
- إن أزمة المديونية العربية هي تعبير عن الأزمة البنيوية التي تعيشها الاقتصاديات العربية وبالتالي فهي أزمة هيكلية متعددة الأبعاد والأسباب.
- تنامي ظاهرة الفساد في المجتمعات العربية بشكل كبير ونمو ظاهرة الاستهلاك الترفي.
- استنزاف الثروات العربية في الحروب والصراعات العربية أو مع الخارج.
- هناك فوائض مالية عربية هائلة على أساس إنها تستثمر في الخارج.

---

[14] العنبر، أ. محمد، أ. 2014: مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة. مجلة حولية المنتدى، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، المجلد 1، العدد 19، ص ص 157–188

[15] شعبان، ح: إشكالية التنمية في البلدان العربية والتخطيط لها، المكتبة الإلكترونية، جامعة ميسان، ميسان- العراق (http://www.uomisan.edu.iq/library/admin/book/82259074738.pdf 22.06.2018)

- تحتاج عملية التنمية إلى وعي الجماهير التي ستتأثر بهذه العملية لتعرف ما لها وما عليها.
- مراكز البحث العلمي في الوطن العربي قليلة جدا.

كما خرج الباحث بالنتائج التالية كعمليات لإحداث التغير لإحداث حالة التنمية في الدول العربية:

- تثوير الاقتصاد العربي تثويرا حقيقيا يتجاوز أساليب العمل التقليدي.
- تطوير منظومة العمل العربي المشترك المبنية على الاقتناع بالحاجة إلى التعاون المشترك في مواجهة المخاطر.
- إعادة النظر في السياسات التنموية السابقة.
- تطوير وترشيد الموارد المائية العربية بما يسمح بتطوير الزراعة.

5.6.2 إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر–دراسة تقييمية[16]

رسالة ماجستير قام بها زرنوح ياسمينة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر خلال العام الدراسي 2005–2006، حيث كانت الرسالة تعتمد على المنهج التقييمي. وتهدف الدراسة إلى معالجة إشكالية التنمية المستدامة في الدول النامية – مع دراسة حالة الجزائر – ومن خلاله تبيين مدى تأثير الهيئات الدولية في ذلك وكذا العراقيل أو التناقضات التي تسود الاستراتيجيات التنموية.

وخرج بخلاصة إن السياسات المنتهجه من طرف الدول النامية في إطار استراتيجيات التنمية الاقتصادية تركت نتائج وآثار سلبية إذ لم تقو على رفع المستوى المعيشي للفرد ويعود السبب في ذلك إلى إهمال عوامل عديدة عند إرساء هذه الاستراتيجيات، وعلى الرغم من أن المنظمات والهيئات الدولية تساند الدول النامية في استراتيجياتها التنموية إلا أن ذلك يعد غير كافيا بل حتى أنه يترك هو الآخر آثارا سلبية، إذ أن عوائق التنمية الاقتصادية متعددة ومتغيرة يجب أخذها بعين الاعتبار في عمليات التنمية.

كما خلص بالقول إن الجزائر هي الأخرى كباقي الدول النامية ورثت هيكلا اقتصاديا هشا من المستعمر الفرنسي مما جعلها تصدر قوانين ومراسيم لتنظيم النشاطات الاقتصادية تصب مجملها في استراتيجية التنمية الاقتصادية وآخرها برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004/2001).

[16] زرنوح، ي. 2006: إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة تقييمية. جامعة الجزائر. الجزائر

أما نتائج الدراسة فقد كانت:

- عند إرساء استراتيجية تنمية لا بد من دراسة كل عناصرها والمتمثلة في حكومة البلد المعني، الإيديولوجية أو طبيعة الاستراتيجية، القدرات أو الطاقات المحلية كالادخار المحلي وكذا القدرات الخارجية وأخيرا المحيط الدولي كالسوق العالمي. إضافة إلى كل ما يؤثر على الجوانب الاجتماعية، الثقافية، السياسية، الاقتصادية والأخلاقية.
- يجب على المنظمات الدولية أن توجه معوناتها للدول التي هي بحاجة إليها وبالقدر المطلوب حسب احتياجاتها مع التركيز على وضع سياسات ملائمة لهذه الدول.
- استراتيجية التنمية المستدامة لا بد أن تهدف إلى تنمية وتطوير المهارات البشرية عن طريق تحسين المستويات التعليمية وكذا الصحة. إضافة إلى فرض عدالة في توزيع الثروة عن طريق آليات تضعها الدولة، كما لا ننسى ضرورة الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية التي توفرها لعملية التنمية وعدم الإسراف فيها بشكل يسمح أو يضمن معدلات نمو أو مؤشرات نمو إيجابية على المدى الطويل.
- على الدول النامية المحدودة الموارد المحلية أن تستفيد بوجه خاص من تحديد حساب رأس المال مما يؤدي إلى زيادة استثماراتها وتحقيق نمو اقتصادي أسرع.

وأنهى الباحث دراسته بسؤال "متى نصل إلى توازن مستدام وتنمية شاملة دون أن تتعارض المصالح الوطنية والدولية مع القضاء على الفجوة المتواجدة بين الدول النامية والمتقدمة؟"، واكد أن هذا السؤال الذي يفتح مجالات عديدة لأبحاث مستقبلية تمنى معالجتها.

6.6.2 إشكاليات التنمية العربية في ظل النظام العالمي الجديد[17]

قام سلامي بإعداد ورقة بحثية بعنوان " إشكاليات التنمية العربية في ظل النظام العالمي الجديد" تم تقديمها خلال المؤتمر العلمي الرابع حول "مراكز البحوث العربية والتنمية والتحديث نحو حراك بحثي وتغير مجتمعي"، والذي تم عقدة خلال الفترة 1-2015/12/2 بتنظيم من قبل المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة (اليسكو) ومعهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة. حيث كان الهدف من الورقة رصد تحديات التنمية في الدول العربية، ووضع تصور للخروج من المأزق التنموي لدول المنطقة العربية، حيث ترى الكثير من التقارير أن الدول العربية تحتاج إلى نموذج جديد للتنمية. وأكد الباحث انه لا ينظر فيه للاستقرار من منظور أمني محض، ولا ينظر فيه إلى التقدم من منظور منفعة السلع

[17] سلامي، أ. 2016: إشكاليات التنمية العربية في ظل النظام العالمي الجديد، مؤتمر العلمي الرابع حول: مراكز البحوث العربية والتنمية والتحديث نحو حراك بحثي وتغير مجتمعي 1-2015/12/2، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة (اليسكو) -معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية

والخدمات، بل من منظور القدرات الجوهرية التي يتمكن من خلالها الفرد أن يعيش حياة كريمة ويشعر فيها بدوره الحقيقي.

وأما النتيجة التي توصل لها الباحث للخروج من المأزق التنموي فقد كانت عبارة عن إعادة قولبة بعض الاستراتيجيات التنموية بما يتناسب مع الواقع العربي، حيث أكد أن الفكرة الأهم في الاستراتيجية العربية الغائبة والمرغوبة بشدة الآن هي أن تجعل العالم العربي لاعبا أساسيا في مجال الثورة التنموية، الاقتصادية وكذا المعرفية ليس فقط كمشتر، بل كمنتج مشارك. وهو ما يتطلب عددا من الاستراتيجيات الضرورية (تسمية ذاتية للباحث) والاستراتيجيات التي لا بد من إعادة النظر بها هي:

- استراتيجية تكامل اقتصادي موحد
- استراتيجيات تكامل التنوع الحيوي الزراعي
- الاستراتيجية العربية لإنتاج المعرفة
- الاستراتيجية التمويلية الماهرة للصناعة المعلوماتية

وختم الباحث ورقته العلمية بالتأكيد على أن هناك تحولات جذرية في بنية المجتمع العالمي الاقتصادي التنموي، تنعكس آثارها على البنية الاجتماعية العربية والإسلامية، وتعد هذه التحولات أداة قوية تلعب دورا جوهريا وحتميا في دفع عجلة التنمية الشاملة للدول العربية. كما خلص بالقول إن هناك تفاوت تنموي ومعرفي بين الدول العربية فيما بينها، وقد تبين أن تحولات العولمة لعبت دورا كبيرا في تعميق هذه الهوة. ومن اجل زيادة قدراتنا على التواصل والتفاعل وجني ثمار الثورة التنموية المستديمة يتطلب منا المشاركة الحقيقية في إنتاج المعرفة ونشرها، وعدم اقتصار دورنا على استهلاكها.

7.5.2 التنمية في ظل تعثر بناء الدولة والتفسخ المجتمعي[18]

قام الزبيدي بتقديم ورقة بعنوان " التنمية في ظل تعثر بناء الدولة والتفسخ المجتمعي" إلى ورشة عمل بعنوان "التنمية في مجتمعات غير مستقرة"، وكانت دراسة حالة للواقع في العراق بعد الغزو الأمريكي للعراق في العام 2003. حيث إن حالة الهشاشة التي خلفها هذا الغزو جعلت الدول تتكالب بحجة ضرورة تنمية العراق، وانطلق هذا الانشغال من قبل الدول الكبرى وبعض الدول الصغرى من زاويتين، الأولى حجم الاحتياجات من إعادة إعمار نتيجة لسلسلة الحروب التي مر بها العراق، والثاني امتلاك

[18] الزبيدي، و. 2007: التنمية في ظل تعثر بناء الدولة والتفسخ المجتمعي. التنمية في مجتمعات غير مستقرة، 15-2006/11/16، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، مؤسسة "انتراك – لندن". بيروت، لبنان. ص ص 93-110

العراق لثروات هائلة (موارد طبيعية وبشرية). كما لعبة أمريكا بدورها كدولة محتلة دافعا للاهتمام ولفتح شهية الكثيرين للحصول على جزء من الكعكة في العراق. من خلال الدراسة قام الباحث برسم الخارطة السياسية للعراق منذ العام 1980 حيث كان الفائض في ميزانية العراق 36 مليار دولار مروراً بالانهيار الذي أصاب الدولة بعد الغزو الأمريكي عام 2003، وحتى الإعلان عن فشل المشروع الاقتصادي الأمريكي في العراق في العام 2006.

وللحديث عن المخاطر التي تواجه التنمية في العراق تحدث الباحث عن أربع محاور أساسية وهي:

- الأوضاع الأمنية والذي يرى أنها كانت المعيق الأساسي لمشاريع إعادة الإعمار.
- الفساد الإداري والذي أعلن عن ولادته في العراق في الشهر الأول من استلام السفير الأمريكي للسلطة في العراق "بول بريمر" باختفاء 10 مليارات دولار، وتطور ليصبح السمة الأكثر شيوعا في العراق، والإعلان عن تأسيس مافيات الفساد الإداري في العراق. بذلك تنهب إيرادات الدولة التي يفترض أن تذهب لتنمية الدولة.
- تغيب الكفاءات، حيث تم استبعاد غالبية الكفاءات، بحجة أنها محسوبة على النظام السابق والذين كانوا يشغلون مناصب مفصلية وحيوية في كيان الدولة، والذي ساهم في تعثر بناء الدولة. أما الأشخاص الذين شغلوا مكانهم فهم تم تعيينهم واختيارهم من قبل قوات الاحتلال الأمريكي، وغالبيتهم لا يملكون مؤهلات علمية ولا خبرات كافية.
- تكريس الانقسامات بين العراقيين، حيث كانت عمليات القتل على الهوية والطائفية كفيلة بتعزيز الانقسامات والتي رسخها الاحتلال الأمريكي من خلال مجموعة من الممارسات عززت الفرقة بين طوائف الشعب العراقي.

وقام الباحث كنتيجة لبحثه بوضع خطوات سياسية واجتماعية يحتاجها العراق لتهيئة الأجواء السليمة لتنمية حقيقية وهي:

- أن تكون معالجة شاملة للأوضاع في العراق.
- الضغط على المجتمع الدولي والمحيط العربي لخروج العراق من هذا المأزق، وإعادة بناء تجربة سياسية عراقية بعيدة عن أجندة الاحتلال.
- إعادة بناء المؤسسات يكون مفصلها إدارة الكفاءات التي تدين بالولاء للعراق بعيد عن أمراض الطائفية والعرقية التي تدس السم في الحياة العراقية وترسم الآفاق المظلمة للمستقبل في العراق.

8.6.2 إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر[19]

قام كل من عصماني وعمومن بإعداد رسالة ماجستير بعنوان "إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر". حيث كان الهدف منها التعرف على التنمية المستدامة والمعوقات التي تواجهها لتحقيق التنمية المستدامة وأبعادها وأهدافها ومبادئها، ومعرفة مجمل التحديات التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وما هي السياسات المتبعة لتحقيقها، وما هي المشاريع التنموية التي تصب في إطار التنمية المستدامة، ومعرفة الحلول الواجب اتخاذها لتجاوز المعوقات والعقبات ومواجهة تلك التحديات.

اعتمدت الدراسة على عدة مناهج وهي المنهج الوصفي والتاريخي والمنهج التحليلي. وقد خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

- الاقتصاد الجزائري هش لاعتماده على قطاع المحروقات دون غيره رغم توفر الإمكانات.
- عدم قيام مجتمع مدني حقيقي وعدم توفر العقلانية والرشادة في الإدارة، ووجود التسلطية في الممارسة السياسية.
- عملت الجزائر على الاهتمام بالجانب البشري والمادي، من خلال توفير كل وسائل العيش الكريم للمواطن.
- وضع قوانين ملزمة وصارمة، دعم وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية، وضع سياسات اقتصادية وبيئية تسعى إلى الحفاظ على موارد الطاقة.

9.6.2 مقاربة كلية للواقع العربي على ضوء العلاقة بين التنمية والاستقرار[20]

قدم الحمش ورقة بحثية بعنوان "مقاربة كلية للواقع العربي على ضوء العلاقة بين التنمية والاستقرار" إلى ورشة عمل بعنوان "التنمية في مجتمعات غير مستقرة"، حيث هدف الباحث في ورقته إلى تحديد مفاهيم خاصة بالواقع العربي والتنمية والاستقرار. وقد استعان الباحث ببيانات تقارير التنمية الإنسانية العربية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. حيث سلط الضوء على الواقع العربي الراهن والذي عرفه بانه واقع لا يضم خصائص موحدة ولا منهج ولا كيان ولكن امل الشعوب ليضمهم كيان واحد. وعبر الباحث عن أن الوحدة هي أفضل طرق للوصول إلى حالة الاستقرار وبالتالي للتنمية. وقد حدد الباحث أسباب إخفاق التنمية وفشلها في الدول العربية إلى:

---

[19] عصماني. خ، عمومن غ. 2013: إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر. جامعة قاصدي مرباح – ورقلة. الجزائر

[20] الحمش، م. 2007: مقاربة كلية للواقع العربي على ضوء العلاقة بين التنمية والاستقرار. التنمية في مجتمعات غير مستقرة، 15-2006/11/16، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، مؤسسة "انتراك – لندن". بيروت، لبنان. ص ص 111-139.

- عدم تحقيق مشروعات التنمية العربية في القطاعات الحكومية والأهلية الحد الأدنى المطلوب.
- عدم تهذيب السياسات المرتبطة بالإصلاح الاقتصادي لتفادي أو معالجة الجوانب السلبية التي ترتبت على عمليتي التثبيت والتكيف الهيكلي.
- الاعتماد على المعونات والمساعدات والقروض والاستثمارات الأجنبية.
- انشطار الاقتصاد والمجتمع العربي إلى شطرين أحدهما مرتبط عضويا بالشركات متعددة الجنسية والآخر متمحور حول الذات.
- إثراء الأقلية وتهميش الأكثرية، ونهب الموارد الطبيعية، وطغيان الحكام وإهدار حقوق الإنسان.

وخلص الباحث في القول إن الواقع العربي يتسم بعدم الاستقرار وبتعرضه للتهديدات الداخلية والخارجية والتي تزيد من حالة عدم الاستقرار وتهدد النسيج الاجتماعي. وان الأنظمة العربية تعرف الاستقرار على انه الرضوخ للإرادة الخارجية علماً بان الجبهة الداخلية هي صاحبة المصلحة من تحقيق الاستقرار والتنمية. كما أن عدم إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية يجعل المنطقة معرضة لحالة من عدم الاستقرار وبالتالي عدم تحقيق تنمية.

10.6.2 إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها[21]

قام عماري بإعداد ورقة بحثية بعنوان " إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها" تم تقديمها خلال المؤتمر العلمي الدولي الذي كان بعنوان "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة" والذي عقد خلال الفترة 7-2008/04/8 بتنظيم من قبل جامعة فرحات عباس، ومخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورومغاربي، في الجزائر.

تهدف هذه الورقة إلى دراسة مفهوم التنمية المستدامة كمفهوم جديد ولفت انتباه أصحاب القرار إلى أخطار التدهور البيئي الذي يفرض أعباء على البشرية وكذا إلى الخيارات البديلة وكيفية تأثير هذه الخيارات على القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وشرح أبعادها بمعناها الواسع، والذي يجمع بين النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل حماية للبيئة. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على مفاهيم التنمية المستدامة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية.

[21] عماري، ع. 2008: إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها. المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة 7-2008/04/8، جامعة فرحات عباس، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورومغاربي. الجزائر.

وقد استعرضت الدراسة السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة، وقامت بربطها بمفهوم التنمية وأبعادها واستعانت بالإحصائيات لمناقشة الأبعاد حيث خرج بالنتائج التالية:

- انه لا يمكن الفصل بين الأبعاد حيث أنها متداخلة.
- إن الهدر في الموارد الاقتصادية وضرورة الاستخدام العقلاني للإمكانيات الاقتصادية والتقليل من الإنفاق العسكري سيحقق استدامة في التنمية الاقتصادية في الدول النامية.
- ضرورة تثبيت النمو الديمغرافي الذي أصبح يشكل ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية.
- إشراك المرأة في كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- المشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرارات والحكم.
- التقليل من إتلاف التربة واستعمال المبيدات وتدمير الغطاء النباتي.

وخلصت الدراسة بالقول لا تنمية اقتصادية حقيقية أنجزت بالدول النامية بالشكل الذي كان مأمول منه، ولا تنمية بشرية تحققت. وإن التصورات السابقة للتنمية تبقى ناقصة ومبهمة ذلك أن التنمية ليست عملية ميكانيكية، فالتنمية هي قبل كل شيء إرادة وتصور واستراتيجية متعددة الأبعاد اقتصادية، اجتماعية وبيئية، يكون الإنسان فيها هو غايتها والأداة المبرمجة والمنفذة لها.

الفصل الثالث

المنهجية ومجتمع وعينة الدراسة

يعرض هذا الفصل المنهجية التي تم استخدامها في إعداد هذه الدارسة من حيث أداة الدراسة، ومجتمع الدارسة، وعينة الدارسة، وثبات اختبار صدق أداة الدراسة، والأدوات والمعالجة الإحصائية المستخدمة.

1.3 منهج البحث

تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة، وبهدف توفير المعلومات الخاصة بالدراسة والتي لا يمكن استيفاءها من خلال نمط واحد من اجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن جميع أسئلتها واختبار فرضياتها. حيث تم استخدام نمطين من أنماط المنهج الوصفي (الدراسة المسحية، والدراسة الارتباطية).

1.1.3 نمط الدراسة المسحية

بهدف قياس مستوى الهشاشة من خلال قياس مستوى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المجتمع الفلسطيني تم استخدام نمط الدراسة المسحية، حيث تم جمع معلومات عن خصائص مجتمع الدراسة وجمع البيانات النوعية حول محاور الدراسة من خلال الاستبانة، وتم معالجة وتحليل البيانات واستخراج النتائج للإجابة على الأسئلة وفحص الفرضيات.

2.1.3 نمط الدراسة الارتباطية

بهدف قياس الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017 تم جمع بيانات كمية حول محاور الدراسة صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وأخرى صادرة عن البنك الدولي وبيانات صادرة عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم". حيث تم الحصول على البيانات من مصادرها الرسمية، وتم معالجتها وتم فحص الارتباط بين هذه المؤشرات وبين الزمن كسلاسل زمنية، وفحص المرونة عبر الزمن، واستخراج النتائج للإجابة على أسئلة الدراسة.

2.3 أداة الدراسة

بناء على منهج البحث المستخدم في إعداد هذه الدراسة تم تطوير أدوات الدراسة، حيث كان لكل نمط مستخدم أداة دراسة خاصة به، حيث تم استخدام الاستبانة للدراسة المسحية، تم استخدام قائمة بيانات ومؤشرات مختارة للدراسة الارتباطية.

1.2.3 الاستبانة

بما أن الهدف من الدراسة هو قياس هشاشة المجتمع الفلسطيني، فقد تم الاطلاع على الدليل المستخدم لقياس مستوى الهشاشة المعد من قبل المعهد الألماني للتنمية (DIE) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، حيث أشار الدليل إلى وجود 11 مؤشر يمكن استخدامهما لقياس مستوى الهشاشة للدول، ولكن وكما ذكر في الفصل الثاني عند مقارنة المؤشرات تم اختيار مقياس الدول الهشة (FSI) حيث تم الرجوع إلى مؤشرات المقياس (انظر الملحق رقم 5) وتم تطويرها إلى استبانة بما يتناسب مع خصوصية المجتمع الفلسطيني، ولضمان قابلية مقارنة النتائج مع الدول في التقرير السنوي لمقياس الدول الهشة تم الالتزام بهيكلية الاستبانة بالمحاور الرئيسية والفرعية للمؤشر وتناول الاستبانة جميع متغيرات الدراسة ذات العلاقة، وتم التأكد من صدقها وثباتها.

وتتكون الاستبانة من ثلاث أقسام رئيسية وهي:

1. الخصائص الديمغرافية:

ويتكون القسم الأول من تسع خصائص لأفراد عينة الدراسة:

- الجنس
- العمر
- المحافظة
- المستوى التعليمي
- الحالة الاجتماعية
- عدد أفراد الأسرة
- نوع التجمع
- قطاع العمل
- الدخل الشهري

2. مؤشرات هشاشة الدول

ويتكون القسم الثاني من خمس محاور رئيسية وهي:

1.2 الاستقرار الاقتصادي

ويتكون من ثلاث مؤشرات رئيسية وهي:

- الواقع الاقتصادي
- تكافؤ الفرص للقطاعات الاقتصادية
- هجرة الأدمغة

2.2 الاستقرار السياسي

ويتكون من ثلاث مؤشرات رئيسية وهي:

- شرعية الحكومة
- الخدمات العامة
- حقوق الإنسان وسيادة القانون

3.2 الاستقرار الاجتماعي

ويتكون من مؤشر رئيسي واحد فقط[22] وهو: الضغوط الديموغرافية

4.2 التماسك في المجتمع الفلسطيني

ويتكون من ثلاث مؤشرات رئيسية وهي:

- جهاز الأمن
- النخب الحزبية
- النزاعات العائلية

5.2 التدخل الخارجي

ويتكون من مؤشر رئيسي واحد فقط وهو: التدخل الخارجي

3. مقومات التنمية في فلسطين

ويتكون القسم الثالث من ثلاث محاور رئيسية وهي:

1.3 مقومات التنمية الاقتصادية

2.3 مقومات التنمية السياسية

3.3 مقومات التنمية الاجتماعية

[22] **ملاحظة:** حسب نموذج مقياس الدول الهشة محور الاستقرار الاجتماعي عبارة عن مؤشرين رئيسيين لكن المؤشر الرئيسي الثاني حول قدرة المجتمع لاستيعاب موجات الهجرة من خارج الدولة أو موجات النزوح من داخل الدولة، فجميع أسئلة هذا المحور لا تنطبق على المجتمع الفلسطيني لذلك لم يتم الأخذ بها عند تصميم الاستبانة، وتم معالجة نقص هذا المؤشر إحصائيا عند حساب مقياس الدول الهشة حتى تكون النتيجة قابلة للمقارنة مع بقية الدول.

2.2.3 قائمة مؤشرات مختارة

بالرجوع إلى الإطار النظري حول مفهوم الهشاشة والاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي تم الرجوع إلى قواعد بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وقاعدة بيانات البنك الدولي وقاعدة بيانات التنمية المستدامة لدى شعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان 'ديوان المظالم'، وتم أعداد قائمة مؤشرات لضمان تحقيق الهدف من الدراسة والقدرة على الإجابة على أسئلة الدراسة وفحص فرضياتها.

قائمة مؤشرات البيانات الكمية

1. **الاستقرار الاقتصادي**
   - 1.1 الزيادة السكانية
   - 2.1 البطالة
   - 3.1 مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي
   - 4.1 مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي
   - 5.1 مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي
   - 6.1 الناتج المحلي الإجمالي
   - 7.1 التضخم
   - 8.1 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
2. **الاستقرار السياسي**
   - 1.2 عدد الشكاوى في مجال إدعاءات ماسة بالسلامة الجسدية والتعرض للمعاملة القاسية واللاإنسانية أثناء التوقيف والاعتداء الجسدي أو المعنوي
3. **الاستقرار الاجتماعي**
   - 1.3 العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة منذ الميلاد
4. **التماسك في المجتمع الفلسطيني**
   - 1.4 معدلات الطلاق الخام
5. **التدخل الخارجي**
   - 1.5 نصيب الفرد من صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة
   - 2.5 صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات الرسمية المتلقاة
   - 3.5 صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة كنسبة من إجمالي الدخل القومي
   - 4.5 المنح، باستثناء التعاون الفني

3.3 مجتمع الدراسة

بناء على مصادر بيانات الدراسة كان مجتمع الدراسة كما يلي:

1.3.3 مجتمع الدراسة المسحية

وكلاء الوزارات في الحكومة الفلسطينية والمحاضرين في الجامعات الفلسطينية الحاصلين على درجة الدكتوراه من تخصص اقتصاد وسياسة وعلم اجتماع وعلوم تنموية، والباحثين في مراكز الأبحاث والمؤسسات الأهلية.

2.3.3 مجتمع الدراسة الارتباطية

يختلف مجتمع الدراسة لكل مؤشر حسب طبيعته حيث:

- المؤشرات الخاصة بالأفراد: كافة الفلسطينيين المقيمون في فلسطين.
- المؤشرات الخاصة بالمنشآت: كافة المنشآت العاملة في فلسطين.

4.3 عينة الدراسة

وهذا ينطبق فقط على البيانات التي مصدرها الدراسة المسحية، وقد كانت العينة قصدية لمجتمع الدراسة وذلك بسبب أن الاستبانة الذي تم تطويرها لتحقيق هدف الدراسة وللإجابة على أسئلتها وفحص فرضياتها تحتوي على مفاهيم ومصطلحات لا يستطيع سوى المتخصصين فقط استيفاء متطلباتها. وقد تم اتباع عينة كرة الثلج في تتبع عينة الدراسة وخاصة المحاضرين من حملة شهادة الدكتوراه في أقسام الاقتصاد والسياسة وعلم الاجتماع والعلوم التنموية في الجامعات الفلسطينية والباحثين في مراكز الأبحاث والمنظمات غير الحكومية.

وقد بلغ حجم العينة 80 فرد على مستوى فلسطين، منهم 65 في الضفة الغربية، و15 في قطاع غزة.

وقد شملت الدراسة المسحية على أفراد من المؤسسات التالية:

1. الائتلاف من اجل النزاهة والشفافية "أمان"
2. مركز بيسان للبحوث والإنماء
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
4. معهد إبراهيم أبو لغد/ جامعة بيرزيت
5. الجامعة الإسلامية
6. معهد دراسات المرأة/ جامعة بيرزيت
7. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية
8. معهد دراسات التنمية/ جامعة بيرزيت
9. المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار "بكدار"
10. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية "ماس"
11. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن
12. هيئة مكافحة الفساد
13. جامعة الأقصى
14. وزارة الاقتصاد الوطني
15. جامعة الأزهر
16. وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي
17. جامعة الخليل
18. وزارة التنمية الاجتماعية
19. جامعة القدس
20. وزارة الثقافة
21. معهد التنمية المستدامة/جامعة القدس
22. وزارة العدل
23. جامعة النجاح الوطنية
24. وزارة العمل
25. جامعة بيرزيت
26. وزارة المالية والتخطيط
27. مركز التخطيط الفلسطيني
28. وزارة شؤون المرأة

5.3 وصف عينة الدراسة

تم في هذا المحور وصف عينة الدراسة المسحية من خلال توزيعها حسب الخصائص الديموغرافية.

أولاً: الخصائص الديمغرافية

1.وصف عينة الدراسة حسب النوع الاجتماعي:

يبين الجدول (1.3) أن 87.5% من أفراد عينة الدراسة هم من الذكور، بينما 12.5% من أفراد العينة هم من الإناث.

جدول 1.3: توزيع عينة الدراسة حسب النوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	التكرار	النسبة
ذكر	70	87.5
أنثى	10	12.5
المجموع	**80**	**100.0**

2.وصف عينة الدراسة حسب العمر:

يبين الجدول (2.3) أن 7.5% من أفراد عينة الدراسة أعمارهم 35 سنة فأقل، بينما 21.3% أعمارهم 36 حتى 45 سنة، و47.5% أعمارهم 46 حتى 59 سنة، و12.5% أعمارهم 60 سنة فأكثر.

جدول 2.3: توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة
35 سنة فأقل	6	7.5
36-45 سنة	26	32.5
46-59 سنة	38	47.5
60 سنة فأكثر	10	12.5
المجموع	**80**	**100**

3.وصف عينة الدراسة حسب المنطقة:

يبين الجدول (3.3) أن 81.2% من أفراد عينة الدراسة يسكنون في الضفة الغربية، بينما 18.8% من أفراد العينة يسكنون في قطاع غزة.

جدول 3.3: توزيع عينة الدراسة حسب المنطقة

المنطقة	التكرار	النسبة
الضفة الغربية	65	81.2
قطاع غزة	15	18.8
المجموع	**80**	**100**

4.وصف عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

يبين الجدول (4.3) أن 10.0% من أفراد عينة الدراسة حملة درجة البكالوريوس، بينما 37.5% من حملة شهادة الماجستير، و52.5% من أفراد عينة الدراسة من حملة شهادة الدكتوراه.

جدول 4.3: توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
بكالوريوس	8	10.0
ماجستير	30	37.5
دكتوراه	42	52.5
المجموع	**80**	**100**

5.وصف عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية:

يبين الجدول (5.3) أن 8.7% من أفراد عينة الدراسة حالتهم الاجتماعية أعزب، بينما 88.7% متزوجون و2.6% حالتهم الاجتماعية مطلق أو منفصل.

جدول 5.3: توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة
أعزب/ عزباء	7	8.7
خاطب/ة	0	0.0
متزوج/ة	71	88.7
مطلق/ة	1	1.3
أرمل/ة	0.0	0.0
منفصل/ة	1	1.3
المجموع	**80**	**100**

6.وصف عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة:

يبين الجدول (6.3) أن 70.0% من أفراد عينة الدراسة عدد أفراد أسرهم 5 أفراد فأقل، بينما 30.0% عدد أفراد أسرهم 6 أفراد فأكثر.

جدول 6.3: توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة
5 أفراد فأقل	56	70.0
6 أفراد فأكثر	24	30.0
المجموع	**80**	**100**

7.وصف عينة الدراسة حسب نوع التجمع الذي يسكن به:

يبين الجدول (7.3) أن 73.7% من أفراد عينة الدراسة يسكنون في تجمعات حضرية، بينما 23.8% يسكنون في تجمعات ريفية، و2.5% يسكنون في مخيمات.

جدول 7.3: توزيع عينة الدراسة حسب نوع التجمع

نوع التجمع	التكرار	النسبة
حضر	59	73.7
ريف	19	23.8
مخيم	2	2.5
المجموع	**80**	**100**

8.وصف عينة الدراسة حسب قطاع العمل:

يبين الجدول (8.3) أن 38.7% من أفراد عينة الدراسة يعملون في القطاع الحكومي، بينما 61.3% يعملون في القطاع الأهلي.

جدول 8.3: توزيع عينة الدراسة حسب قطاع العمل

قطاع العمل	التكرار	النسبة
حكومي	31	38.7
أهلي	49	61.3
المجموع	**80**	**100**

9.وصف عينة الدراسة حسب الدخل الشهري:

يبين الجدول (9.3) أن 3.7% من أفراد عينة الدراسة دخلهم الشهري 3,000 شيكل فأقل، بينما 36.3% دخلهم من 3,001 حتى 6,000 شيكل، و30.0% دخلهم الشهري من 6,001 شيكل حتى 9,000 شيكل، 30.0% دخلهم أكثر من 9,000 شيكل.

جدول 9.3: توزيع عينة الدراسة حسب الدخل الشهري (شيكل)

الدخل الشهري (شيكل)	التكرار	النسبة
3,000 فأقل	3	3.7
من 3,001 حتى 6,000	29	36.3
من 6,001 حتى 9,000	24	30.0
أكثر من 9,000	24	30.0
المجموع	**80**	**100**

6.3 اختبار صدق أداة الدراسة

تم اختبار صدق أداة الدراسة من خلال ما يلي:

1. قام الباحث بإخضاع الاستبانة لصدق المحتوى في الاستبانة بعرضها على عدد من المحكمين (انظر الملحق رقم 3).
2. كما قام الباحث بتنفيذ تجربة قابلية الاستبانة من خلال الطلب من عدد من موظفي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني باستيفاء الاستبانة، وذلك لفحص مدى ملائمة الاستبانة لخصوصية المجتمع الفلسطيني، وقابليتها للاستفاء.
3. ثم قام الباحث بتعديل الاستبانة وصياغتها بشكل نهائي.

7.3 اختبار ثبات أداة الدراسة

قام الباحث بحساب ثبات المقياس باستخدام معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا (Chronbach Alpha) وبلغ معامل الثبات (0.888) وهو معامل ثبات مرتفع ويدلّ على ثبات أداة هذه الدراسة.

جدول 10.3: معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا للمحاور الرئيسية والفرعية في الاستبانة

المحور	عدد الأسئلة	معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا
1. جميع المحاور	**129**	**0.888**
2. مقياس الدول الهشة	**95**	**0.955**
1.2 الاستقرار الاقتصادي	24	0.801
2.2 الاستقرار السياسي	29	0.909
3.2 الاستقرار الاجتماعي	6	0.857
4.2 التماسك في المجتمع الفلسطيني	26	0.933
5.2 التدخل الخارجي	10	0.751
3. مقومات التنمية في فلسطين	**34**	**0.878**
1.3 مقومات التنمية الاقتصادية	14	0.801
2.3 مقومات التنمية السياسية	10	0.785
3.3 مقومات التنمية الاجتماعية	10	0.794

8.3 الأدوات والمعالجة الإحصائية

تمت عملية المعالجة الإحصائية مرورا بإدخال البيانات إلى الحاسب، ثم تم تحليل البيانات واستخراج النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، حيث تم إجراء عمليات التحليل والاختبار، واستخراج النتائج. واختلقت الأدوات الإحصائية التي استخدمها الباحث لاستخراج النتائج للإجابة على الأسئلة حسب مصدر البيانات وكانت كما يلي:

1.8.3 الأدوات والمعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة المسحية

أما أهم الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة المسحية فهي: التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، الخطأ المعياري في قيمة المتوسط، والانحرافات المعيارية، معامل الارتباط بيرسن (Pearson Correlation)، وتحليل التباين الأحادي ANOVA وغيرها.

ومن اجل حساب قيمة مقياس الدول الهشة في الدراسة تم جمع قيم متوسطات إجابات المبحوثين على المحاور الخمس حسب الأوزان المرجحة والتي تم حسابها من خلال عدد المحاور الفرعية لكل محور رئيسي الذي يدخل في حساب مقياس الدول الهشة (حسب الدراسة 11 محور).

جدول 11.3: الأوزان المرجحة لمحاور مقياس الدول الهشة

المحاور	عدد المؤشرات	الوزن المرجح
مقياس الدول الهشة	**11**	**1**
1. الاستقرار الاقتصادي	3	0.2733
2. الاستقرار السياسي	3	0.2733
3. الاستقرار الاجتماعي	1	0.0900
4. التماسك في المجتمع الفلسطيني	3	0.2733
5. التدخل الخارجي	1	0.0900

ومن اجل تفسير قيم المتوسطات للمعدل العام وللمحاور الرئيسية والفرعية في أسئلة الدراسة المسحية تم اتباع ميزان خاص لتفسير قيم المتوسطات الحسابية، حيث وحسب النموذج المستخدم من قبل الباحث وهو نموذج مؤسسة صندوق السلام لقياس الدول الهشة.

ولضمان قابلية المقارنة بين نتائج مقياس الدول الهشة الذي تم تطبيقه على المجتمع الفلسطيني مع النتائج الصادرة عن مؤسسة صندوق السلام لـ 178 دولة، حيث تم استخدام 11 مؤشر (أي أن مجموع الدرجات للمؤشرات 110) على المجتمع الفلسطيني، ومؤسسة صندوق السلام تستخدم 12 مؤشر (أي أن مجموع الدرجات للمؤشرات 120) تم إجراء عملية نسبة وتناسب وعليه أصبحت نتائج قياس الهشاشة للمجتمع الفلسطيني من 120 درجة وليس 110 درجة.

جدول 12.3: ميزان الأوساط الحسابية المعتمد لتفسير مقياس الدول الهشة

فئات الهشاشة	مقياس الهشاشة		فئات الهشاشة التفصيلي	مقياس الدول الهشة التفصيلي	
	من	إلى		من	إلى
مستدام	0.00	29.9	مستدام للغاية	0.00	19.9
			مستدام	20.0	29.9
مستقر	30.0	59.9	أكثر استقرارا	30.0	39.9
			مستقر	40.0	49.9
			أقل استقراراً	50.0	59.9
محذر	60.0	89.9	محذر بشكل منخفض	60.0	69.9
			محذر	70.0	79.9
			محذر بشكل مرتفع	80.0	89.9
منذر	90.0	120.0	منذر	90.0	99.9
			منذر بشكل مرتفع	100.0	109.9
			منذر بشكل مرتفع جداً	110.0	120.0

تم تقسيم مقياس الدول الهشة حسب المدى من 0.0 حتى 120.0، إذ كلما اقتربت القيمة من 0.0 كلما كان مقياس الدول الهشة للدول يميل إلى المثالية وتوصف هنا حالة التنمية في هذه الدول أنها قد وصلت إلى اعلى حالات الاستدامة في التنمية، في المقابل كلما اقتربت القيمة من 120.0 كلما كان مقياس الدول الهشة للدول إلى اعلى قيمة وهنا توصف حال التنمية في تلك الدول إلى أن حالها منذر وبشكل مرتفع جداً. أي وباختصار كلما ارتفعت القيمة كلما كان الوضع أسوء، والعكس صحيح.

ومن اجل تفسير قيم المتوسطات الحسابية لمحاور مقياس الدول الهشة والتي هي عبارة عن 5 محاور رئيسية (تقيس حالة الاستقرار) تتفرع عنها 11 محور فرعي والتي تمثل مجموعها قيمة مقياس الهشاشة، لذلك قام الباحث باستنباط ميزان لقيم المتوسطات الحسابية للمحاور الرئيسية والفرعية ولأسئلة المحاور الفرعية.

جدول 13.3: ميزان الأوساط الحسابية المعتمد لتفسير مقياس الاستقرار

فئات الاستقرار	مقياس الاستقرار		حالة الاستقرار	مقياس الاستقرار التفصيلي	
	من	إلى		من	إلى
مستدام	0.00	2.49	مستدام للغاية	0.00	1.66
			مستدام	1.67	2.49
مستقر	2.50	4.99	أكثر استقرارا	2.50	3.33
			مستقر	3.34	4.16
			أقل استقراراً	4.17	4.99
محذر	5.00	7.49	محذر بشكل منخفض	5.00	5.83
			محذر	5.84	6.66
			محذر بشكل مرتفع	6.67	7.49
منذر	7.50	10.00	منذر	7.50	8.33
			منذر بشكل مرتفع	8.34	9.16
			منذر بشكل مرتفع جداً	9.17	10.00

قام الباحث بالاستعانة بمقياس الدول الهشة لاشتقاق مقياس الاستقرار حيث تم تقيميه إلى المدى من 0.0 إلى 10.0. حيث كلما اقتربت القيمة من 0.0 كلما كان مقياس الاستقرار يميل إلى المثالية وتوصف هنا حالة الاستقرار أنها قد وصلت إلى اعلى حالات الاستدامة، في المقابل كلما اقتربت القيمة من 10.0 كلما كان مقياس الاستقرار إلى اعلى قيمة وهنا توصف حال الاستقرار على أنها منذر وبشكل مرتفع جداً. أي وباختصار كلما ارتفعت القيمة كلما كان الوضع أسوء، والعكس صحيح.

ولكن عند تحكيم الاستبانة من قبل محكمين مختصين وإجراء فحص للاستبانة من قبل عدد من موظفي الإحصاء، كانت التوصية عند تصميم الاستبانة أن يتم عكس المقياس لأغراض استيفاء الاستبانة فقط، بحيث تكون القيمة 0 الأقل موافقة على حالة الاستقرار (أي الأقل استقراراً)، والقيمة 10 الأكثر موافقة على حالة الاستقرار (أي الأكثر استقراراً)، ولكن عند حساب قيمة مستوى الاستقرار والهشاشة يتم معالجة النتائج لتكون تتلاءم مع درجات مقياس الدول الهشة.

ومن اجل تفسير قيمة معامل الارتباط (R) بين مقياس الدول الهشة ومستوى الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والتماسك الاجتماعي والتدخل الخارجي تم استخدام الميزان التالي:

جدول 14.3: ميزان قيمة معامل الارتباط (R) المعتمد لتفسير العلاقة بين المتغيرات

قيمة معامل الارتباط (R)	قوة العلاقة
1.00	ارتباط طردي تام
من 0.70 إلى 0.99	ارتباط طردي قوي
من 0.50 إلى 0.69	ارتباط طردي متوسط
من 0.01 إلى 0.49	ارتباط طردي ضعيف
0.00	لا يوجد ارتباط

الإشارة السالبة لقيمة معامل الارتباط (R) للدلالة على طبيعة العلاقة السلبية بين المتغيرات التابعة والمستقلة.

2.8.3 الأدوات والمعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة الارتباطية

أما أهم الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات الرسمية فهي: المتوسطات، الانحرافات المعيارية، ومعادلات الانحدار الخطي لحساب مرونة المتغير التابع مع مرور الزمن كمتغير مستقل حيث سيتم حسابة من خلال الرسوم البيانية، حيث إن قيمة معامل المرونة تعادل قيمة معامل المتغير المستقل (ميل الانحدار الخطي) حسب المعادلة الخطية $y = \beta x + \alpha$ حيث (y) المتغير التابع، (x) المتغير المستقل، حيث إن قيمة الميل تساوي قيمة معامل المتغير المستقل وهي النسبة (β). حيث سيتم اخذ قيمة المعامل المعياري (Standardized Coefficients) عند حساب الانحدار الخطي (Linear regression) على الـ SPSS. ومن اجل تفسير قيمة معامل المرونة (β) سيتم الاستعانة بقيمة المعامل المعياري (Beta) وحسب الميزان التالي:

جدول 15.3: ميزان قيمة معامل المرونة (β) المعتمد لتفسير المرونة

قيمة معامل المرونة (β)	المرونة
1.00	مرونة تامة
من 0.70 إلى 0.99	مرونة قوية
من 0.50 إلى 0.69	مرونة متوسطة
من 0.01 إلى 0.49	مرونة ضعيفة
0.00	لا يوجد مرونة

الإشارة السالبة لقيمة معامل المرونة (β) للدلالة على طبيعة العلاقة السلبية بين المتغيرات التابعة والمستقلة.

الفصل الرابع

تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات

يتضمن هذا الفصل عرضا للنتائج التي تم التوصل إليها وفقا لأهداف الدراسة في ضوء تحليل ومناقشة أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات، بعد أن قام الباحث بإدخال البيانات والمعلومات إلى الحاسوب مستخدماً برنامج (SPSS). وللإجابة على الأسئلة المتعلقة بواقع هشاشة المجتمع الفلسطيني من خلال قراءة الاستقرار الاقتصادي والسياسي الاجتماعي في فلسطين وما هي مقومات التنمية التي تساعد للحد من تلك الهشاشة.

1.4 تحليل أسئلة الدراسة

1.1.4 السؤال الأول: ما هو واقع مستوى الهشاشة في المجتمع الفلسطيني خلال قراءة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي خلال الأعوام 2007-2017؟

بالنظر إلى الجدول 1.4 يلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي، والذي يمثل قيمة مقياس الدول الهشة وبناء على توجهات المبحوثين، قد بلغ (78.69) وقيمة الخطأ المعياري لقيمة هذا المتوسط (1.33) والانحراف المعياري (11.87)، وبناء على ميزان الأوساط الحسابية المعتمد لمقياس الدول الهشة تصنف حالة المجتمع الفلسطيني وبناء على توجهات المبحوثين على أنها محذر.

جدول 1.4-أ: توجهات المبحوثين حول مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017 حسب الخصائص الديموغرافية للمبحوثين

الخصائص الديموغرافية		المتوسط	الخطأ المعياري في قيمة المتوسط	الانحراف المعياري	تفسير قيم المتوسطات
مؤشرات هشاشة الدول		**78.69**	**1.33**	**11.87**	**محذر**
الجنس	ذكر	77.48	1.28	10.73	**محذر**
	أنثى	87.12	5.13	16.24	**محذر بشكل مرتفع**
العمر	35 سنة فأقل	94.55	4.85	11.87	**منذر**
	36 حتى 45 سنة	78.49	2.18	11.09	**محذر**
	46 حتى 59 سنة	75.34	1.80	11.07	**محذر**
	60 سنة فأكثر	82.43	2.88	9.09	**محذر بشكل مرتفع**

جـدول 1.4-ب: توجهـات المبحـوثين حـول هشاشـة المجتمـع الفلسـطيني خـلال الأعـوام 2007-2017 حسب الخصائص الديموغرافية للمبحوثين

الخصائص الديموغرافية		المتوسط	الخطأ المعياري في قيمة المتوسط	الانحراف المعياري	تفسير قيم المتوسطات
المنطقة	الضفة الغربية	79.63	1.57	12.66	**محذر**
	قطاع غزة	74.61	1.65	6.39	**محذر**
المستوى التعليمي	بكالوريوس	78.57	5.00	14.14	**محذر**
	ماجستير	77.13	2.23	12.22	**محذر**
	دكتوراه	79.82	1.75	11.35	**محذر**
الحالة الاجتماعية	أعزب	87.71	6.83	18.06	**محذر بشكل مرتفع**
	متزوج	77.86	1.31	11.00	**محذر**
	مطلق	82.94	-	-	**محذر بشكل مرتفع**
	منفصل	70.22	-	-	**محذر**
عدد أفراد الأسرة	5 أفراد فأقل	80.24	1.65	12.34	**محذر بشكل مرتفع**
	6 أفراد فأكثر	75.07	2.05	10.04	**محذر**
نوع التجمع	حضر	78.34	1.40	10.75	**محذر**
	ريف	80.70	3.47	15.13	**محذر بشكل مرتفع**
	مخيم	69.88	5.93	8.38	**محذر بشكل منخفض**
قطاع العمل	حكومي	76.04	2.43	13.53	**محذر**
	أهلي	80.36	1.50	10.50	**محذر بشكل مرتفع**
الدخل الشهري (شيكل)	3,000 فأقل	77.88	3.76	6.51	**محذر**
	3,001 حتى 6,000	79.33	2.25	12.12	**محذر**
	6,001 حتى 9,000	81.11	2.92	14.33	**محذر بشكل مرتفع**
	أكثر من 9,000	75.60	1.82	8.93	**محذر**

كما يلاحظ من الجدول أعلاه أن اعلى قيمة لمقياس الدول الهشة حسب نفس الفئات فقد كانت، الإناث (87.12)، والأفراد الذين أعمارهم 35 سنة فاقل (94.55)، والذين يحملون درجة الدكتوراه (79.82)، وغير المتزوجون (87.71)، والذين عدد أفرادهم أسرهم 5 فأقل (80.24)، والذين يسكنون في الريف (80.70)، والقطاع الأهلي (80.36) والذين دخلهم ما بين 6,001 حتى 9,000 حيث بلغ (81.11).

بالنظر إلى الجدول 2.4 يلاحظ أن التدخلات الخارجية كانت المحور الأعلى من حيث فئات الاستقرار حيث بلغت قيمة متوسط إجابات المبحوثين على هذا المحور (8.44) وهذا يوصف بانه منذر بشكل مرتفع، وكان المتوسط الأقل في المحور الخاص بالتماسك في المجتمع الفلسطيني (6.31).

جدول 2.4: توجهات المبحوثين حول هشاشة المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017 حسب محاور مؤشر الدول الهشة

المحاور	المتوسط	الخطأ المعياري في قيمة المتوسط	الانحراف المعياري	حالة الاستقرار
مؤشرات الدول الهشة	**78.69**	**1.33**	**11.87**	**محذر**
1. الاستقرار الاقتصادي	8.14	0.11	1.00	منذر
2. الاستقرار السياسي	6.75	0.16	1.44	محذر بشكل مرتفع
3. الاستقرار الاجتماعي	6.66	0.22	1.96	محذر
4. التماسك في المجتمع الفلسطيني	6.31	0.18	1.60	محذر
5. التدخل الخارجي	8.44	0.14	1.27	منذر بشكل مرتفع

ومقارنة مع قيم الدول المحيطة بنا وحسب التقرير السنوي للعام 2017 لمقياس هشاشة الدول الصادر عن صندوق السلام فقد بلغت قيمة مقياس الدول الهشة للأردن 78.7، و89.9 لجمهورية مصر العربية، والجمهورية اللبنانية 88.2، والجمهورية العربية السورية 110.6.

2.1.4 السؤال الثاني: ما هو مستوى الاستقرار الاقتصادي في فلسطين خلال الأعوام 2007-2017؟

بالنظر إلى الجدول 3.4 يلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي والذي يمثل قيمة مقياس الاستقرار وبناء على توجهات المبحوثين قد بلغت (8.14) وقيمة الخطأ المعياري لقيمة هذا المتوسط (0.11) والانحراف المعياري (1.00)، وبناء على ميزان الأوساط الحسابية المعتمد لمقياس الاستقرار تصنف حالة الاقتصاد الفلسطيني وبناء على توجهات المبحوثين على أنها منذر.

ويتكون محور الاستقرار الاقتصادي من ثلاث محاور فرعية، حيث بلغ قيمة متوسط الإجابات عليه حسب مقياس الاستقرار 8.76 لمحور الواقع الاقتصادي (وهو يصف بانه منذر بشكل مرتفع)، و7.79 لمحور تكافؤ الفرص للقطاعات الاقتصادية (ويصنف بانه منذر)، وأما محور هجرة الأدمغة 7.88 ويصنف انه منذر.

جدول 3.4-أ: توجهات المبحوثين حول الاستقرار الاقتصادي في فلسطين خلال الأعوام 2007-2017

المحاور	المتوسط	الخطأ المعياري في قيمة المتوسط	الانحراف المعياري	حالة الاستقرار
1. الاستقرار الاقتصادي	**8.14**	**0.11**	**1.00**	**منذر**
1.1 الواقع الاقتصادي	**8.76**	**0.15**	**1.37**	**منذر بشكل مرتفع**
1. تقدم البنوك ومؤسسات الإقراض قروضا بأسعار فائدة معقولة	8.31	0.25	2.19	منذر
2. يتناسب مستوى أسعار السلع مع مستويات المعيشة لدى الأسر في فلسطين	9.11	0.19	1.66	منذر بشكل مرتفع
3. هناك كفاءة في استخدام الموارد المتاحة في فلسطين	9.02	0.17	1.49	منذر بشكل مرتفع
4. ثقة المستهلك الفلسطيني في الاقتصاد الفلسطيني كبيرة	8.51	0.19	1.72	منذر بشكل مرتفع
5. ثقة الخبراء الاقتصاديين في الاقتصاد الفلسطيني كبيرة	8.28	0.20	1.76	منذر
6. مناخ الاقتصاد الفلسطيني جاذب للاستثمار الأجنبي	9.39	0.18	1.58	منذر بشكل مرتفع جداً
7. مناخ الاقتصاد الفلسطيني جاذب لريادة الأعمال الداخلية	8.33	0.19	1.68	منذر
8. الاقتصاد الفلسطيني يشجع المنافسة ويمنع الاحتكار	8.82	0.18	1.62	منذر بشكل مرتفع
9. تكاليف السلع والخدمات الأساسية (صحة، تعليم، كهرباء، مياه، وقود) منخفضة	9.09	0.26	2.29	منذر بشكل مرتفع
2.1 تكافؤ الفرص للقطاعات الاقتصادية	**7.79**	**0.18**	**1.61**	**منذر**
1. يوجد هناك تكافؤ للفرص بين القطاعات الاقتصادية	8.27	0.17	1.55	منذر
2. توجد قوانين تحمي الحقوق المتساوية للقطاعات الاقتصادية المختلفة	7.46	0.22	1.99	محذر بشكل مرتفع
3. ممارسات التوظيف عادلة في القطاعات الاقتصادية المختلفة	8.49	0.19	1.73	منذر بشكل مرتفع

جدول 3.4-ب: توجهات المبحوثين حول الاستقرار الاقتصادي في فلسطين خلال الأعوام 2007-2017

المحاور	المتوسط	الخطأ المعياري في قيمة المتوسط	الانحراف المعياري	حالة الاستقرار
4. جودة التعليم متكافئة في جميع التجمعات الفلسطينية	6.86	0.23	2.06	محذر بشكل مرتفع
5. جودة الصحة متكافئة في جميع التجمعات الفلسطينية	7.70	0.23	2.04	منذر
6. جميع فئات المجتمع على اطلاع على فرص التدريب الوظيفي المتاحة ولها المشاركة بشكل متكافئ	8.45	0.18	1.57	منذر بشكل مرتفع
7. يوجد تكافؤ في قدرة المواطنين على الحصول على القروض من الجهاز المصرفي	7.41	0.21	1.91	محذر بشكل مرتفع
8. يعلم الجميع بالإعلانات عن الوظائف كل حسب تخصصه ولديهم نفس الفرص للتنافس عليها	7.67	0.21	1.87	منذر
3.1 هجرة الأدمغة	**7.88**	**0.15**	**1.35**	**منذر**
1. حجم هجرة المهنيين/الفنيين الفلسطينيين خارج فلسطين قليلة	7.34	0.27	2.37	محذر بشكل مرتفع
2. حجم هجرة النخب الفكرية الفلسطينية خارج فلسطين قليلة	7.56	0.25	2.27	منذر
3. لا يعتبر الفساد السياسي وغياب الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان من معززات هجرة الأدمغة في فلسطين	7.61	0.32	2.90	منذر
4 لا يعتبر البطالة وقلة العائد المالي لمختلف الكفاءات العلمية والفنية، وقلة حجم الإنفاق على البحث العلمي من معززات هجرة الأدمغة في فلسطين	9.18	0.19	1.68	منذر بشكل مرتفع جداً
5. لا تعتبر وجود تفرقة بين خريجي الجامعات الوطنية والأجنبية من معززات هجرة الأدمغة في فلسطين	6.59	0.27	2.37	محذر
6. لا يعتبر عدم قيام الحكومات في خلق مناخ مناسب للكفاءات وإبداعهم، والاستفادة من الخبرات والمهارات في غياب التخطيط العلمي السليم من معززات هجرة الأدمغة في فلسطين	9.02	0.23	2.04	منذر بشكل مرتفع

بالنظر إلى الجدول أعلاه نجد أن تقييم المبحوثين لأسئلة محور الواقع الاقتصادي كانت ما بين منذر ومنذر بشكل مرتفع جداً (8.28–9.39). كان تقييم المبحوثين الأفضل مقارنة مع أسئلة المحور حول ثقة الخبراء الاقتصاديين في الاقتصاد الفلسطيني كبيرة (8.28)، الأسوء للسؤال الخاص بمناخ الاقتصاد الفلسطيني جاذب للاستثمار الأجنبي (9.39).

أما بالنسبة لتقييم المبحوثين لأسئلة محور تكافؤ الفرص للقطاعات الاقتصادية كانت ما بين محذر بشكل مرتفع ومنذر بشكل مرتفع (6.86–8.49). كان تقييم المبحوثين الأفضل مقارنة مع أسئلة المحور حول جودة التعليم متكافئة في جميع التجمعات الفلسطينية (6.86)، الأسوء للسؤال الخاص بممارسات التوظيف عادلة في القطاعات الاقتصادية المختلفة (8.49).

أما بالنسبة لتقييم المبحوثين لأسئلة محور هجرة الأدمغة كانت ما بين محذر ومنذر بشكل مرتفع جدا (6.59–9.18). كان تقييم المبحوثين الأفضل مقارنة مع أسئلة المحور حول لا يعتبر وجود تفرقة بين خريجي الجامعات الوطنية والأجنبية من معززات هجرة الأدمغة في فلسطين (6.59)، الأسوء للسؤال الخاص بانه لا يعتبر البطالة وقلة العائد المالي لمختلف الكفاءات العلمية والفنية، وقلة حجم الإنفاق على البحث العلمي من معززات هجرة الأدمغة في فلسطين (9.18).

بالنظر إلى الجدول 4.4 نجد أن معدل التغير في عدد السكان (الزيادة السكانية) خلال الأعوام 2007–2017 قد بلغ 2.89%، وبين أن معدل التغير في معدلات البطالة خلال الأعوام 2007–2017 قد بلغ 2.95% أي أن الاقتصاد الفلسطيني (السوق الفلسطيني) لم يستطع امتصاص الزيادة السكانية.

وعلى مستوى القطاعات الاقتصادية بينت النتائج أن المعدل السنوي لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2007–2017 يتناقص بمعدل 7.53%، وكذلك مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي يتناقص بمعدل 0.43% خلال الأعوام 2007–2017، قابلهم زيادة في المعدل السنوي لمساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في معدل 0.02%.

جدول 4.4: أهم المؤشرات الاقتصادية في فلسطين خلال الأعوام 2007-2017

السنة	عدد السكان		البطالة		مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي		مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي		مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي		الناتج المحلي الإجمالي		الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم)		نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	
	مليون نسمة	معدل التغير	معدل	معدل التغير	نسبة	معدل التغير	نسبة	معدل التغير	القيمة	معدل التغير	مليار دولار	معدل التغير	رقم قياسي	معدل التغير	ألف دولار	معدل التغير
2007	3.72	**2.43**	21.7	**2.95**	6.42	**-7.53**	11.52	**-0.43**	20.37	**0.02**	8.07	**5.49**	85.36	**2.69**	2.31	**2.95**
2008	3.82	2.69	26.6	22.58	6.27	-2.34	11.96	3.82	20.91	2.65	8.56	6.08	93.80	9.89	2.38	3.07
2009	3.92	2.62	24.5	-7.89	5.97	-4.78	11.99	0.25	20.31	-2.87	9.30	8.66	96.39	2.76	2.51	5.56
2010	4.02	2.55	23.7	-3.27	5.58	-6.53	13.28	10.76	18.61	-8.37	10.05	8.10	100.00	3.75	2.64	5.01
2011	4.12	2.49	20.9	-11.81	5.97	6.99	12.26	-7.68	19.22	3.28	11.30	12.41	102.88	2.88	2.88	9.09
2012	4.23	2.67	23.0	10.05	4.65	-22.11	14.19	15.74	19.87	3.38	12.01	6.28	105.74	2.78	2.97	3.14
2013	4.33	2.36	23.4	1.74	4.15	-10.75	12.78	-9.94	20.98	5.59	12.28	2.22	107.56	1.72	2.94	-0.79
2014	4.43	2.31	26.9	14.96	3.88	-6.51	12.00	-6.10	20.57	-1.95	12.25	-0.18	109.42	1.73	2.85	-3.11
2015	4.53	2.26	25.9	-3.72	3.55	-8.51	10.63	-11.42	20.52	-0.24	12.67	3.43	110.99	1.43	2.86	0.40
2016	4.63	2.21	26.9	3.86	3.16	-10.99	10.99	3.39	20.24	-1.36	13.27	4.71	110.75	-0.22	2.92	2.06
2017	4.73	2.16	27.7	2.97	2.85	-9.81	10.65	-3.09	20.26	0.10	13.69	3.14	110.98	0.21	3.07	5.11

المصدر: بيانات منشورة على الصفحة الرسمية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/507/default.aspx 23.05.2018)

ملاحظة: قيمة معدل التغير في العام 2007 لجميع المؤشرات في الجدول أعلاه تمثل المتوسط العام لمعدل التغير السنوي للأعوام 2007-2017

أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي يشكل أفضل متغير لعكس واقع الاقتصاد فبين الجدول أعلاه أن معدل الزياد السنوية 2.95% قابلها 2.69% تضخم امتص هذه الزيادة.

جدول 5.4: ملخص النموذج وتقديرات المعاملات بين معدل التغير السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والسنة

المتغير التابع: معدل التغير السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

المتغيرات المستقلة	معاملات غير معيارية		المعامل المعياري	t	Sig.
	B	الخطأ المعياري	β		
الثابت	852.494	771.014		1.106	0.301
السنة	−0.422	0.383	−0.363	−1.102	0.303

المتغير المستقل: السنة

بالنظر إلى جدول 5.4 نجد أن قيمة معامل المرونة بلغت (−36.3%) وهي قيمة المعامل المعياري للمتغير المستقل وهي السنة (والتي يرمز لها β) وهي تدل على أن مرونة الاقتصاد الفلسطيني والذي يعكسه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2007−2017 كانت ضعيفة وذات توجه سلبي، وبالتالي تؤكد أن الاستقرار الاقتصادي انه منذر بسبب ضعف مرونة.

3.1.4 السؤال الثالث: ما هو مستوى الاستقرار السياسي في فلسطين خلال الأعوام 2007−2017؟

بالنظر إلى الجدول 6.4 يلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي والذي يمثل قيمة مقياس الاستقرار وبناء على توجهات المبحوثين قد بلغ (6.75) وقيمة الخطأ المعياري لقيمة هذا المتوسط (0.16) والانحراف المعياري (1.44)، وبناء على ميزان الأوساط الحسابية المعتمد لمقياس الاستقرار تصنف حالة الواقع السياسي الفلسطيني وبناء على توجهات المبحوثين على أنها محذر بشكل مرتفع.

جدول 6.4−أ: توجهات المبحوثين حول الاستقرار السياسي في فلسطين خلال الأعوام 2007−2017

المحاور	المتوسط	الخطأ المعياري في قيمة المتوسط	الانحراف المعياري	حالة الاستقرار
2. الاستقرار السياسي	**6.75**	**0.16**	**1.44**	**محذر بشكل مرتفع**
1.2 شرعية الحكومة	**5.84**	**0.21**	**1.86**	**محذر**
1. الحكومات الفلسطينية المتعاقبة حاصلة على ثقة الشعب من خلال المؤسسات الدستورية المنتخبة	8.19	0.32	2.82	منذر
2. حجم المظاهرات السلمية ضد الحكومات الفلسطينية محدودة	4.19	0.27	2.38	أقل استقراراً

جدول 6.4-ب: توجهات المبحوثين حول الاستقرار السياسي في فلسطين خلال الأعوام 2007-2017

المحاور	المتوسط	الخطأ المعياري في قيمة المتوسط	الانحراف المعياري	حالة الاستقرار
3. حجم أعمال الشغب ضد الحكومات الفلسطينية محدودة	3.90	0.27	2.39	مستقر
4. حجم حالات اتهام فساد ضد مسؤولين في الحكومات الفلسطينية محدودة	6.06	0.30	2.72	محذر
5. توجد حقوق سياسية متكافئة لجميع الأحزاب والفصائل الفلسطينية	8.37	0.27	2.43	منذر بشكل مرتفع
6. هناك عمليات انتقال سلمية ديموقراطية/دستورية للسلطة	8.76	0.31	2.73	منذر بشكل مرتفع
7. الانتخابات الفلسطينية التي جرت في السابق حرة	3.84	0.28	2.53	مستقر
8. يتم مراقبة الانتخابات الفلسطينية والتقارير تقر بأنها نزيهة	3.39	0.26	2.36	مستقر
2.2 الخدمات العامة	**7.76**	**0.18**	**1.64**	**منذر**
1. هناك فرص متكافئة للحصول على الخدمات العامة	6.51	0.23	2.09	محذر
2. هناك إمكانية للحصول على العلاج بطريقة متكافئة للجميع	7.29	0.23	2.03	محذر بشكل مرتفع
3. يتناسب عدد المستشفيات والعيادات مع احتياجات الفلسطينيين	8.39	0.20	1.82	منذر بشكل مرتفع
4. يتناسب عدد الأطباء مع احتياجات الفلسطينيين	7.95	0.22	2.00	منذر
5. هناك فرص متكافئة للحصول على إمدادات مياه الشرب للجميع	7.61	0.27	2.40	منذر
6. نظام الصرف الصحي يغطي جميع التجمعات الفلسطينية	8.81	0.25	2.27	منذر بشكل مرتفع
7. هناك فرص متكافئة للحصول على المسكن الملائم	8.43	0.21	1.85	منذر بشكل مرتفع
8. تكاليف السكن تتلاءم مع القدرات الاقتصادية لجميع فئات المجتمع الفلسطيني	9.20	0.19	1.68	منذر بشكل مرتفع جداً
9. هناك طرق (شوارع) تغطي احتياجات المواطن الفلسطيني	7.91	0.24	2.13	منذر
10. الإمدادات من الوقود تغطي احتياجات المواطن الفلسطيني	6.38	0.27	2.43	محذر
11. الإمدادات من الكهرباء تغطي احتياجات المواطن الفلسطيني	6.87	0.31	2.74	محذر بشكل مرتفع

جدول 6.4-جـ: توجهات المبحوثين حول الاستقرار السياسي في فلسطين خلال الأعوام 2007-2017

المحاور	المتوسط	الخطأ المعياري في قيمة المتوسط	الانحراف المعياري	حالة الاستقرار
3.2 حقوق الإنسان وسيادة القانون	**6.66**	**0.22**	**1.97**	**محذر**
1. الحقوق المدنية والسياسية مكفولة من خلال القوانين لجميع فئات المجتمع	5.90	0.30	2.71	محذر
2. القوانين تحمي الحريات الأساسية بما في ذلك حرية التعبير ولجميع فئات المجتمع الفلسطيني	6.50	0.30	2.68	محذر
3. حرية الحركة بين التجمعات الفلسطينية موجودة (لا يشمل مفهوم الحرية هنا معيقات الاحتلال في مجال حرية الحركة)	4.64	0.32	2.88	أقل استقراراً
4. الحرية الدينية موجودة ولا يوجد تطرف ديني	4.41	0.27	2.40	أقل استقراراً
5. لا يوجد هناك عنف مجتمعي	6.98	0.23	2.04	محذر بشكل مرتفع
6. وجود وسائل إعلام مستقلة وحرية الرأي والنشر مكفولة	6.84	0.24	2.13	محذر بشكل مرتفع
7. هناك إمكانية متساوية للحصول على المعلومات	7.26	0.23	2.09	محذر بشكل مرتفع
8. يتلقى جميع المتهمين محاكمة عادلة	7.13	0.25	2.23	محذر بشكل مرتفع
9. لا يوجد هناك اعتقالات تعسفية (خارج إطار القانون)	8.63	0.25	2.23	منذر بشكل مرتفع
10. يخضع جميع المحكومين والموقوفين لنفس الظروف	8.33	0.23	2.02	منذر

بالنظر إلى الجدول أعلاه نجد أن تقييم المبحوثين لأسئلة محور شرعية الحكومة كانت ما بين مستقر ومنذر بشكل مرتفع (3.39-8.76). كان تقييم المبحوثين الأفضل مقارنة مع أسئلة المحور حول يتم مراقبة الانتخابات الفلسطينية والتقارير تقر بأنها نزيهة (3.39)، الأسوء للسؤال الخاص هناك عمليات انتقال سلمية ديموقراطية/دستورية للسلطة (8.76). أما بالنسبة لتقييم المبحوثين لأسئلة محور الخدمات العامة كانت ما بين محذر ومنذر بشكل مرتفع جداً (6.38-9.20). كان تقييم المبحوثين الأفضل مقارنة مع أسئلة المحور حول الإمدادات من الوقود تغطي احتياجات المواطن الفلسطيني (6.38)، الأسوء للسؤال الخاص بتكاليف السكن تتلاءم مع القدرات الاقتصادية لجميع فئات المجتمع الفلسطيني (9.20). أما بالنسبة لتقييم المبحوثين لأسئلة محور حقوق الإنسان وسيادة القانون كانت ما بين أقل استقراراً ومنذر بشكل مرتفع (4.41-8.63). كان تقييم المبحوثين الأفضل مقارنة مع أسئلة المحور حول الحرية الدينية موجودة ولا يوجد تطرف ديني (4.41)، الأسوء للسؤال الخاص لا يوجد هناك اعتقالات تعسفية (خارج إطار القانون) (8.63).

بالنظر إلى الجدول 7.4 نجد أن معدل التغير في عدد الشكاوى في مجال ادعاءات ماسة بالسلامة الجسدية والتعرض للمعاملة القاسية واللاإنسانية أثناء التوقيف والاعتداء الجسدي أو المعنوي خلال الأعوام 2007–2017 قد بلغ 19.22%، ولو تم تتبع قيمة هذا المؤشر ومدى ارتباطه بالواقع السياسي لنجد أن حالة عدم الاستقرار واضحة في قيمة المؤشر دلالة على حالة عدم الاستقرار السياسي وخاصة على قيم السنوات 2009/2008 (حيث بلغ معدل التغير السنوي 89.57%)، و2014/2013 (56.22%).

جدول 7.4: عدد الشكاوى في مجال ادعاءات ماسة بالسلامة الجسدية والتعرض للمعاملة القاسية واللاإنسانية أثناء التوقيف والاعتداء الجسدي أو المعنوي خلال الأعوام 2007–2017

السنة	عدد الشكاوي	معدل التغير
2007	142	**19.22**
2008	163	14.79
2009	309	89.57
2010	381	23.30
2011	503	32.02
2012	502	-0.20
2013	418	-16.73
2014	653	56.22
2015	804	23.12
2016	602	-25.12
2017	573	-4.82

المصدر: التقارير السنوية (2007–2017) للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان 'ديوان المظالم'

ملاحظة: قيمة معدل التغير في العام 2007 في الجدول أعلاه تمثل المتوسط العام لمعدل التغير السنوي للأعوام 2007–2017

بالنظر إلى جدول 8.4 نجد أن قيمة معامل المرونة بلغت (-49.1%) وهي قيمة المعامل المعياري للمتغير المستقل وهي السنة (والتي يرمز لها β) وهي تدل على أن مرونة الواقع السياسي والذي يعكسه عدد الشكاوى في مجال ادعاءات ماسة بالسلامة الجسدية والتعرض للمعاملة القاسية واللاإنسانية أثناء التوقيف والاعتداء الجسدي أو المعنوي خلال الأعوام 2007–2017 كانت ضعيفة وذات توجه سلبي، وبالتالي تؤكد ان الاستقرار السياسي انه محذر بشكل مرتفع بسبب ضعف مرونة.

جدول 8.4: ملخص النموذج وتقديرات المعاملات بين معدل التغير السنوي في عدد الشكاوى في مجال ادعاءات ماسة بالسلامة الجسدية والتعرض للمعاملة القاسية واللاإنسانية أثناء التوقيف والاعتداء الجسدي أو المعنوي والسنة

المتغير التابع: معدل التغير السنوي عدد الشكاوى في مجال ادعاءات ماسة بالسلامة الجسدية والتعرض للمعاملة القاسية واللاإنسانية أثناء التوقيف والاعتداء الجسدي أو المعنوي

المتغيرات المستقلة	معاملات غير معيارية		المعامل المعياري	t	Sig.
	B	الخطأ المعياري	β		
الثابت	11290.925	7076.156		1.596	0.149
السنة	−5.601	3.516	−.0491	−1.593	0.150

المتغير المستقل: السنة

4.1.4 السؤال الرابع: ما هو مستوى الاستقرار الاجتماعي في فلسطين خلال الأعوام 2007-2017؟

جدول 9.4: توجهات المبحوثين حول الاستقرار الاجتماعي في فلسطين خلال الأعوام 2007-2017

المحاور	المتوسط	الخطأ المعياري في قيمة المتوسط	الانحراف المعياري	حالة الاستقرار
3. الاستقرار الاجتماعي	**6.66**	**0.22**	**1.96**	**محذر**
1.3 الضغوط الديموغرافية	**6.66**	**0.22**	**1.96**	**محذر**
1. الزيادة السكانية في فلسطين تلبي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية	6.90	0.25	2.26	محذر بشكل مرتفع
2. هناك نظام للسيطرة على انتشار الأمراض أو الأوبئة	5.94	0.27	2.46	محذر
3. هناك انخفاض بمعدل انتشار الأمراض أو الأوبئة	5.16	0.25	2.20	محذر بشكل منخفض
4. هناك إمدادات غذائية كافية للتعامل مع أي حالات للطوارئ	6.83	0.23	2.02	محذر بشكل مرتفع
5. هناك سياسات وممارسات بيئية سليمة	7.31	0.22	1.97	محذر بشكل مرتفع
6. هناك خطط طوارئ للتعامل مع الكوارث الطبيعية	7.82	0.25	2.20	منذر

بالنظر إلى الجدول 9.4 يلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي والذي يمثل قيمة مقياس الاستقرار وبناء على توجهات المبحوثين قد بلغ (6.66) وقيمة الخطأ المعياري لقيمة هذا المتوسط (0.22)

والانحراف المعياري (1.96)، وبناء على ميزان الأوساط الحسابية المعتمد لمقياس الاستقرار تصنف حالة الواقع الاجتماعي الفلسطيني وبناء على توجهات المبحوثين على أنها محذر.

بالنظر لتقييم المبحوثين لأسئلة محور الضغوط الديموغرافية كانت ما بين محذر بشكل منخفض ومنذر (5.16-7.82). كان تقييم المبحوثين الأفضل مقارنة مع أسئلة المحور حول هناك انخفاض بمعدل انتشار الأمراض أو الأوبئة (5.16)، الأسوء للسؤال الخاص هناك خطط طوارئ للتعامل مع الكوارث الطبيعية (7.82).

جدول 10.4: العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة منذ الميلاد خلال الأعوام 2007-2017

السنة	العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة	معدل التغير
2007	71.94	**0.26**
2008	72.11	0.23
2009	72.28	0.23
2010	72.44	0.23
2011	72.61	0.23
2012	72.78	0.23
2013	72.95	0.23
2014	73.13	0.24
2015	73.30	0.24
2016	73.47	0.24
2017	73.80	0.45

المصدر: بيانات منشورة على الصفحة الرسمية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/507/default.aspx 23.05.2018)

ملاحظة: قيمة معدل التغير في العام 2007 في الجدول أعلاه تمثل المتوسط العام لمعدل التغير السنوي للأعوام 2007-2017

بالنظر إلى الجدول 10.4 نجد أن معدل التغير في العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة منذ الميلاد خلال الأعوام 2007-2017 قد بلغ 26.0%، ولو تم تتبع قيمة هذا المؤشر ومدى ارتباطه بالواقع الاجتماعي لنجد أن حالة الاستقرار واضحة في قيمة المؤشر دلالة على حالة الاستقرار الاجتماعي.

جدول 11.4: ملخص النموذج وتقديرات المعاملات بين معدل التغير السنوي للعمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة منذ الميلاد والسنة

المتغير التابع: معدل التغير السنوي للعمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة منذ الميلاد

المتغيرات المستقلة	معاملات غير معيارية		المعامل المعياري	t	Sig.
	B	الخطأ المعياري	β		
الثابت	−23.898	13.143		−1.818	0.107
السنة	0.012	0.007	0.545	1.838	0.103

المتغير المستقل: السنة

بالنظر إلى جدول 11.4 نجد أن قيمة معامل المرونة بلغت (54.5%) وهي قيمة المعامل المعياري للمتغير المستقل وهي السنة (والتي يرمز لها β) وهي تدل على أن مرونة الواقع الاجتماعي والذي يعكسه العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة منذ الميلاد خلال الأعوام 2007−2017 كانت متوسطة وذات توجه إيجابي، وبالتالي تؤكد أن الاستقرار الاجتماعي انه محذر بسبب أن المرونة متوسطة.

5.1.4 السؤال الخامس: ما هو واقع التماسك في المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007−2017؟

بالنظر إلى الجدول 12.4 يلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي والذي يمثل قيمة مقياس الاستقرار وبناء على توجهات المبحوثين قد بلغ (6.31) وقيمة الخطأ المعياري لقيمة هذا المتوسط (0.18) والانحراف المعياري (1.60)، وبناء على ميزان الأوساط الحسابية المعتمد لمقياس الاستقرار تصنف حالة التماسك في المجتمع الفلسطيني وبناء على توجهات المبحوثين على أنها محذر. كما نجد أن تقييم المبحوثين لأسئلة محور جهاز الأمن كانت ما بين محذر بشكل منخفض ومحذر بشكل مرتفع (5.07−6.86). كان تقييم المبحوثين الأفضل مقارنة مع أسئلة المحور حول العنف داخل المجتمع الفلسطيني غالبه مدني (5.07)، الأسوء للسؤال الخاص لا يوجد مجموعات خارجة عن القانون تعمل في فلسطين (6.86). أما بالنسبة لتقييم المبحوثين لأسئلة محور النخب الحزبية كانت ما بين محذر ومنذر بشكل مرتفع (6.32−8.72). كان تقييم المبحوثين الأفضل مقارنة مع أسئلة المحور حول القوانين الفلسطينية لا تنحاز لفئة معينة في المجتمع الفلسطيني (6.32)، الأسوء للسؤال الخاص لا تتركز السلطة والقرار بين أيدي عدد قليل من قادة الأحزاب الفلسطينية (8.72). أما بالنسبة لتقييم المبحوثين لأسئلة محور النزاعات العائلية كانت ما بين أكثر استقرارا ومحذر بشكل مرتفع (3.15−7.07). كان تقييم المبحوثين الأفضل مقارنة مع أسئلة المحور حول القانون الفلسطيني يتيح حرية ممارسة العبادات الدينية (3.15)، الأسوء للسؤال الخاص لا يوجد مشاعر أو ممارسة من التعصب والعنف العائلي (7.07).

جدول 12.4-أ: توجهات المبحوثين حول التماسك في المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017

المحاور	المتوسط	الخطأ المعياري في قيمة المتوسط	الانحراف المعياري	حالة الاستقرار
4. التماسك في المجتمع الفلسطيني	**6.31**	**0.18**	**1.60**	**محذر**
1.4 جهاز الأمن	**5.93**	**0.23**	**2.09**	**محذر**
1. الشرطة الفلسطينية تخضع للسيطرة المدنية (وزير الداخلية، رئيس الوزراء)	5.27	0.30	2.66	محذر بشكل منخفض
2. لا يوجد فصائل مسلحة تعمل ضد الحكومة الفلسطينية	6.29	0.29	2.63	محذر
3. لا يوجد مجموعات خارجة عن القانون تعمل في فلسطين	6.86	0.28	2.47	محذر بشكل مرتفع
4. الشرطة الفلسطينية مهنية	5.73	0.26	2.30	محذر بشكل منخفض
5. العنف داخل المجتمع الفلسطيني غالبه مدني	5.07	0.25	2.22	محذر بشكل منخفض
6. تحافظ الشرطة على استخدام القوة وفق القانون الفلسطيني	6.00	0.22	1.94	محذر
7. لا يوجد هناك اتهامات بعنف مبالغ به للشرطة الفلسطينية	6.14	0.24	2.16	محذر
8. تسحب الامتيازات التي كان العسكريين يمتازوا بها بعد تقاعدهم	6.09	0.27	2.44	محذر
2.4 النخب الحزبية	**7.56**	**0.21**	**1.90**	**منذر**
1. تنتخب قيادة الأحزاب الفلسطينية من خلال إجراء الانتخابات الدورية الحرة النزيهة	7.40	0.26	2.29	محذر بشكل مرتفع
2. لا يوجد هناك فئوية، وعائلية مسيطرة داخل الأحزاب الفلسطينية	8.01	0.26	2.30	منذر
3. هناك عملية مستمرة للمصالحة السياسية بين الأحزاب الفلسطينية	7.47	0.23	2.08	محذر بشكل مرتفع
4. الهوية الفلسطينية أقوى من التبعية (الدينية أو الحزبية) داخل المجتمع	7.77	0.24	2.18	منذر
5. لا يوجد هناك كراهية تبث من خلال وسائل إعلام الأحزاب الفلسطينية	8.57	0.21	1.91	منذر بشكل مرتفع
6. الاحترام الثقافي متبادل بين جميع فئات المجتمع داخل الأحزاب الفلسطينية	7.46	0.25	2.25	محذر بشكل مرتفع

جدول 12.4–ب: توجهات المبحوثين حول التماسك في المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007–2017

المحاور	المتوسط	الخطأ المعياري في قيمة المتوسط	الانحراف المعياري	حالة الاستقرار
7. لا تتركز السلطة والقرار بين أيدي عدد قليل من قادة الأحزاب الفلسطينية	8.72	0.25	2.25	منذر بشكل مرتفع
8. تقوم الحكومة الفلسطينية بتوزيع مواردها من الضرائب بشكل عادل	8.28	0.20	1.80	منذر
9. القوانين الفلسطينية لا تنحاز لفئة معينة في المجتمع الفلسطيني	6.32	0.31	2.79	محذر
10.النظام القضائي ممثل من جميع فئات المجتمع الفلسطيني	6.83	0.26	2.33	محذر بشكل مرتفع
11.الشرطة الفلسطينية ممثلة من كافة فئات المجتمع الفلسطيني	6.33	0.26	2.34	محذر
3.4 النزاعات العائلية	**5.43**	**0.18**	**1.64**	**محذر بشكل منخفض**
1. في الغالب النزاعات العائلية يتم معالجتها ضمن العائلة	4.61	0.22	1.98	أقل استقراراً
2. يتم دمج العائلات المعتدية داخل المجتمع الفلسطيني ولا يتم تحييدها	5.97	0.24	2.15	محذر
3. يتم تعويض المتضررين من النزاعات العائلية	6.38	0.26	2.37	محذر
4. يتم تطبيق القانون على الذين ارتكبوا جرائم ضد القانون في النزاعات العائلية	6.32	0.25	2.20	محذر
5. العديد من الحالات يتم منح العفو والمسامحة من قبل العائلات المتنازعة	4.55	0.24	2.13	أقل استقراراً
6. لا يوجد مشاعر أو ممارسة من التعصب والعنف العائلي	7.07	0.25	2.24	محذر بشكل مرتفع
7. القانون الفلسطيني يتيح حرية ممارسة العبادات الدينية	3.15	0.28	2.54	أكثر استقرارا

بالنظر إلى الجدول 13.4 نجد أن معدل التغير في معدلات الطلاق الخام خلال الأعوام 2007–2017 قد بلغ 5.41%، ولو تم تتبع قيمة هذا المؤشر ومدى ارتباطه بواقع التماسك الاجتماعي لنجد أن حالة عدم الاستقرار واضحة في قيمة المؤشر دلالة على حالة عدم الاستقرار التماسك الاجتماعي وخاصة على قيم السنوات 2008/2007 (حيث بلغ معدل التغير السنوي 20.6%)، و2009/2008 (12.0%).

جدول 13.4: معدلات الطلاق الخام خلال الأعوام 2007-2017

السنة	معدلات الطلاق الخام	معدل التغير
2007	1.09	**5.41**
2008	1.31	20.60
2009	1.47	12.04
2010	1.53	4.06
2011	1.49	2.38-
2012	1.56	4.24
2013	1.64	5.68
2014	1.72	4.43
2015	1.81	5.17
2016	1.84	1.76
2017	1.81	1.47-

المصـــدر: بيانـــات منشـــورة علـــى الصـــفحة الرســـمية للجهـــاز المركـــزي للإحصـــاء الفلســـطيني (http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/507/default.aspx 23.05.2018)

ملاحظة: قيمة معدل التغير في العام 2007 في الجدول أعلاه تمثل المتوسط العام لمعدل التغير السنوي للأعوام 2007-2017

جدول 14.4: ملخص النموذج وتقديرات المعاملات بين معدلات الطلاق الخام والسنة

المتغير التابع: معدلات الطلاق الخام

المتغيرات المستقلة	معاملات غير معيارية		المعامل المعياري	t	Sig.
	B	الخطأ المعياري	β		
الثابت	2971.709	1164.630		2.552	0.034
السنة	-1.474	0.579	-0.669	-2.547	0.034

المتغير المستقل: السنة

بالنظر إلى جدول 14.4 نجد أن قيمة معامل المرونة بلغت (-66.9%) وهي قيمة المعامل المعياري للمتغير المستقل وهي السنة (والتي يرمز لها β) وهي تدل على أن مرونة معدلات الطلاق الخام خلال الأعوام 2007-2017 كانت متوسطة وذات توجه سلبي. وبالتالي تؤكد أن التماسك الاجتماعي انه محذر بسبب أن المرونة متوسطة.

6.1.4 السؤال السادس: ما هو واقع التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017؟

جدول 15.4: توجهات المبحوثين حول مستوى التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017

المحاور	المتوسط	الخطأ المعياري في قيمة المتوسط	الانحراف المعياري	حالة الاستقرار
1. التدخل الخارجي	**8.44**	**0.14**	**1.27**	**منذر بشكل مرتفع**
1.5 التدخل الخارجي	**8.44**	**0.14**	**1.27**	**منذر بشكل مرتفع**
1. لا يوجد دعم وتمويل خارجي للأحزاب والفصائل الفلسطينية	8.88	0.25	2.25	منذر بشكل مرتفع
2. لا تعتمد موازنة القطاع الأهلي الفلسطيني في الغالب على التمويل الخارجي	9.66	0.19	1.74	منذر بشكل مرتفع جداً
3. لا يعتمد الاقتصاد الفلسطيني في الغالب على التمويل الخارجي	8.55	0.23	2.01	منذر بشكل مرتفع
4. لا تعتمد المشاريع الخاصة بحقوق المرأة والطفل تمويل خارجي	9.89	0.15	1.31	منذر بشكل مرتفع جداً
5. لا تتدخل الجهات المانحة في تحديد الاحتياجات من المشاريع	9.87	0.16	1.40	منذر بشكل مرتفع جداً
6. لا تتدخل الجهات المانحة في تحديد الأولويات من المشاريع	9.84	0.16	1.40	منذر بشكل مرتفع جداً
7. ليس جميع المشاريع الممولة من الخارج ملائمة للمجتمع الفلسطيني	7.50	0.22	1.97	منذر
8. لا يوجد أثر كبير للمشاريع الممولة على المجتمع الفلسطيني	6.00	0.24	2.15	محذر
9. ليست فاعلية المشاريع الممولة من الخارج كبيرة للمجتمع الفلسطيني	6.72	0.23	2.05	محذر بشكل مرتفع
10. لا يعتمد دعم الأسر الفقيرة من قبل الحكومة على تمويل خارجي	7.28	0.26	2.36	محذر بشكل مرتفع

بالنظر إلى الجدول 15.4 يلاحظ أن قيمة المتوسط الحسابي والذي يمثل قيمة مقياس الاستقرار وبناء على توجهات المبحوثين قد بلغ (8.44) وقيمة الخطأ المعياري لقيمة هذا المتوسط (0.14) والانحراف المعياري (1.27)، وبناء على ميزان الأوساط الحسابية المعتمد لمقياس الاستقرار تصنف

حالة التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني وبناء على توجهات المبحوثين على أنها منذر بشكل مرتفع. أما بالنسبة لتقييم المبحوثين لأسئلة محور التدخل الخارجي كانت ما بين محذر ومنذر بشكل مرتفع جداً (6.00–9.89). كان تقييم المبحوثين الأفضل مقارنة مع أسئلة المحور حول لا يوجد أثر كبير للمشاريع الممولة على المجتمع الفلسطيني (6.00)، الأسوء للسؤال الخاص لا تعتمد المشاريع الخاصة بحقوق المرأة والطفل التمويل الخارجي (9.89).

بالنظر إلى الجدول 16.4 أعلاه نجد أن نصيب الفرد من صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة قد ارتفع بشكل سنوي خلال الأعوام 2007–2016 بـ 3.08%، في المقابل انخفض معدل نسبة مساهمة صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة في إجمالي الدخل القومي بـ 4.48%.

جدول 16.4: أهم مؤشرات المساعدات والمنح خلال الأعوام 2007–2016

السنة	نصيب الفرد من صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة		صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات الرسمية المتلقاة		صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة من إجمالي الدخل القومي		المنح، باستثناء التعاون الفني	
	الأسعار الجارية للدولار الأمريكي	معدل التغير	الأسعار الجارية بالمليار دولار الأمريكي	معدل التغير	نسبة	معدل التغير	الأسعار الجارية بالمليار دولار الأمريكي	معدل التغير
2007	491.38	**3.08**	1.72	**6.15**	28.34	**-4.48**	1.63	**6.14**
2008	686.77	39.76	2.47	43.85	33.63	18.66	2.34	42.92
2009	763.78	11.21	2.83	14.48	36.25	7.79	2.65	13.50
2010	659.27	-13.68	2.51	-11.14	26.41	-27.14	2.34	11.71-
2011	619.99	-5.96	2.43	-3.10	21.71	-17.81	2.25	4.06-
2012	495.72	-20.04	2.01	-17.60	16.53	-23.86	1.86	17.34-
2013	624.13	25.91	2.60	29.72	19.08	15.46	2.46	32.36
2014	579.28	-7.19	2.49	-4.40	17.52	-8.18	2.35	4.39-
2015	423.15	-26.95	1.87	-24.79	13.01	-25.76	1.74	25.83-
2016	527.68	24.71	2.40	28.35	15.68	20.51	2.26	29.83

المصدر: البيانات المفتوحة للبنك الدولي (https://data.albankaldawli.org/23.05.2018)

ملاحظة: قيمة معدل التغير في العام 2007 لجميع المؤشرات في الجدول أعلاه تمثل المتوسط العام لمعدل التغير السنوي للأعوام 2007–2016

جدول 17.4: ملخص النموذج وتقديرات المعاملات بين نصيب الفرد من صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة والسنة

المتغير التابع: نصيب الفرد من صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة

المتغيرات المستقلة	معاملات غير معيارية		المعامل المعياري	t	Sig.
	B	الخطأ المعياري	β		
الثابت	4358.385	6227.943		0.700	0.507
السنة	−2.165	3.095	−0.256	−0.699	0.507

المتغير المستقل: السنة

بالنظر إلى جدول 17.4 نجد أن قيمة معامل المرونة بلغت (−25.6%) وهي قيمة المعامل المعياري للمتغير المستقل وهي السنة (والتي يرمز لها β) وهي تدل على أن مرونة التدخل الخارجي والتي يعكسه نصيب الفرد من صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة خلال الأعوام 2007−2016 كانت ضعيفة وذات توجه سلبي، وبالتالي تؤكد أن واقع التدخل الخارجي انه منذر بشكل مرتفع بسبب أن المرونة الضعيفة.

7.1.4 السؤال السابع: ما هي مقومات التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها للحد من هشاشة المجتمع الفلسطيني؟

بالنظر إلى الجدول 18.4 أعلاه يلاحظ أن المحور الخاص بإعادة هيكلة النظام الاقتصادي الفلسطيني حصلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية بناء على تقييم المبحوثين حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي للرتب لهذا المحور (4.53)، واحتلت المرتبة الثانية الحد من أثر الفساد (في القطاع الحكومي والقطاع الخاص) على الاقتصاد بمتوسط (5.41)، والمرتبة الثالثة إعادة هيكلة قطاع التعليم بما يتناسب مع السوق الفلسطيني (5.55).

أما موضوع تعزيز دور السوق الفلسطيني في تحديد معالم الاقتصاد الفلسطيني فقد احتل الترتيب الأخير من بين مقومات التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها للحد من هشاشة المجتمع الفلسطيني حيث بلغت قيمة متوسط الرتب لها (9.10).

جدول 18.4: مقومات التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها للحد من هشاشة المجتمع الفلسطيني ضمن الواقع في فلسطين خلال الأعوام 2007-2017

مقومات التنمية الاقتصادية	الرتب	متوسط الرتب	الخطأ المعياري في قيمة المتوسط	الانحراف المعياري
1. إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الفلسطيني	1	4.53	0.42	3.48
2. رفع كفاءة الصناعات الوطنية وتعزيز نظرية إحلال المنتج الفلسطيني على حساب المنتج المستورد	4	6.15	0.40	3.38
3. تعزيز دورة صناعة السياحة الدينية	13	8.96	0.50	4.15
4. توفير شبكات حماية للمزارع ودعم مستلزمات الإنتاج في القطاع الزراعي	8	6.90	0.46	4.02
5. إعادة هيكلة قطاع التعليم بما يتناسب مع السوق الفلسطيني	3	5.55	0.39	3.42
6. الحد من التجاوزات والانتهاكات بحق الاقتصاد الفلسطيني	6	6.21	0.39	3.27
7. رفع نصيب قطاع البحث العلمي في الجامعات من موازنة الحكومة	5	6.20	0.41	3.56
8. الحد من تدخلات الحكومة في منظومة الاقتصاد الفلسطيني	12	8.55	0.43	3.63
9. الحد من أثر الفساد (في القطاع الحكومي والقطاع الخاص) على الاقتصاد	2	5.41	0.41	3.52
10. تعزيز دور السوق الفلسطيني في تحديد معالم الاقتصاد الفلسطيني	14	9.10	0.40	3.40
11. سن التشريعات التي تلبي حاجات التّنمية الاقتصادية	7	6.52	0.51	4.33
12. تفعيل دور الحكومة في وضع السياسات الاقتصادية والبرامج التنموية	11	7.81	0.48	4.11
13. تطوير دور القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني	9	7.19	0.46	3.93
14. تعزيز قدرة الحكومة لاستغلال مواردها الطبيعية التي يحاصرها أو يصادرها الاحتلال	10	7.66	0.50	4.23

8.1.4 السؤال الثامن: ما هي مقومات التنمية السياسية المطلوب تحقيقها للحد من هشاشة المجتمع الفلسطيني؟

بالنظر إلى الجدول 19.4 يلاحظ أن المحور الخاص بإعادة هيكلة النظام السياسي الفلسطيني حصلت على المرتبة الأولى من حيث الأهمية بناء على تقييم المبحوثين حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي للرتب لهذا المحور (3.39)، واحتلت المرتبة الثانية تعزيز حماية واحترام حقوق الإنسان الفلسطيني (3.42)، والمرتبة الثالثة كل من ضمان مشاركة آمنة لجميع أفراد المجتمع في الحياة السياسية وتعزيز التداول الديمقراطي للسلطة من قبل الأحزاب والأطراف السياسية (3.65).

جدول 19.4: مقومات التنمية السياسية المطلوب تحقيقها للحد من هشاشة المجتمع الفلسطيني ضمن الواقع في فلسطين خلال الأعوام 2007-2017

مقومات التنمية السياسية	الرتب	المتوسط	الخطأ المعياري في قيمة المتوسط	الانحراف المعياري
1. إعادة هيكلة النظام السياسي الفلسطيني	1	3.39	0.26	2.18
2. ضمان مشاركة آمنة لجميع أفراد المجتمع في الحياة السياسية	3	3.65	0.23	1.94
3. تعزيز التنافسية بين الأحزاب الفلسطينية من خلال الانتخابات الحرة	6	4.59	0.22	1.91
4. تعزيز التداول الديمقراطي للسلطة من قبل الأحزاب والأطراف السياسية	3	3.65	0.24	2.08
5. تعزيز حماية واحترام حقوق الإنسان الفلسطيني	2	3.42	0.23	2.02
6. تعزيز مفهوم الانتماء للدولة على حساب الانتماء الحزبي	5	3.92	0.27	2.38
7. إخضاع كافة فئات المجتمع لسلطة الحكومة الفلسطينية دون تحيز لفئة معينة	7	5.20	0.27	2.26
8. أخرى	8	6.31	1.07	3.26

9.1.4 السؤال التاسع: ما هي مقومات التنمية الاجتماعية المطلوب تحقيقها للحد من هشاشة المجتمع الفلسطيني؟

جدول 20.4: مقومات التنمية الاجتماعية المطلوب تحقيقها للحد من هشاشة المجتمع الفلسطيني ضمن الواقع في فلسطين خلال الأعوام 2007-2017

مقومات التنمية الاجتماعية	الرتب	المتوسط	الخطأ المعياري في قيمة المتوسط	الانحراف المعياري
1. إحداث تغيير في البنية الاجتماعية في فلسطين	6	4.66	0.28	2.27
2. تعزيز مفهوم المواطنة/الهوية الفلسطينية من خلال تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة	1	2.53	0.22	1.93
3. سد الفجوات بين جميع فئات المجتمع	4	4.14	0.25	2.16
4. تعزيز فكرة تقبل الغير داخل المجتمع ولجميع فئات المجتمع الفلسطيني	3	3.73	0.24	2.06
5. إعطاء حرية للفرد الفلسطيني	2	3.62	0.24	2.06
6. توجيه كل البرامج والأنشطة من تعميق أواصر التماسك والاستقرار داخل الأسرة الفلسطينية	7	4.93	0.24	2.02
7. مقاومة المجتمع الفلسطيني للاستغلال ولتعارض المصالح لبعض فئات المجتمع	5	4.49	0.24	1.94
8. أخرى	8	7.30	1.51	2.71

بالنظر إلى الجدول 20.4 يلاحظ أن المحور الخاص بتعزيز مفهوم المواطنة/الهوية الفلسطينية من خلال تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة حصلت على المرتبة الأولى من حيث الأهمية بناء على تقييم المبحوثين حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي للرتب لهذا المحور (2.53)، واحتلت المرتبة الثانية إعطاء حرية للفرد الفلسطيني (3.62)، والمرتبة الثالثة تعزيز فكرة تقبل الغير داخل المجتمع ولجميع فئات المجتمع الفلسطيني (3.73).

2.4 اختبار فرضيات الدراسة

1.2.4 اختبار الفرضية الرئيسة الأولى

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة $0.05 \geq \propto$) بين هشاشة المجتمع الفلسطيني وبين محاور الاستقرار في فلسطين خلال الأعوام 2007-2017:

1. الاستقرار الاقتصادي
2. الاستقرار السياسي
3. التدخل الخارجي
4. الاستقرار الاجتماعي
5. تماسك المجتمع

ويتفرع عن هذه الفرضية خمس فرضيات فرعية هي:

1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة $0.05 \geq \propto$) بين هشاشة المجتمع الفلسطيني ومستوى الاستقرار الاقتصادي في فلسطين خلال الأعوام 2007-2017.

جدول 21.4: علاقة مقياس هشاشة المجتمع الفلسطيني بالاستقرار الاقتصادي في فلسطين

مقياس هشاشة المجتمع الفلسطيني	الاستقرار الاقتصادي في فلسطين
معامل بيرسن (Pearson Correlation)	0.704
مستوى المعنوية (α)	0.000
عدد الحالات (N)	80

يلاحظ من الجدول أعلاه انه توجد علاقة ارتباط طردية قوية بين هشاشة المجتمع الفلسطيني والاستقرار الاقتصادي حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما 0.704، حيث كان هناك فروق في قيم مقياس الدول الهشة تبعاً للفروق في قيم الاستقرار الاقتصادي وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من

قيمة α التي تبلغ قيمتها أقل من 0.05 حيث بلغت 0.000، وبذلك لا تعتمد الفرضية وتعتمد الفرضية البديلة.

2- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) بين هشاشة المجتمع الفلسطيني ومستوى الاستقرار السياسي في فلسطين خلال الأعوام 2007-2017.

جدول 22.4: علاقة مقياس هشاشة المجتمع الفلسطيني بالاستقرار السياسي في فلسطين

مقياس هشاشة المجتمع الفلسطيني	الاستقرار السياسي في فلسطين
معامل بيرسن (Pearson Correlation)	0.919
مستوى المعنوية (α)	0.000
عدد الحالات (N)	80

يلاحظ من الجدول أعلاه انه توجد علاقة ارتباط طردية قوية بين هشاشة المجتمع الفلسطيني والاستقرار السياسي حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما 0.919، حيث كان هناك فروق في قيم مقياس الدول الهشة تبعاً للفروق في قيم الاستقرار السياسي وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أقل من 0.05 حيث بلغت 0.000، وبذلك لا تعتمد الفرضية وتعتمد الفرضية البديلة.

3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) بين هشاشة المجتمع الفلسطيني وواقع التدخل الخارجي في فلسطين خلال الأعوام 2007-2017.

جدول 23.4: علاقة مقياس هشاشة المجتمع الفلسطيني بالتدخل الخارجي في فلسطين

مقياس هشاشة المجتمع الفلسطيني	التدخل الخارجي في فلسطين
معامل بيرسن (Pearson Correlation)	0.327
مستوى المعنوية (α)	0.003
عدد الحالات (N)	80

يلاحظ من الجدول أعلاه انه توجد علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين هشاشة المجتمع الفلسطيني والتدخل الخارجي حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما 0.327، حيث كان هناك فروق في قيم مقياس الدول الهشة تبعاً للفروق في قيم التدخل الخارجي وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أقل من 0.05 حيث بلغت 0.003، وبذلك لا تعتمد الفرضية وتعتمد الفرضية البديلة.

4- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) بين هشاشة المجتمع الفلسطيني ومستوى الاستقرار الاجتماعي في فلسطين خلال الأعوام 2007-2017.

جدول 24.4: علاقة مقياس هشاشة المجتمع الفلسطيني بالاستقرار الاجتماعي في فلسطين

مقياس هشاشة المجتمع الفلسطيني	الاستقرار الاجتماعي في فلسطين
معامل بيرسن (Pearson Correlation)	0.570
مستوى المعنوية (α)	0.000
عدد الحالات (N)	80

يلاحظ من الجدول أعلاه انه توجد علاقة ارتباط طردية متوسط بين هشاشة المجتمع الفلسطيني والاستقرار الاجتماعي حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بيهم 0.570، حيث كان هناك فروق في قيم مقياس الدول الهشة تبعاً للفروق في قيم الاستقرار الاجتماعي وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أقل من 0.05 حيث بلغت 0.000، وبذلك لا تعتمد الفرضية وتعتمد الفرضية البديلة.

5- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) بين هشاشة المجتمع الفلسطيني وواقع التماسك في المجتمع في فلسطين خلال الأعوام 2007-2017.

جدول 25.4: علاقة مقياس هشاشة المجتمع الفلسطيني بالتماسك في المجتمع في فلسطين

مقياس هشاشة المجتمع الفلسطيني	التماسك في المجتمع في فلسطين
معامل بيرسن (Pearson Correlation)	0.883
مستوى المعنوية (α)	0.000
عدد الحالات (N)	80

يلاحظ من الجدول أعلاه انه توجد علاقة ارتباط طردية قوية بين هشاشة المجتمع الفلسطيني والتماسك في المجتمع حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بينهما 0.883، حيث كان هناك فروق في قيم مقياس الدول الهشة تبعاً للفروق في قيم التماسك في المجتمع وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أقل من 0.05 حيث بلغت 0.000، وبذلك لا تعتمد الفرضية وتعتمد الفرضية البديلة.

2.2.4 اختبار الفرضية الرئيسة الثانية

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول هشاشة المجتمع الفلسطيني من خلال قراءة مستوى الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007–2017 تعزى للخصائص الديمغرافية للمبحوثين:

1. النوع الاجتماعي
2. العمر
3. المنطقة
4. المستوى التعليمي
5. الحالة الاجتماعية
6. عدد أفراد الأسرة
7. نوع التجمع
8. قطاع العمل
9. الدخل الشهري

ويتفرع عن هذه الفرضية تسع فرضيات فرعية هي:

1- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول هشاشة المجتمع الفلسطيني من خلال قراءة مستوى الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007–2017 تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

جدول 26.4: هشاشة المجتمع الفلسطيني والنوع الاجتماعي

	النوع الاجتماعي	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
هشاشة المجتمع الفلسطيني	ذكر	77.48	1	6.138	0.015
	أنثى	87.12	78		
	المجموع	78.69	79		

يلاحظ من الجدول أعلاه انه توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أقل من 0.05 حيث بلغت 0.015، وبذلك لا تعتمد الفرضية وتعتمد الفرضية البديلة.

2- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول هشاشة المجتمع الفلسطيني من خلال قراءة مستوى الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير العمر.

جدول 27.4: هشاشة المجتمع الفلسطيني والعمر

	العمر	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
هشاشة المجتمع الفلسطيني	35 سنة فأقل	94.55	3	5.814	0.001
	36 حتى 45 سنة	78.49	76		
	46 حتى 59 سنة	75.34	79		
	60 سنة فأكثر	82.43			
	المجموع	78.69			

يلاحظ من الجدول أعلاه انه توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أقل من 0.05 حيث بلغت 0.001، وبذلك لا تعتمد الفرضية وتعتمد الفرضية البديلة.

3- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول هشاشة المجتمع الفلسطيني من خلال قراءة مستوى الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير المنطقة.

جدول 28.4: هشاشة المجتمع الفلسطيني والمنطقة

	المنطقة	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
هشاشة المجتمع الفلسطيني	الضفة الغربية	79.63	1	2.210	0.141
	قطاع غزة	74.61	78		
	المجموع	78.69	79		

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.141، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

4- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول هشاشة المجتمع الفلسطيني من خلال قراءة مستوى الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

جدول 29.4: هشاشة المجتمع الفلسطيني والمستوى التعليمي

	المستوى التعليمي	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
هشاشة المجتمع الفلسطيني	بكالوريوس	78.57	2	0.443	0.643
	ماجستير	77.13	77		
	دكتوراه	79.82	79		
	المجموع	78.69			

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.643، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

5- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول هشاشة المجتمع الفلسطيني من خلال قراءة مستوى الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

جدول 30.4: هشاشة المجتمع الفلسطيني والحالة الاجتماعية

	الحالة الاجتماعية	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
هشاشة المجتمع الفلسطيني	أعزب	87.71	3	1.721	0.170
	متزوج	77.86	76		
	مطلق	82.94	79		
	منفصل	70.22			
	المجموع	78.69			

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.170، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

6- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول هشاشة المجتمع الفلسطيني من خلال قراءة مستوى الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة.

جدول 31.4: هشاشة المجتمع الفلسطيني وعدد أفراد الأسرة

	عدد أفراد الأسرة	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
هشاشة المجتمع الفلسطيني	5 أفراد فأقل	80.24	1	3.268	0.075
	6 أفراد فأكثر	75.07	78		
	المجموع	78.69	79		

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.075، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

7- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول هشاشة المجتمع الفلسطيني من خلال قراءة مستوى الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير نوع التجمع.

جدول 32.4: هشاشة المجتمع الفلسطيني ونوع التجمع

	نوع التجمع	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
هشاشة المجتمع الفلسطيني	حضر	78.34	2	0.847	0.433
	ريف	80.70	77		
	مخيم	69.88	79		
	المجموع	78.69			

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.433، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

8- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول هشاشة المجتمع الفلسطيني من خلال قراءة مستوى الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير قطاع العمل.

جدول 33.4: هشاشة المجتمع الفلسطيني وقطاع العمل

	قطاع العمل	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
هشاشة المجتمع الفلسطيني	حكومي	76.04	1	2.563	0.113
	أهلي	80.36	78		
	المجموع	78.69	79		

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.113، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

9- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول هشاشة المجتمع الفلسطيني من خلال قراءة مستوى الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير الدخل الشهري (شيكل).

جدول 34.4: هشاشة المجتمع الفلسطيني والدخل الشهري (شيكل)

	الدخل الشهري (شيكل)	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
هشاشة المجتمع الفلسطيني	3,000 فأقل	77.88	3	0.905	0.443
	3,001 حتى 6,000	79.33	76		
	6,001 حتى 9,000	81.11	79		
	أكثر من 9,000	75.60			
	المجموع	78.69			

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.443، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

3.2.4 اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول مستوى الاستقرار الاقتصادي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى للخصائص الديمغرافية للمبحوثين:

1. النوع الاجتماعي
2. العمر
3. المنطقة
4. المستوى التعليمي
5. الحالة الاجتماعية
6. عدد أفراد الأسرة
7. نوع التجمع
8. قطاع العمل
9. الدخل الشهري

ويتفرع عن هذه الفرضية تسع فرضيات فرعية هي:

1- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول مستوى الاستقرار الاقتصادي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

جدول 35.4: الاستقرار الاقتصادي في فلسطين والنوع الاجتماعي

الاستقرار الاقتصادي في فلسطين	النوع الاجتماعي	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
	ذكر	8.04	1	5.718	0.019
	أنثى	8.83	78		
	المجموع	8.14	79		

يلاحظ من الجدول أعلاه انه توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أقل من 0.05 حيث بلغت 0.019، وبذلك لا تعتمد الفرضية وتعتمد الفرضية البديلة.

2- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول مستوى الاستقرار الاقتصادي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير العمر.

جدول 36.4: الاستقرار الاقتصادي في فلسطين والعمر

	العمر	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
الاستقرار الاقتصادي في فلسطين	35 سنة فأقل	8.97	3	2.507	0.065
	36 حتى 45 سنة	8.03	76		
	46 حتى 59 سنة	7.98	79		
	60 سنة فأكثر	8.56			
	المجموع	8.14			

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.065، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

3- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول مستوى الاستقرار الاقتصادي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير المنطقة.

جدول 37.4: الاستقرار الاقتصادي في فلسطين والمنطقة

	المنطقة	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
الاستقرار الاقتصادي في فلسطين	الضفة الغربية	8.29	1	7.869	0.006
	قطاع غزة	7.51	78		
	المجموع	8.14	79		

يلاحظ من الجدول أعلاه انه توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أقل من 0.05 حيث بلغت 0.006، وبذلك لا تعتمد الفرضية وتعتمد الفرضية البديلة.

4- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول مستوى الاستقرار الاقتصادي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

جدول 38.4: الاستقرار الاقتصادي في فلسطين والمستوى التعليمي

	المستوى التعليمي	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
الاستقرار الاقتصادي في فلسطين	بكالوريوس	7.96	2	0.209	0.812
	ماجستير	8.21	77		
	دكتوراه	8.13	79		
	المجموع	8.14			

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.812، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

5- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول مستوى الاستقرار الاقتصادي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

جدول 39.4: الاستقرار الاقتصادي في فلسطين والحالة الاجتماعية

	الحالة الاجتماعية	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
الاستقرار الاقتصادي في فلسطين	أعزب	8.93	3	2.053	0.114
	متزوج	8.05	76		
	مطلق	9.14	79		
	منفصل	8.26			
	المجموع	8.14			

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.114، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

6- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول مستوى الاستقرار الاقتصادي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة.

جدول 40.4: الاستقرار الاقتصادي في فلسطين وعدد أفراد الأسرة

		المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
	عدد أفراد الأسرة	Mean	df	F	α
الاستقرار الاقتصادي في فلسطين	5 أفراد فأقل	8.32	1	6.332	0.014
	6 أفراد فأكثر	7.72	78		
	المجموع	8.14	79		

يلاحظ من الجدول أعلاه انه توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أقل من 0.05 حيث بلغت 0.014، وبذلك لا تعتمد الفرضية وتعتمد الفرضية البديلة.

7- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول مستوى الاستقرار الاقتصادي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير نوع التجمع.

جدول 41.4: الاستقرار الاقتصادي في فلسطين ونوع التجمع

		المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
	نوع التجمع	Mean	df	F	α
الاستقرار الاقتصادي في فلسطين	حضر	8.03	2	1.421	0.248
	ريف	8.42	77		
	مخيم	8.71	79		
	المجموع	8.14			

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.248، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

8- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول مستوى الاستقرار الاقتصادي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير قطاع العمل.

جدول 42.4: الاستقرار الاقتصادي في فلسطين وقطاع العمل

الاستقرار الاقتصادي في فلسطين	قطاع العمل	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
	حكومي	8.16	1	0.013	0.908
	أهلي	8.13	78		
	المجموع	8.14	79		

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.908، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

9- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول مستوى الاستقرار الاقتصادي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير الدخل الشهري.

جدول 43.4: الاستقرار الاقتصادي في فلسطين والدخل الشهري (شيكل)

الاستقرار الاقتصادي في فلسطين	الدخل الشهري (شيكل)	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
	3,000 فأقل	7.98	3	0.935	0.428
	3,001 حتى 6,000	8.19	76		
	6,001 حتى 9,000	8.36	79		
	أكثر من 9,000	7.89			
	المجموع	8.14			

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.428، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

4.2.4 اختبار الفرضية الرئيسة الرابعة

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول مستوى الاستقرار السياسي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى للخصائص الديموغرافية للمبحوثين:

1. النوع الاجتماعي
2. العمر
3. المنطقة
4. المستوى التعليمي
5. الحالة الاجتماعية
6. عدد أفراد الأسرة
7. نوع التجمع
8. قطاع العمل
9. الدخل الشهري

ويتفرع عن هذه الفرضية تسع فرضيات فرعية هي:

1- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول مستوى الاستقرار السياسي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

جدول 44.4: الاستقرار السياسي في فلسطين والنوع الاجتماعي

الاستقرار السياسي في فلسطين	النوع الاجتماعي	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
	ذكر	6.62	1	4.540	0.036
	أنثى	7.64	78		
	المجموع	6.75	79		

يلاحظ من الجدول أعلاه انه توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أقل من 0.05 حيث بلغت 0.036، وبذلك لا تعتمد الفرضية وتعتمد الفرضية البديلة.

2- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول مستوى الاستقرار السياسي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير العمر.

جدول 45.4: الاستقرار السياسي في فلسطين والعمر

	العمر	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
الاستقرار السياسي في فلسطين	35 سنة فأقل	8.69	3	4.954	0.003
	36 حتى 45 سنة	6.74	76		
	46 حتى 59 سنة	6.42	79		
	60 سنة فأكثر	6.87			
	المجموع	6.75			

يلاحظ من الجدول أعلاه انه توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أقل من 0.05 حيث بلغت 0.003، وبذلك لا تعتمد الفرضية وتعتمد الفرضية البديلة.

3- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول مستوى الاستقرار السياسي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير المنطقة.

جدول 46.4: الاستقرار السياسي في فلسطين والمنطقة

	المنطقة	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
الاستقرار السياسي في فلسطين	الضفة الغربية	6.83	1	0.932	0.337
	قطاع غزة	6.43	78		
	المجموع	6.75	79		

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.337، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

4- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول مستوى الاستقرار السياسي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

جدول 47.4: الاستقرار السياسي في فلسطين والمستوى التعليمي

	المستوى التعليمي	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
الاستقرار السياسي في فلسطين	بكالوريوس	6.56	2	0.176	0.839
	ماجستير	6.68	77		
	دكتوراه	6.84	79		
	المجموع	6.75			

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.839، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

5- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول مستوى الاستقرار السياسي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

جدول 48.4: الاستقرار السياسي في فلسطين والحالة الاجتماعية

	الحالة الاجتماعية	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
الاستقرار السياسي في فلسطين	أعزب	7.60	3	1.242	0.300
	متزوج	6.66	76		
	مطلق	8.00	79		
	منفصل	6.10			
	المجموع	6.75			

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.300، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

6- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول مستوى الاستقرار السياسي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة.

جدول 49.4: الاستقرار السياسي في فلسطين وعدد أفراد الأسرة

	عدد أفراد الأسرة	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
الاستقرار السياسي في فلسطين	5 أفراد فأقل	6.92	1	2.488	0.119
	6 أفراد فأكثر	6.37	78		
	المجموع	6.75	79		

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.119، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

7- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول مستوى الاستقرار السياسي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير نوع التجمع.

جدول 50.4: الاستقرار السياسي في فلسطين ونوع التجمع

	نوع التجمع	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
الاستقرار السياسي في فلسطين	حضر	6.81	2	1.521	0.225
	ريف	6.76	77		
	مخيم	5.01	79		
	المجموع	6.75			

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.225، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

8- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول مستوى الاستقرار السياسي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير قطاع العمل.

جدول 51.4: الاستقرار السياسي في فلسطين وقطاع العمل

الاستقرار السياسي في فلسطين	قطاع العمل	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
	حكومي	6.36	1	3.806	0.055
	أهلي	7.00	78		
	المجموع	6.75	79		

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.055، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

9- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول مستوى الاستقرار السياسي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير الدخل الشهري (شيكل).

جدول 52.4: الاستقرار السياسي في فلسطين والدخل الشهري (شيكل)

الاستقرار السياسي في فلسطين	الدخل الشهري (شيكل)	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
	3,000 فأقل	6.67	3	0.895	0.448
	3,001 حتى 6,000	6.77	76		
	6,001 حتى 9,000	7.09	79		
	أكثر من 9,000	6.40			
	المجموع	6.75			

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.448، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

5.2.4 اختبار الفرضية الرئيسة الخامسة

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول مستوى الاستقرار الاجتماعي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007–2017 تعزى للخصائص الديمغرافية للمبحوثين:

1. النوع الاجتماعي
2. العمر
3. المنطقة
4. المستوى التعليمي
5. الحالة الاجتماعية
6. عدد أفراد الأسرة
7. نوع التجمع
8. قطاع العمل
9. الدخل الشهري

ويتفرع عن هذه الفرضية تسع فرضيات فرعية هي:

1- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول مستوى الاستقرار الاجتماعي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007–2017 تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

جدول 53.4: الاستقرار الاجتماعي في فلسطين والنوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
	Mean	df	F	α
الاستقرار الاجتماعي في فلسطين				
ذكر	6.61	1	0.388	0.535
أنثى	7.02	78		
المجموع	6.66	79		

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.535، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

2- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول مستوى الاستقرار الاجتماعي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير العمر.

جدول 54.4: الاستقرار الاجتماعي في فلسطين والعمر

	العمر	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
الاستقرار الاجتماعي في فلسطين	35 سنة فأقل	9.07	3	4.933	0.003
	36 حتى 45 سنة	6.44	76		
	46 حتى 59 سنة	6.22	79		
	60 سنة فأكثر	7.44			
	المجموع	6.66			

يلاحظ من الجدول أعلاه انه توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أقل من 0.05 حيث بلغت 0.003، وبذلك لا تعتمد الفرضية وتعتمد الفرضية البديلة.

3- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول مستوى الاستقرار الاجتماعي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير المنطقة.

جدول 55.4: الاستقرار الاجتماعي في فلسطين والمنطقة

	المنطقة	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
الاستقرار الاجتماعي في فلسطين	الضفة الغربية	6.65	1	0.006	0.938
	قطاع غزة	6.69	78		
	المجموع	6.66	79		

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.938، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

4- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول مستوى الاستقرار الاجتماعي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

جدول 56.4: الاستقرار الاجتماعي في فلسطين والمستوى التعليمي

	المستوى التعليمي	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
الاستقرار الاجتماعي في فلسطين	بكالوريوس	7.13	2	0.530	0.591
	ماجستير	6.40	77		
	دكتوراه	6.75	79		
	المجموع	6.66			

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.591، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

5- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول مستوى الاستقرار الاجتماعي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

جدول 57.4: الاستقرار الاجتماعي في فلسطين والحالة الاجتماعية

	الحالة الاجتماعية	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
الاستقرار الاجتماعي في فلسطين	أعزب	6.86	3	0.154	0.927
	متزوج	6.66	76		
	مطلق	5.60	79		
	منفصل	6.00			
	المجموع	6.66			

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.927، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

6- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول مستوى الاستقرار الاجتماعي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة.

جدول 58.4: الاستقرار الاجتماعي في فلسطين وعدد أفراد الأسرة

	عدد أفراد الأسرة	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
الاستقرار الاجتماعي في فلسطين	5 أفراد فأقل	6.58	1	0.300	0.585
	6 أفراد فأكثر	6.84	78		
	المجموع	6.66	79		

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.585، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

7- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول مستوى الاستقرار الاجتماعي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير نوع التجمع.

جدول 59.4: الاستقرار الاجتماعي في فلسطين ونوع التجمع

	نوع التجمع	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
الاستقرار الاجتماعي في فلسطين	حضر	6.87	2	2.396	0.098
	ريف	5.86	77		
	مخيم	7.90	79		
	المجموع	6.66			

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.098، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

8- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول مستوى الاستقرار الاجتماعي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير قطاع العمل.

جدول 60.4: الاستقرار الاجتماعي في فلسطين وقطاع العمل

الاستقرار الاجتماعي في فلسطين	قطاع العمل	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
	حكومي	6.54	1	0.174	0.678
	أهلي	6.73	78		
	المجموع	6.66	79		

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.678، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

9- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول مستوى الاستقرار الاجتماعي الذي مرت به فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير الدخل الشهري (شيكل).

جدول 61.4: الاستقرار الاجتماعي في فلسطين والدخل الشهري (شيكل)

الاستقرار الاجتماعي في فلسطين	الدخل الشهري (شيكل)	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
	3,000 فأقل	6.60	3	1.036	0.382
	3,001 حتى 6,000	7.14	76		
	6,001 حتى 9,000	6.53	79		
	أكثر من 9,000	6.21			
	المجموع	6.66			

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.382، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

6.2.4 اختبار الفرضية الرئيسة السادسة

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول واقع تماسك المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017 تعزى للخصائص الديمغرافية للمبحوثين:

1. النوع الاجتماعي
2. العمر
3. المنطقة
4. المستوى التعليمي
5. الحالة الاجتماعية
6. عدد أفراد الأسرة
7. نوع التجمع
8. قطاع العمل
9. الدخل الشهري

ويتفرع عن هذه الفرضية تسع فرضيات فرعية هي:

1- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول واقع تماسك المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

جدول 62.4: تماسك المجتمع الفلسطيني والنوع الاجتماعي

مستوى المعنوية	اختبار	درجة الحرية	المتوسط الحسابي	النوع الاجتماعي	
α	F	df	Mean		
0.020	5.607	1	6.15	ذكر	تماسك المجتمع الفلسطيني
		78	7.40	أنثى	
		79	6.31	المجموع	

يلاحظ من الجدول أعلاه انه توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أقل من 0.05 حيث بلغت 0.020، وبذلك لا تعتمد الفرضية وتعتمد الفرضية البديلة.

2- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول واقع تماسك المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير العمر.

جدول 63.4: تماسك المجتمع الفلسطيني والعمر

	العمر	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
تماسك المجتمع الفلسطيني	35 سنة فأقل	7.84	3	2.715	0.051
	36 حتى 45 سنة	6.30	76		
	46 حتى 59 سنة	5.97	79		
	60 سنة فأكثر	6.65			
	المجموع	6.31			

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.051، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

3- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول واقع تماسك المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير المنطقة.

جدول 64.4: تماسك المجتمع الفلسطيني والمنطقة

	المنطقة	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
تماسك المجتمع الفلسطيني	الضفة الغربية	6.41	1	1.531	0.220
	قطاع غزة	5.85	78		
	المجموع	6.31	79		

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.220، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

4- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول واقع تماسك المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

جدول 65.4: تماسك المجتمع الفلسطيني والمستوى التعليمي

	المستوى التعليمي	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
تماسك المجتمع الفلسطيني	بكالوريوس	6.33	2	1.053	0.354
	ماجستير	5.98	77		
	دكتوراه	6.53	79		
	المجموع	6.31			

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.354، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

5- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول واقع تماسك المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

جدول 66.4: تماسك المجتمع الفلسطيني والحالة الاجتماعية

	الحالة الاجتماعية	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
تماسك المجتمع الفلسطيني	أعزب	7.55	3	2.175	0.098
	متزوج	6.20	76		
	مطلق	7.24	79		
	منفصل	4.45			
	المجموع	6.31			

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.098، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

6- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول واقع تماسك المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة.

جدول 67.4: تماسك المجتمع الفلسطيني وعدد أفراد الأسرة

	عدد أفراد الأسرة	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
تماسك المجتمع الفلسطيني	5 أفراد فأقل	6.50	1	2.661	0.107
	6 أفراد فأكثر	5.86	78		
	المجموع	6.31	79		

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.107، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

7- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول واقع تماسك المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير نوع التجمع.

جدول 68.4: تماسك المجتمع الفلسطيني ونوع التجمع

	نوع التجمع	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
تماسك المجتمع الفلسطيني	حضر	6.23	2	2.754	0.070
	ريف	6.75	77		
	مخيم	4.14	79		
	المجموع	6.31			

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.070، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

8- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول واقع تماسك المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير قطاع العمل.

جدول 69.4: تماسك المجتمع الفلسطيني وقطاع العمل

	قطاع العمل	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
تماسك المجتمع الفلسطيني	حكومي	5.89	1	3.529	0.064
	أهلي	6.57	78		
	المجموع	6.31	79		

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.064، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

9- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول واقع تماسك المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير الدخل الشهري (شيكل).

جدول 70.4: تماسك المجتمع الفلسطيني والدخل الشهري (شيكل)

	الدخل الشهري (شيكل)	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
تماسك المجتمع الفلسطيني	3,000 فأقل	6.43	3	0.510	0.676
	3,001 حتى 6,000	6.18	76		
	6,001 حتى 9,000	6.64	79		
	أكثر من 9,000	6.11			
	المجموع	6.31			

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.676، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

7.2.4 اختبار الفرضية الرئيسة السابعة

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول واقع التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017 تعزى للخصائص الديمغرافية للمبحوثين:

1. النوع الاجتماعي
2. العمر
3. المنطقة
4. المستوى التعليمي
5. الحالة الاجتماعية
6. عدد أفراد الأسرة
7. نوع التجمع
8. قطاع العمل
9. الدخل الشهري

ويتفرع عن هذه الفرضية تسع فرضيات فرعية هي:

1- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول واقع التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.

جدول 71.4: التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني والنوع الاجتماعي

	النوع الاجتماعي	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني	ذكر	8.43	1	0.025	0.874
	أنثى	8.50	78		
	المجموع	8.44	79		

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.874، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

2- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول واقع التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير العمر.

جدول 72.4: التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني والعمر

	العمر	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني	35 سنة فأقل	8.98	3	3.090	0.032
	36 حتى 45 سنة	8.83	76		
	46 حتى 59 سنة	8.00	79		
	60 سنة فأكثر	8.74			
	المجموع	8.44			

يلاحظ من الجدول أعلاه انه توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أقل من 0.05 حيث بلغت 0.032، وبذلك لا تعتمد الفرضية وتعتمد الفرضية البديلة.

3- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول واقع التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير المنطقة.

جدول 73.4: التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني والمنطقة

	المنطقة	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني	الضفة الغربية	8.41	1	0.174	0.678
	قطاع غزة	8.56	78		
	المجموع	8.44	79		

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.678، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

4- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول واقع التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

جدول 74.4: التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني والمستوى التعليمي

	المستوى التعليمي	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني	بكالوريوس	8.88	2	1.671	0.195
	ماجستير	8.12	77		
	دكتوراه	8.57	79		
	المجموع	8.44			

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.195، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

5- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول واقع التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

جدول 75.4: التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني والحالة الاجتماعية

	الحالة الاجتماعية	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني	أعزب	8.61	3	4.370	0.007
	متزوج	8.49	76		
	مطلق	4.20	79		
	منفصل	7.80			
	المجموع	8.44			

يلاحظ من الجدول أعلاه انه توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أقل من 0.05 حيث بلغت 0.007، وبذلك لا تعتمد الفرضية وتعتمد الفرضية البديلة.

6- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول واقع التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة.

جدول 76.4: التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني وعدد أفراد الأسرة

	عدد أفراد الأسرة	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني	5 أفراد فأقل	8.46	1	0.092	0.763
	6 أفراد فأكثر	8.37	78		
	المجموع	8.44	79		

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.763، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

7- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول واقع التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير نوع التجمع.

جدول 77.4: التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني ونوع التجمع

	نوع التجمع	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني	حضر	8.25	2	2.821	0.066
	ريف	9.03	77		
	مخيم	8.40	79		
	المجموع	8.44			

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.066، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

8- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول واقع التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير قطاع العمل.

جدول 78.4: التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني وقطاع العمل

التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني	قطاع العمل	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
	حكومي	8.27	1	0.840	0.362
	أهلي	8.54	78		
	المجموع	8.44	79		

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.362، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

9- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية (عند مستوى الدلالة 0.05 ≥∝) في توجهات المبحوثين حول واقع التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017 تعزى لمتغير الدخل الشهري (شيكل).

جدول 79.4: التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني والدخل الشهري (شيكل)

التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني	الدخل الشهري (شيكل)	المتوسط الحسابي	درجة الحرية	اختبار	مستوى المعنوية
		Mean	df	F	α
	3,000 فأقل	8.04	3	1.302	0.280
	3,001 حتى 6,000	8.79	76		
	6,001 حتى 9,000	8.33	79		
	أكثر من 9,000	8.17			
	المجموع	8.44			

يلاحظ من الجدول أعلاه انه لا توجد فروق بين قيم المتوسطات وذات دلالة إحصائية وذلك واضح من قيمة α التي تبلغ قيمتها أكبر من 0.05 حيث بلغت 0.280، وبذلك تعتمد الفرضية الصفرية.

الفصل الخامس

النتائج والاستنتاجات والتوصيات

1.5 ملخص نتائج الدراسة

تم التوصل إلى نتائج تعزز أهداف وأسئلة وفرضيات الدراسة، حيث سيتم عرض النتائج على بندين الأول سيتناول مستوى الهشاشة والاستقرار والبند الثاني سيتناول مقومات التنمية المستدامة التي ستحد من تلك الهشاشة.

1.1.5 مستوى الهشاشة والاستقرار

- بينت النتائج أن هشاشة المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017 قد وصلت إلى المستوى المحذر، وهذه النتيجة تتوافق مع نتائج الدول العربية المحيطة في فلسطين في تقرير الدول الهشة 2018، حيث تقع فلسطين بين الأردن ولبنان. (انظر ملحق 06) وقد كان لمستوى التدخل الخارجي والاستقرار الاقتصادي الأثر الأكبر لارتفاع مستوى الهشاشة في المجتمع الفلسطيني، وصل مستوى التدخل الخارجي إلى مستوى منذر بشكل مرتفع مقابل أن مستوى الاستقرار الاقتصادي قد بلغ مستوى المنذر، أما مستوى الاستقرار السياسي كان اقل حدة مقارنة مع المحورين السابقين ولكن ليس بالجيد حيث بلغ مستوى المحذر بشكل مرتفع. أما الاستقرار الاجتماعي والتماسك في المجتمع الفلسطيني كان لهما الأثر في تقليل الحدة في ارتفاع الهشاشة في المجتمع الفلسطيني فقد كان مستواها قد وصل إلى حد المحذر.
- عند فحص العلاقة الترابطية بين مقياس الدول الهشة وبين المحاور الخمسة بينت النتائج أن اعلى قيمة لمعامل الارتباط كان بين مقياس الدول الهشة وبين محور الاستقرار السياسي وقد كانت العلاقة قوية، تلاها الارتباط مع محور التماسك في المجتمع الفلسطيني وقد كانت العلاقة قوية، ثم الارتباط مع محور الاستقرار الاقتصادي وقد كانت العلاقة قوية. وقد كانت العلاقة الترابطية متوسطة مع محور الاستقرار الاجتماعي، وقد كانت العلاقة الترابطية ضعيفة مع محور التدخل الخارجي.
- كان هناك تباين في قيمة مستوى الهشاشة بين المبحوثين تبعا لمتغير الجنس، والعمر، وحجم الأسرة. أما باقي المتغيرات لم يكن هناك أي تباين عند قياس مستوى الهشاشة.

- بشكل عام، كانت مستويات اغلبيه المؤشرات مرتفعة وتسبب ذلك في ارتفاع مستوى الهشاشة، وسيتم تناول أكثر المؤشرات الرئيسية والفرعية والتي كان لها الأثر في ذلك ولكل محور على حدى.

1.1.1.5 مستوى الاستقرار الاقتصادي

- كان للواقع الاقتصادي كمؤشر رئيسي أثر على الاستقرار الاقتصادي حيث كان مستواه منذر بشكل مرتفع، وتأثر بواقع المناخ الاستثماري، والتضخم بالأسعار، وتكاليف السلع والخدمات الأساسية.
- أما المؤشر الرئيسي الخاص بتكافؤ الفرص للقطاعات الاقتصادية فقد كان اقل حدة علما بان مستواه كان منذر، وقد تأثر بتكافؤ فرص التدريب الوظيفي، وممارسات التوظيف في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- أما بالنسبة لمؤشرات هجرة الأدمغة فقد كان أثره اعلى من أثر تكافؤ الفرص على الاستقرار الاقتصادي، وقد تأثرت هجرة الأدمغة بالبطالة وقلة العائد المالي لهم، وقلة حجم الإنفاق على البحث العلمي، إضافة إلى عدم قيام الحكومات في خلق مناخ مناسب لهم، والاستفادة من الخبرات والمهارات في غياب التخطيط العلمي السليم.
- كانت مرونة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2007-2017 ضعيفة وهذا يعكس مرونة الاقتصاد الفلسطيني الضعيف.
- بينت النتائج أن مساهمة القطاع الزراعي والصناعي خلال الأعوام 2007-2017 في الاقتصاد الفلسطيني تتناقص بشكل سنوي. في المقابل مساهمة قطاع الخدمات تتزايد بشكل سنوي.
- كان هناك تباين في قيمة مستوى الاستقرار الاقتصادي بين المبحوثين تبعا لمتغير الجنس، والعمر، والمنطقة (الضفة الغربية، قطاع غزة)، وحجم الأسرة. أما باقي المتغيرات لم يكن هناك أي تباين عن قياس الاستقرار الاقتصادي.

2.1.1.5 مستوى الاستقرار السياسي

- تأثر الاستقرار السياسي بالمؤشر الرئيسي الخاص بشرعية الحكومة بمستوى محذر، وتأثرت شرعية الحكومة بمؤشر عملية الانتقال السلمي للسلطة، وبمؤشر تكافؤ الفرص للأحزاب والفصائل.

- أما المؤشر الرئيسي الخاص بالخدمات العامة كان أكثر حدة علما بان مستواه كان منذر، وقد تأثر بملائمة تكاليف السكن لقدرات فئات المجتمع الفلسطيني، وتغطية نظام الصرف الصحي لجميع التجمعات، ملاءمة الخدمات الصحية للاحتياجات.
- أما بالنسبة لمؤشر حقوق الإنسان وسيادة القانون فقد كان مستواه محذر، وقد تأثر بمؤشر الاعتقالات التعسفية ومؤشر خضوع المحكومين والموقوفين لنفس الظروف.
- كانت مرونة مؤشر عدد الشكاوى من العنف أثناء التوقيف خلال الأعوام 2007-2017 ضعيفة وهذا يعكس مرونة مؤشر حقوق الإنسان وهي أحد المؤشرات الرئيسية للاستقرار السياسي.
- كان هناك تباين في قيمة مستوى الاستقرار السياسي بين المبحوثين تبعا لمتغير الجنس، والعمر، وحجم الأسرة. أما باقي المتغيرات لم يكن هناك أي تباين عند قياس مستوى الاستقرار السياسي.

3.1.1.5 مستوى الاستقرار الاجتماعي

- الضغوط الديموغرافية هي المؤشر الوحيد والخاص بالاستقرار الاجتماعي حيث كان مستواه محذر، وتأثر بمؤشر وجود خطط الطوارئ للتعامل مع الكوارث الطبيعية، وبمؤشر وجود سياسات وممارسات بيئية سليمة.
- كانت مرونة العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة منذ الميلاد خلال الأعوام 2007-2017 متوسطة وهذا يعكس مرونة مؤشر الضغوط الديموغرافية وبالتالي الاستقرار الاجتماعي.
- كان هناك تباين في قيمة مستوى الاستقرار الاجتماعي بين المبحوثين تبعا لمتغير العمر فقط. أما باقي المتغيرات لم يكن هناك أي تباين عند قياس مستوى الاستقرار الاجتماعي.

4.1.1.5 واقع التماسك في المجتمع الفلسطيني

- كان للمؤشر الرئيسي الخاص بجهاز الأمن الأثر على التماسك في المجتمع الفلسطيني حيث كان مستواه محذر، وتأثر بمؤشر وجود فصائل مسلحة تعمل ضد الحكومة، وبمؤشر وجود مجموعات مسلحة خارجة عن القانون.
- أما المؤشر الرئيسي الخاص بالنخب الحزبية فقد كان أكثر حدة علما بان مستواه كان منذر، وقد تأثر بالكراهية التي تبث من خلال وسائل إعلام الأحزاب، وتمركز القرار والسلطة داخل الأحزاب بأيدي قادة الأحزاب.

- أما بالنسبة لمؤشر النزاعات العائلية فقد كان مستواه محذر بشكل منخفض، وقد تأثر بمؤشر التعصب والعنف العائلي ومؤشر تعويض المتضررين من النزاعات العائلية.
- كانت مرونة مؤشر معدلات الطلاق الخام خلال الأعوام 2007-2017 متوسطة وهذا يعكس مرونة التماسك في المجتمع الفلسطيني.
- كان هناك تباين في قيمة مستوى تماسك المجتمع الفلسطيني بين المبحوثين تبعا لمتغير الجنس فقط. أما باقي المتغيرات لم يكن هناك أي تباين عند قياس مستوى تماسك المجتمع الفلسطيني.

5.1.1.5 واقع التدخل الخارجي

- وهو مؤشر واحد رئيسي ويحمل نفس الاسم التدخل الخارجي وقد كان مستواه منذر بشكل مرتفع، وتأثر بمؤشر التدخل في مشاريع المرأة والطفل، والتدخل في تحديد الاحتياجات والأولويات من المشاريع.
- كانت مرونة نصيب الفرد من صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة خلال الأعوام 2007-2017 ضعيفة وهذا يعكس مرونة المساعدات الإنمائية الرسمية، ويعكس حجم أثر التدخلات بحجم تلك المساعدات.
- كان هناك تباين في قيمة مستوى التدخل الخارجي بين المبحوثين تبعا لمتغير العمر، والحالة الاجتماعية. أما باقي المتغيرات لم يكن هناك أي تباين عند قياس مستوى التدخل الخارجي.

2.1.5 مقومات التنمية المستدامة المطلوب تحقيقها للحد من مستوى الهشاشة

1.2.1.5 مقومات التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها للحد من مستوى الهشاشة

- بهدف الحد من هشاشة المجتمع وإحداث تنمية اقتصادية كأحد أبعاد التنمية المستدامة بينت نتائج الدراسة أن اهم خمس إجراءات يجب القيام بها للحد من الهشاشة حسب الترتيب، أهمها إعادة هيكلة النظام الاقتصادي الفلسطيني، تلاها الحد من اثر الفساد (في القطاع الحكومي والقطاع الخاص) على الاقتصاد، ثم إعادة هيكلة قطاع التعليم بما يتناسب مع السوق الفلسطيني، ثم رفع كفاءة الصناعات الوطنية وتعزيز نظرية إحلال المنتج الفلسطيني على حساب المنتج المستورد، والخامسة كانت رفع نصيب قطاع البحث العلمي في الجامعات من موازنة الحكومة.

2.2.1.5 مقومات التنمية السياسية المطلوب تحقيقها للحد من مستوى الهشاشة

- بهدف الحد من هشاشة المجتمع وإحداث تنمية سياسية كأحد أبعاد التنمية المستدامة، بينت نتائج الدراسة أن اهم خمسة إجراءات يجب القيام بها للحد من الهشاشة حسب الترتيب، أولها إعادة هيكلة النظام السياسي الفلسطيني، تلاها تعزيز حماية واحترام حقوق الإنسان الفلسطيني، ثم ضمان مشاركة آمنة لجميع أفراد المجتمع في الحياة السياسية، ثم تعزيز التداول الديمقراطي للسلطة من قبل الأحزاب والأطراف السياسية، والإجراء الخامس كان تعزيز مفهوم الانتماء للدولة على حساب الانتماء الحزبي.

3.2.1.5 مقومات التنمية الاجتماعية المطلوب تحقيقها للحد من مستوى الهشاشة

- بهدف الحد من هشاشة المجتمع وإحداث تنمية اجتماعية كأحد أبعاد التنمية المستدامة، بينت نتائج الدراسة أن اهم خمسة إجراءات يجب القيام بها للحد من الهشاشة حسب الترتيب، أولها تعزيز مفهوم المواطنة/الهوية الفلسطينية من خلال تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، تلاها إعطاء حرية للفرد الفلسطيني، ثم تعزيز فكرة تقبل الغير داخل المجتمع ولجميع فئات المجتمع الفلسطيني، ثم سد الفجوات بين جميع فئات المجتمع، والإجراء الخامس مقاومة المجتمع الفلسطيني للاستغلال ولتعارض المصالح لبعض فئات المجتمع.

2.5 الاستنتاجات

- حجم الضغوط التي تعرض لها المجتمع الفلسطيني والدولة الفلسطينية خلال الأعوام 2007-2017 على شكل تدخلات خارجية كان من أكثر الأسباب التي أدت إلى ارتفاع هشاشة المجتمع الفلسطيني والتي انعكست على مستوى الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وبالتالي انعكست على عجلة التنمية في فلسطين.
- هيكلية النظام الاقتصادي الفلسطيني والذي تم ترسيخه من خلال الاعتماد على منظومة من المساعدات الإنمائية التي عززت من طرفها نظام السوق الحر أو السوق المفتوح والتي أثبتت فشلها في إدارة الاقتصاد الفلسطيني بما يتناسب مع الصدمات التي يتعرض لها المجتمع الفلسطيني إما من خلال الاحتلال الذي يسعى كل يوم لتدمير المنظومة الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، أو من خلال منظومة الاقتصاد العالمي والقائمة على هيمنة الاقتصاديات الكبرى والتي يعزز تبعية المنظومات الصغيرة. وذلك أكده مستوى الاستقرار الاقتصادي خلال

الأعوام 2007–2017 والمطالبة بضرورة إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني كشرط لإحداث تنمية اقتصادية في فلسطين.

- قوة الترابط التي بينتها النتائج بين الاستقرار السياسي في فلسطين وهشاشة الدولة خلال الأعوام 2007–2017 أكده للاستنتاجين أعلاه، فقد تعرضت المنظومة السياسية في فلسطين إلى صدمات داخلية وخارجية (من جهة عدوان شرس من قبل الاحتلال على قطاع غزة والضفة الغربية، ومن جهة أخرى انقسام داخلي)، دفعت هذه الصدمات إلى دعوة الكثيرين لإعادة النظر في هيكلية النظام السياسي في فلسطين ليكون السد المنيع لامتصاص هذه الصدمات.
- كان للاستقرار الاجتماعي والتماسك في المجتمع الفلسطيني الأثر الكبير في تقليل حدة الهشاشة في الدولة، حيث انهما وخلال الأعوام 2007–2017 ساعد وبشكل نسبي في امتصاص الصدمات الداخلية والخارجية التي تعرض لها المجتمع والدولة الفلسطينية. فمن جهة المقاومة الاجتماعية (أن صح التعبير) والتماسك المجتمعي لشراسة العدوان الذي تعرض له المجتمع من الكيان الصهيوني ما هو إلا دليل على المرونة العالية والقادرة على امتصاص هذا العدوان. ومن جهة أخرى لعباً دوراً كبيراً لا يمكن تجاهله في مقاومة محاولات ترسيخ الفصل الذي تغذيه جهات خارجية وداخلية وتدس السم بالعسل لفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة وتعزز من هشاشة المجتمع الفلسطيني والدولة الفلسطينية.
- بالنظر إلى مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الأعوام 2007–2017، نصف الاقتصاد بانه اقتصاد خدماتي وليس زراعي ولا صناعي، وهذا الاقتصاد قدرته على الاستدامة والمقاومة والتصدي للصدمات ضعيفة في حال الحديث عن منظومات اقتصادية عملاقة لا يمكن مواكبتها. وكان هذا واضح من أثر واقع المناخ الاستثماري والتضخم وتكافؤ الفرص والتي ترتب عليها مستوى منذر بشكل مرتفع للواقع الاقتصادي والذي انعكس على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما يعكس ضعف الاقتصاد الفلسطيني.
- إن عدم إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية بضمان تكافؤ الفرص للأحزاب والفصائل، ومواءمة تكاليف الخدمات العامة المقدمة مع احتياجات وطاقات المجتمع والحد من بعض الانتهاكات لحقوق الإنسان، الأثر في حالة عدم الاستقرار السياسي في فلسطين خلال الأعوام 2007–2017. ومن هناك كانت الدعوة لضمان مشاركة الجميع في الحياة السياسية، وتعزيز تداول السلطة، وتعزيز الانتماء للدولة على حساب الانتماء الحزبي.
- كان هناك تأثير واضح للسياسات والممارسات والخطط الخاصة بالضغوط الديموغرافية على مستوى الاستقرار الاجتماعي.

- على الرغم من أن التماسك في المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007–2017 كان له الأثر الإيجابي والقوي للحد من هشاشة الدولة إلا أنه تأثر بظاهرة انتشار السلاح، وبالكراهية التي تبث من قبل وسائل إعلام الأحزاب وسيطرة قادة الأحزاب على القرار داخل الأحزاب، إضافة إلى التعصب والعنف العائلي. ومن هنا جاءت الدعوة لتعزيز مفهوم المواطنة لمقاومة تلك الآثار وتغليب المصلحة العامة وتعزيز الحريات وضرورة تقبل الغير داخل المجتمع.
- أما على مستوى التدخل الخارجي، فقد كان لتدخل المانحين ومقدمي المساعدات في المشاريع المقدمة لمكونين أساسيين في المجتمع الفلسطيني وهما المرأة والطفل ولم تكتفي بذلك فاعتبارهم أنفسهم وصايا عن المجتمع لمستوى التدخل في تحديد الاحتياجات والأولويات للمشاريع المقدمة له. وخاصة أن الدراسة أكدت أن العلاقة المتزايدة بين المعونة والنمو تتخذ مسارا منحنيا.

3.5 التوصيات

- ضرورة قيام الوزارات والمؤسسات الحكومية وخاصة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمؤسسات غير الحكومية المتخصصة ببحوث التنمية المستدامة بقياس مستوى الهشاشة للمجتمع الفلسطيني ولدولة فلسطين وبشكل سنوي. لضمان مراقبة مستوى الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في فلسطين من خلال مقياس الدول الهشة.
- ضرورة إعادة النظر في هيكلية النظام الاقتصادي الفلسطيني ولكن يجب مراعاة الدور المحوري للحكومة لتكون قادرة على التدخل لمنع السوق من تحديد معالم النظام كما يجب أن يرتكز على كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاعين الصناعي والزراعي. وكل ذلك بهدف تعزيز مرونة الاقتصاد الفلسطيني ولخلق حالة من الاستقرار، وبذلك يمكن الحصول على تنمية اقتصادية مستدامة في المجتمع الفلسطيني ودولة فلسطين، وبالتالي الحد من الهشاشة.
- إعادة هيكلية النظام السياسي الفلسطيني تكون ركيزته حماية واحترام حقوق الإنسان الفلسطيني، وبمشاركة آمنة لجميع أفراد المجتمع في الحياة السياسية، ويعزز التداول الديمقراطي للسلطة ومفهوم الانتماء للدولة على حساب الانتماء الحزبي. وبذلك يكون سد منيع للصدمات الخارجية والداخلية التي يتعرض لها المجتمع، ويحافظ على الاستقرار السياسي ويضمن إحداث تنمية سياسية مستدامة في المجتمع الفلسطيني ودولة فلسطين، وبالتالي يحد من هشاشته.

- لضمان إحداث تنمية اجتماعية مستدامة ولضمان الحد من هشاشة الدولة والمجتمع الفلسطيني، يجب أن تكون الهوية الفلسطينية ومفهوم المواطنة هي الغالب في كل الممارسات، ولا يتم ذلك إلا من خلال خلق بيئة قانونية تجرم كل من يخرج عن هذا المفهوم وخاصة في الأطر الحزبية والفصائلية، ومن خلال تعزيز فكرة تقبل الغير داخل المجتمع ولجميع فئات المجتمع الفلسطيني ومقاومة المجتمع الفلسطيني للاستغلال وتعارض المصالح لبعض فئات المجتمع.
- لتعزيز تماسك المجتمع الفلسطيني لا بد من القيام بمجموعة من الإجراءات الجريئة وخاصة الحد من ظاهرة انتشار السلاح غير الموجه إلى الاحتلال، ومقاومة المجتمع لظاهرة بث الكراهية التي تقوم بها وسائل الإعلام التابعة للأحزاب والفصائل، وتعزيز مفهوم اللامركزية داخل الأحزاب الفلسطينية، ومقاومة التعصب والعنف العائلي. بالتالي يكون المجتمع متماسك وقادر على التصدي لأي هجمة على مكوناته وبالتالي الحد من هشاشته.
- رفض أي مساعدات مشروطة والتصدي وبقوة لأي تدخل خارجي وبجميع أشكاله وأنواعه في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الفلسطينية وبالتالي منع هذه المطرقة من الطرق على هذا المجتمع الذي ضحى بالغالي والنفيس للتحرر من الاحتلال والحصول على دولة بسيادة كاملة على جميع مواردها الطبيعية والبشرية وعدم التبعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للأطراف الأخرى، وبالتالي الحد من هشاشة المجتمع الفلسطيني.

المراجع

المراجع العربية:

1. كرم، أ. 1991: اقتصاديات التخلف والتنمية. مركز الإنماء القومي. مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع. عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.
2. العيسوي، ا. 2001: التنمية في عالم متغير، الطبعة الثانية. دار الشروق، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
3. هاجن، ا. 1988: اقتصاديات التنمية. (جورج خوري، مترجم). مركز الكتب الأردني، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية. ص 24.
4. نصر، ر. 2004: رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، سوريا، ص 5.
5. الحبيب، ف. 1998: التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية. مركز التميز لعلوم الإدارة والحاسب، السعودية، ص 108.
6. دوجلاس، م. 2000: مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، جمهورية مصر العربية. ص17، ص 63.
7. قرم، ج. 1997: التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي–حالة العالم العربي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سلسلة دراسات التنمية البشرية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. رقم 6، ص 3.
8. الأمم المتحدة، 1998: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية الحضرية في منطقة الإسكوا، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
9. المجتمعات الأوروبية، 2009: التقرير الأوروبي حول التنمية لعام 2009، التغلب على الهشاشة في أفريقيا، مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة، المعهد الجامعي الأوروبي، سان دومينيكو دي فيسولي، إيطاليا. ص 11، ص 16، ص 31، ص 71، ص 74.
10. تشومسكي، ن. 2007: الدول الفاشلة، إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ص 137.
11. عبد المنعم، هـ. 2012: أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين. صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة ص 3.
12. هاشم، م. 2008: الانسجام الثقافي شروط التنمية الراشدة–إشكالية التنمية ووسائل النهوض، مركز البحوث والدراسات. الدوحة، قطر، ص 28.

13. بخاري، ع. 2017: التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية. ص 50.
14. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018: أداء الاقتصاد الفلسطيني، 2017، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. رام الله – فلسطين.

رسائل الماجستير والدكتوراه:

15. حملاوي، أ. 2014: دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، جامعة محمد خيضر –بسكرة، الجزائر. ص 47، ص 48.
16. زرنوح، ي. 2006: إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر –دراسة تقييمية. جامعة الجزائر. الجزائر.
17. عصماني. خ، عمومن غ. 2013: إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر. جامعة قاصدي مرباح – ورقلة. الجزائر.
18. فاتح، ك. 2012: دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية. جامعة وهران، الجزائر. ص 75.
19. أبو علي، ن. 2010: التنمية المستدامة في العمارة التقليدية. جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية. ص 47.
20. صالي، م. 2016: تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر. جامعة وهران، الجزائر. ص 35.

المجلات والدوريات:

21. العنبر، أ. محمد، أ. 2014: مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة. مجلة حولية المنتدى، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة، المجلد 1، العدد 19، ص ص 157–188.
22. بوعافية، م، 2016: الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات، الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، العدد 15، ص 309، ص 310.
23. ناصر، ع. 2014: أزمات ومرتكزات الاستقرار في المجتمعات العربية. الجامعة المستنصرية. العراق، مجلة السياسية والدولية، الإصدار 25، ص ص 218–241.

المؤتمرات وورش العمل:

24. عبد الفضيل، م. 2007: إشكالية العلاقة بين "عمليات التنمية" وغياب الاستقرار في مجتمعات مضطربة. التنمية في مجتمعات غير مستقرة، 15-2006/11/16، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، مؤسسة "انتراك – لندن". بيروت، لبنان. ص ص 21-26.
25. غانم، س. 2013: معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي "دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية". مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي، جامعة قالمة 03-2012/12/04، الجزائر.
26. سلامي، أ. 2016: إشكاليات التنمية العربية في ظل النظام العالمي الجديد، مؤتمر العلمي الرابع حول: مراكز البحوث العربية والتنمية والتحديث نحو حراك بحثي وتغير مجتمعي 1-2015/12/2، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة (اليسكو) -معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
27. الزبيدي، و. 2007: التنمية في ظل تعثر بناء الدولة والتفسخ المجتمعي. التنمية في مجتمعات غير مستقرة، 15-2006/11/16، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، مؤسسة "انتراك – لندن". بيروت، لبنان. ص ص 93-110.
28. الحمش، م. 2007: مقاربة كلية للواقع العربي على ضوء العلاقة بين التنمية والاستقرار. التنمية في مجتمعات غير مستقرة، 15-2006/11/16، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، مؤسسة "انتراك – لندن". بيروت، لبنان. ص ص 111-139.
29. عماري، ع. 2008: إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها. المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة 7-2008/04/8، جامعة فرحات عباس، مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورومغاربي. الجزائر.

المصادر الأجنبية:

30. The Fund for Peace, 2017: Fragile States Index and CAST Framework Methodology. The Fund for Peace (FFP). USA,Washington, D.C.
31. Messner, J. 2017: The Fragile States Index. The Fund for Peace (FFP), Foreign Policy magazine. USA,Washington, D.C.
32. Mata, J. Ziaja, S. 2009: Users' Guide on Measuring Fragility, German Development Institute/ United Nations Development Programme. Bonn, Germany. P 2, P P 25-26, P 30.
33. Woodrow Wilson Center, 2009: Engaging Fragile States, an International Policy Primerm, Lessons from Recent Research and

Practice, By Michael Lund, Project on Leadership & Building State Capacity. UAS,Washington, D.C.
34. Chandy, L. Seidel, B. *et al.* 2016: Aid effectiveness in fragile states How bad is it and how can it improve?, Global Economy and Development at Brookings, series number 5, 2016 USA,Washington, D.C.

المواقع الإلكترونية:

35. https://data.albankaldawli.org/ 10.06.2018
36. http://www.pcbs.gov.ps/ 03.06.2018
37. http://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2016/07/27/15/22/How-the-IMF-Promotes-Global-Economic-Stability 20.02.2017
38. http://www.dampress.net/mobile/?page=show_det&category_id=48&id=73497 20.02.2017
39. http://nsdsguidelines.paris21.org/ar/node/291 01.02.2018
40. https://ar.wikipedia.org/wik/(اقتصاد)_مرونة 05.04.2018
41. http://www.zoology.ubc.ca/bdg/pdfs_bdg/2013/Holling%201973.pdf 11.07.2018
42. http://www.moqatel.com/openshare/default.htm 08.02.2018
43. https://ar.wikipedia.org /wiki/النظرية_البنائية_الوظيفية 20.02.2017
44. http://www.uomisan.edu.iq/library/detail_library.php?recordID=103 22.04.2018
45. http://www.alukah.net/Books/Files/Book_6365/BookFile/elktab%20w.docx
46. https://www.raialyoum.com/index.php 01.06.2018
47. http://www.un.org/ar/millenniumgoals/bkgd.shtml 22.06.2018
48. https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/ 22.06.2018
49. https://ar.wikipedia.org/wiki/ مؤشر_الدول_الهشة 15.02.2018
50. https://political-encyclopedia.org/dictionary/ الدولة%20الفاشلة 15.02.2018
51. http://www.uomisan.edu.iq/library/admin/book/82259074738.pdf 22.06.2018

الملاحق

ملحق رقم (01): رسالة جامعة القدس لتسهيل مهمة

بسم الله الرحمن الرحيم

معهد التنمية المستدامة

Institute of Sustainable Development

2018/4/18

لـمن يـهمـه الأمـر

الموضوع: تسهيل مهمه

تحية طيبة وبعد،،

يفيد برنامج بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية – جامعة القدس بأن **الطالب معن أحمد فوزي سلحب الرقم الجامعي (21510032)** هو أحد طلبة معهد التنمية المستدامة في جامعة القدس ويقوم حالياً بإعداد دراسة بحثية بعنوان:

"مقومات التنميه للمجتمعات الهشه – دراسة حالة إمكانية إحداث تنمية في فلسطين من خلال قراءة واقع الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي (2007-2017)"

وعليه يرجى مساعدته بالحصول على المعلومات اللازمة لهذه الدراسة بما تسمح أنظمتكم به، علماً بأن المعلومات والبيانات التي يحصل عليها الطالب تعامل بسرية تامه ولأغراض البحث العلمي فقط، وقد أعطي هذه الشهادة بناء على طلبه.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير،،،

د. عزمي الأطرش

مدير المعهد

Jerusalem – Abu Deis
Tel / Fax: 009722790345
P.O.Box: 51000, 20002
email: Info@srd.alquds.edu

القدس- أبوديس
تلفاكس 009722790345
ص.ب: 51000 او 20002
البريد الالكتروني: Info@srd.alquds.edu

ملحق رقم (02): الاستمارة بعد التحكيم

جامعة القدس
Al-Quds University

اختي الفاضلة / اخي الفاضل:

تحية طيبة وبعد:

يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان "***مقومات التنمية للمجتمعات الهشة- دراسة حالة إمكانية إحداث تنمية في فلسطين من خلال قراءة واقع الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي (2007-2017)***" وتعد هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات منح درجة الماجستير في التنمية المستدامة مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد بشرية- معهد التنمية المستدامة – من جامعة القدس، وعليه أرجو منكم استيفاء جميع بنود الاستمارة.

تهدف هذه الاستبانة لجمع البيانات اللازمة لقياس مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني ومقومات التنمية (الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية) للحد من تلك الهشاشة، وتتكون الاستمارة من ثلاث أقسام، القسم الأول الخصائص الديموغرافية، والقسم الثاني عبارة عن مقياس لحالة الاستقرار في المجتمع، ويحتوي على خمس محاور وهي المحاور الرئيسية للدراسة، أما القسم الثالث فهو حول مقومات التنمية المستدامة المطلوب تحقيقها في فلسطين.

يرجى التكرم بقراءة جميع الفقرات بدقة والإجابة عنها بموضوعية، كما ويتعهد الباحث أن جميع البيانات الواردة في الاستمارة سيتم استخدامها لأغراض البحث العلمي فقط وسيتم عرضها في البحث على شكل تجميعي مع باقي بيانات الاستمارات.

شاكراً لكم حسن التعاون مع خالص التقدير

الباحث

معن أحمد فوزي سلحب

هذا البند لاستخدام الباحث فقط	ID	رقم الاستمارة			

معهد التنمية المستدامة
Institute of Sustainable Development

د. عزمي الأطرش

مدير المعهد

القسم الاول: ***الخصائص الديموغرافية*** (أرجو وضع رقم الإجابة في المكان المخصص للإجابة):

الرقم	الخصائص	الخيارات	الاجابة
.1	**الجنس**	**1.** ذكر **2.** أنثى	☐
.2	**العمر**	**1.** 35 سنة فأقل **2.** 36-45 سنة **3.** 46-59 سنة **4.** 60 سنة فأكثر	☐
.3	**المحافظة**	01. جنين 05. طوباس 10.طولكرم 15. نابلس 20. قلقيلية 25. سلفيت 30. رام الله والبيرة 35. أريحا والأغوار 40. القدس 45. بيت لحم 50. الخليل 55. شمال غزة 60. غزة 65. دير البلح 70. خانيونس 75. رفح	☐☐
.4	**المستوى التعليمي**	**1.**دبلوم متوسط فاقل **2.** بكالوريوس **3.** دبلوم عالي/ ماجستير **4.** دكتوراه	☐
.5	**الحالة الاجتماعية**	**1.** أعزب/ عزباء **2.** عاقد قرانه (خاطب/ة) **3.** متزوج/ة **4.** مطلق/ة **5.** أرمل/ة **6.** منفصل/ة	☐
.6	**عدد أفراد الأسرة**	**1.** 5 أفراد فأقل **2.** 6 افراد فأكثر	☐
.7	**نوع التجمع**	**1.** حضر **2.** ريف **3.** مخيم	☐
.8	**قطاع العمل**	**1.** حكومي **2.** خاص **3.** أهلي **4.** أخرى حدد	☐
.9	**الدخل الشهري (شيكل)**	**1.** 3,000 فأقل **2.** 6,000-3,001 **3.** 9,000-6,001 **4.** أكثر من 9,000	☐

القسم الثاني (المحور الاول): ***الاستقرار الاقتصادي*** (أرجو وضع دائرة لمدى موافقتكم حول الاستقرار الاقتصادي الفلسطيني خلال السنوات العشر الماضية (2007-2017) حيث ان 10 تدل على (الموافقة بشدة) و0 تعني (المعارضه بشدة))

الاستقرار الاقتصادي الفلسطيني خلال الأعوام 2007 حتى العام 2017	10 → موافق بشدة											معارض بشدة ← 0	
E1: الواقع الاقتصادي													
1.تقدم البنوك ومؤسسات الاقراض قروضا بأسعار فائدة معقولة	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0		
2.يتناسب مستوى اسعار السلع مع مستويات المعيشة لدى الاسر في فلسطين	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0		
3.هناك كفاءة في استخدام الموارد المتاحة في فلسطين	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0		
4.ثقة المستهلك الفلسطيني في الاقتصاد الفلسطيني كبيرة	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0		
5.ثقة الخبراء الاقتصاديين في الاقتصاد الفلسطيني كبيرة	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0		
6.مناخ الاقتصاد الفلسطيني جاذب للاستثمار الأجنبي	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0		
7.مناخ الاقتصاد الفلسطيني جاذب لريادة الأعمال الداخلية	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0		
8.الاقتصاد الفلسطيني يشجع المنافسة ويمنع الاحتكار	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0		
9.تكاليف السلع والخدمات الاساسية (صحة، تعليم، كهرباء، مياه، وقود) مرتفعة	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0		
E2: تكافؤ الفرص للقطاعات الاقتصادية													
1.يوجد هناك تكافؤ للفرص بين القطاعات الاقتصادية	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0		
2.توجد قوانين تحمي الحقوق المتساوية للقطاعات الاقتصادية المختلفة	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0		
3.ممارسات التوظيف عادلة في القطاعات الاقتصادية المختلفة	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0		
4.جودة التعليم متكافئ في جميع التجمعات الفلسطينية	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0		
5.جودة الصحة متكافئ في جميع التجمعات الفلسطينية	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0		
6.جميع فئات المجتمع على اطلاع على فرص التدريب الوظيفي المتاحة ولها المشاركة بشكل متكافئ	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0		
7.يوجد تكافؤ في قدرة المواطنين على الحصول على القروض من الجهاز المصرفي	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0		
8.يعلم جميع بالإعلان عن الوظائف كل حسب تخصصه ولديهم نفس الفرص للتنافس عليها	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0		
E3: هجرة الأدمغة													
1.حجم هجرة المهنيين/الفنيين الفلسطينيين خارج فلسطين قليلة	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0		
2.حجم هجرة النخب الفكرية الفلسطينية خارج فلسطين قليلة	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0		

الاستقرار الاقتصادي الفلسطيني خلال الأعوام 2007 حتى العام 2017	10 → موافق بشدة											معارض بشدة ← 0										
3. معززات هجرة الادمغة في فلسطين هو الفساد السياسي وغياب الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
4. معززات هجرة الادمغة في فلسطين هي انتشار البطالة وقلة العائد المالي لمختلف الكفاءات العلمية والفنية، وقلة حجم الانفاق على البحث العلمي	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
5. معززات هجرة الادمغة في فلسطين هي وجود تفرقة بين خريجي الجامعات الوطنية والأجنبية	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
6. معززات هجرة الادمغة في فلسطين عدم قيام الحكومات في خلق مناخ مناسب للكفاءات وإبداعهم، والاستفادة من الخبرات والمهارات في غياب التخطيط العلمي السليم.	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											

القسم الثاني (المحور الثاني): *الاستقرار السياسي* (أرجو وضع دائرة لمدى موافقتكم حول الاستقرار السياسي الفلسطيني خلال السنوات العشر الماضية (2007–2017) حيث ان 10 تدل على (الموافقة بشدة) و0 تعني (المعارضه بشدة))

الاستقرار السياسي الفلسطيني خلال الأعوام 2007 حتى العام 2017	10 → موافق بشدة											معارض بشدة ← 0										
P1: شرعية الحكومة																						
1.الحكومات الفلسطينية المتعاقبة حاصلة على ثقة الشعب من خلال المؤسسات الدستورية المنتخبة	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
2.حجم المظاهرات السلمية ضد الحكومات الفلسطينية محدودة	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
3.حجم أعمال الشغب ضد الحكومات الفلسطينية محدودة	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
4.حجم حالات اتهام فساد ضد مسؤولين في الحكومات الفلسطينية محدودة	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
5.توجد حقوق سياسية متكافئة لجميع الأحزاب والفصائل الفلسطينية	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
6.هناك عمليات انتقال سلمية ديموقراطية/دستورية للسلطة	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
7.الانتخابات الفلسطينية التي جرت في السابق حرة	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
8.يتم مراقبة الانتخابات الفلسطينية والتقارير تقر بأنها نزيهة	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
P2: الخدمات العامة																						
1.هناك فرص متكافئة للحصول على الخدمات العامة	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
2.هناك إمكانية للحصول على العلاج بطريقة متكافئة للجميع	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
3.يتناسب عدد المستشفيات والعيادات مع احتياجات الفلسطينيين	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
4.يتناسب عدد الأطباء مع احتياجات الفلسطينيين	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
5.هناك فرص متكافئة للحصول إمدادات مياه الشرب للجميع	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
6.نظام الصرف الصحي يغطي جميع التجمعات الفلسطينية	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
7.هناك فرص متكافئة للحصول المسكن ملائم	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
8.تكاليف السكن تتلائم مع القدرات الاقتصادية لجميع فئات المجتمع الفلسطيني	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
9.هناك طرق (شوارع) تغطي احتياجات المواطن الفلسطيني	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
10. الإمدادات من الوقود تغطي احتياجات المواطن الفلسطيني	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
11. الإمدادات من الكهرباء تغطي احتياجات المواطن الفلسطيني	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
P3: حقوق الإنسان وسيادة القانون																						
1.الحقوق المدنية والسياسية مكفولة من خلال القوانين لجميع فئات المجتمع	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
2.القوانين تحمي الحريات الاساسية بما في ذلك حرية التعبير ولجميع فئات المجتمع الفلسطيني	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
3.حرية الحركة بين التجمعات الفلسطينية موجودة (لا يشمل مفهوم الحرية هنا معيقات الاحتلال في مجال حرية الحركة)	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
4.الحرية الدينية موجودة ولا يوجد تطرف ديني	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
5.لا يوجد هناك عنف مجتمعي	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											

الاستقرار السياسي الفلسطيني خلال الأعوام 2007 حتى العام 2017	10 → موافق بشدة											معارض بشدة ← 0										
6.وجود وسائل إعلام مستقلة وحرية الرأي والنشر مكفولة	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
7. هناك إمكانية متساوية للحصول على المعلومات	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
8.يتلقى جميع المتهمين محاكمة عادلة	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
9. لا يوجد هناك اعتقالات تعسفية (خارج اطار القانون)	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
10. يخضع جميع المحكومين والموقوفين لنفس الظروف	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											

القسم الثاني (المحور الثالث): ***<u>الاستقرار الاجتماعي</u>*** (أرجو وضع دائرة لمدى موافقتكم حول الاستقرار الاجتماعي الفلسطيني خلال السنوات العشر الماضية (2007–2017) حيث ان 10 تدل على (الموافقة بشدة) و0 تعني (المعارضه بشدة))

الاستقرار الاجتماعي الفلسطيني خلال الأعوام 2007 حتى العام 2017	10 → موافق بشدة											معارض بشدة ← 0										
S1: الضغوط الديموغرافية																						
1. الزيادة السكانية في فلسطين تلبي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
2. هناك نظام للسيطرة على انتشار الأمراض أو الأوبئة	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
3. هناك انخفاض بمعدل انتشار لأمراض أو الأوبئة	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
4. هناك إمدادات غذائية كافية للتعامل مع أي حالات الطوارئ	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
5. هناك سياسات وممارسات بيئية سليمة	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
6. هناك خطط طوارئ للتعامل مع الكوارث الطبيعية	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											

القسم الثاني (المحور الرابع): ***<u>التماسك في المجتمع الفلسطيني</u>*** **(أرجو وضع دائرة لمدى موافقتكم حول التماسك في المجتمع الفلسطيني خلال السنوات العشر الماضية (2007–2017) حيث ان 10 تدل على (الموافقة بشدة) و0 تعني (المعارضه بشدة))**

التماسك في المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007 حتى العام 2017	10 → موافق بشدة											معارض بشدة ← 0										
C1: جهاز الأمن																						
1. الشرطة الفلسطينية تخضع للسيطرة المدنية (وزير الداخلية، رئيس الوزراء)	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
2. لا يوجد فصائل مسلحة تعمل ضد الحكومة الفلسطينية	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
3. لا يوجد مجموعات خارجة عن القانون تعمل في الأراضي الفلسطينية	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
4. الشرطة الفلسطينية مهنية	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
5. العنف داخل المجتمع الفلسطيني غالبه مدني	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
6. تحافظ الشرطة على استخدام القوة وفق القانون الفلسطيني	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
7. لا يوجد هناك اتهامات بعنف مبالغ به للشرطة الفلسطينية	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
8. تسحب الامتيازات التي كان العسكريين يمتازوا بها بعد تقاعدهم	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
C2: النخب الحزبية																						
1. تنتخب قيادة الأحزاب الفلسطينية من خلال اجراء الانتخابات الدورية الحرة النزيهة	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
2. لا يوجد هناك فئوية، وعائلية مسيطرة داخل الأحزاب الفلسطينية	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
3. هناك عملية مستمرة للمصالحة السياسية بين الأحزاب الفلسطينية	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
4. الهوية الفلسطينية أقوى من التبعية (الدينية أو حزبية) داخل المجتمع	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
5. لا يوجد هناك كراهية تبث من خلال وسائل إعلام الاحزاب الفلسطينية	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
6. الاحترام الثقافي متبادل بين جميع فئات المجتمع داخل الأحزاب الفلسطينية	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
7. لا تتركز السلطة والقرار بين أيدي عدد قليل داخل الاحزاب الفلسطينية	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
8. تقوم الحكومة الفلسطينية بتوزيع مواردها من الضرائب بشكل عادل	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											
9. القوانين الفلسطينية لا تنحاز لفئة معينة في المجتمع الفلسطيني	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0											

التماسك في المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007 حتى العام 2017	10 → موافق بشدة										0 ← معارض بشدة
10.النظام القضائي ممثل من جميع فئات المجتمع الفلسطيني	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0
11.الشرطة الفلسطينية ممثلة من كافة فئات المجتمع الفلسطيني	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0
C3: النزاعات العائلية											
1.في الأغلب النزاعات العائلية يتم معالجتها ضمن العائلة	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0
2.يتم دمج العائلات المعتدية داخل المجتمع الفلسطيني ولا يتم تحييدها	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0
3.يتم تعويض المتضررين من النزاعات العائلية	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0
4.يتم تطبيق القانون على الذين ارتكبوا جرائم ضد القانون في النزاعات العائلية	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0
5.العديد من الحالات يتم منح العفو والمسامحة من قبل العائلات المتنازعة	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0
6.لا يوجد مشاعر او ممارسة من التعصب والعنف العائلي	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0
7.القانون الفلسطيني يتيح حرية ممارس العبادات الدينية	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0

القسم الثاني (المحور الخامس): التدخل الخارجي (أرجو وضع دائرة لمدى موافقتكم حول التدخل الخارجي في فلسطين خلال السنوات العشر الماضية (2007-2017) حيث ان 10 تدل على (الموافقة بشدة) و0 تعني (المعارضه بشدة))

التدخل الخارجي في فلسطين خلال الأعوام 2007 حتى العام 2017	10 → موافق بشدة										0 ← معارض بشدة
X1: التدخل الخارجي											
1.هناك دعم وتمويل خارجي للأحزاب والفصائل الفلسطينية	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0
2.موازنة القطاع الأهلي الفلسطيني في الغالب تعتمد على التمويل الخارجي	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0
3.الاقتصاد الفلسطيني في الغالب يعتمد على التمويل الخارجي	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0
4.تعتمد المشاريع الخاصة بحقوق المرأة والطفل على تمويل خارجي	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0
5.هناك تدخل من قبل الجهات المانحة في تحديد الاحتياجات من المشاريع	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0
6.هناك تدخل من قبل الجهات المانحة في تحديد الاولويات من المشاريع	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0
7.جميع المشاريع الممولة من الخارج ملائمة للمجتمع الفلسطيني	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0
8.هناك اثر كبير للمشاريع الممولة على المجتمع الفلسطيني	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0
9.فاعلية المشاريع الممولة من الخارج كبيرة للمجتمع الفلسطيني	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0
10.دعم الاسر الفقيرة من قبل الحكومة يتم من خلال الاعتماد على تمويل خارجي	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	0

القسم الثالث (المحور الاول): *مقومات التنمية الاقتصادية* (أرجو منكم ترتيب المقومات والتي قد تحقق تنمية اقتصادية وتحد من هشاشة المجتمع الفلسطيني ضمن الواقع في فلسطين خلال السنوات العشر الماضية (2007-2017))

مقومات التنمية الاقتصادية المطلوبة تحقيقها في فلسطين	الرتبة
1. اعادة هيكلة النظام الاقتصادي الفلسطيني	
2. رفع كفاءة الصناعات الوطنية وتعزيز نظرية احلال المنتج الفلسطيني على حساب المنتج المستورد	
3. تعزيز دورة صناعة السياحة الدينية	
4. توفير شبكات حماية للمزارع ودعم مستلزمات الانتاج في القطاع الزراعي	
5. اعادة هيكلة قطاع التعليم بما يتناسب مع السوق الفلسطيني	
6. الحد من التجاوزات والانتهاكات بحق الاقتصاد الفلسطيني	
7. رفع نصيب قطاع البحث العلمي في الجامعات من موازنة الحكومة	
8. الحد من تدخلات الحكومة في منظومة الاقتصاد الفلسطيني	
9. الحد من اثر الفساد (في القطاع الحكومي والقطاع الخاص) على الاقتصاد	
10.تعزيز دور السوق الفلسطيني في تحديد معالم الاقتصاد الفلسطيني	

مقومات التنمية الاقتصادية المطلوبة تحقيقها في فلسطين	الرتبة
11. سن التشريعات التي تلبي حاجات التّنمية الاقتصادية	
12. تفعيل دور الحكومة في وضع السياسات الاقتصادية والبرامج التنموية	
13. تطوير دور القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الفلسطيني	
14. تعزيز قدرة الحكومة لاستغلال مواردها الطبيعية التي يحاصرها او يصادرها الاحتلال	

القسم الثالث (المحور الثاني): *مقومات التنمية السياسية* (أرجو منكم ترتيب المقومات والتي قد تحقق تنمية سياسية وتحد من هشاشة المجتمع الفلسطيني ضمن الواقع في فلسطين خلال السنوات العشر الماضية (2007-2017))

مقومات التنمية السياسية المطلوبة تحقيقها في فلسطين	الرتبة
1. اعادة هيكلة النظام السياسي الفلسطيني	
2. ضمان مشاركة آمنة لجميع أفراد المجتمع في الحياة السياسية	
3. تعزيز التنافسية بين الأحزاب الفلسطينية من خلال الانتخابات الحرة	
4. تعزيز التداول الديمقراطي للسلطة من قبل الأحزاب والأطراف السياسية	
5. تعزيز حماية واحترام حقوق الإنسان الفلسطيني	
6. تعزيز مفهوم الانتماء للدولة على حساب الانتماء الحزبي	
7. اخضاع كافة فئات المجتمع لسلطة الحكومة الفلسطينية دون تحيز لفئة معينة	
8. أخرى (01):.....	
9. أخرى (02):.....	
10. أخرى (03):.....	

القسم الثالث (المحور الثالث): *مقومات التنمية الاجتماعية* (أرجو منكم ترتيب المقومات والتي قد تحقق تنمية اجتماعية وتحد من هشاشة المجتمع الفلسطيني ضمن الواقع في فلسطين خلال السنوات العشر الماضية (2007-2017))

مقومات التنمية الاجتماعية المطلوبة تحقيقها في فلسطين	الرتبة
1. احداث تغيير في البنية الاجتماعية في فلسطين	
2. تعزيز مفهوم المواطنة/الهوية الفلسطينية من خلال تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة	
3. سد الفجوات بين جميع فئات المجتمع	
4. تعزيز فكرة تقبل الغير داخل المجتمع ولجميع فئات المجتمع الفلسطيني	
5. إعطاء حرية للفرد الفلسطيني	
6. توجيه كل البرامج والأنشطة من تعميق أواصر التماسك والاستقرار داخل الاسرة الفلسطينية	
7. مقاومة المجتمع الفلسطيني للاستغلال ولتعارض المصالح لبعض فئات المجتمع	
8. أخرى (01):.....	
9. أخرى (02):.....	
10. أخرى (03):.....	

شكراً لحسن التعاون

الباحث

معن أحمد فوزي سلحب

د. عزمي الأطرش

مدير المعهد

ملحق رقم (03): قائمة المحكمون لاستبانة الدراسة

1. د. سعدي الكرنز	محاضر في جامعة القدس
2. د. عبد الرحمن التميمي	محاضر في جامعة القدس/ مدير عام جمعية الهيدرولوجيين الفلسطينيين
3. د. محمد المصري	رئيس المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية
4. د. صالح الكفري	محاضر/مدير عام الإحصاءات الاقتصادية في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
5. د. أباهر السقا	محاضر في جامعة بيرزيت
6. د. نصر عبد الكريم	محاضر في الجامعة الأمريكية
7. د. مازن صلاح العجلة	محاضر في جامعة الأزهر
8. د. خالد رجب شعبان	محاضر في الجامعة الإسلامية

ملحق رقم (04): مقاييس الهشاشة حسب الجهة المسؤولة ومصدر التمويل للمقياس

الرقم	المقياس	الرمز	الجهة المسؤولة	مصدر التمويل
1	مقياس برتلسمان للتحول –مؤشر ضعف الدولة	BTI–SW	مؤسسة بيرتلسمان / مركز أبحاث السياسة التطبيقية (لودفيغ ماكسيميليان–يونيفيرسيتات ميونيخ)	مؤسسة بيرتلسمان
2	مؤشرات الدول لمقياس هشاشة السياسة الخارجية	CIFP	كلية نورمان باترسون للشؤون الدولية (جامعة كارلتون)	الحكومة الكندية، المفوضية الأوروبية، بترو كندا وآخرون.
3	التقييم السياساتي والمؤسساتي للدول (CPIA) /المؤسسة الدولية للتنمية (IDA)/ مقياس تخصيص الموارد (IRAI)	CPIA	البنك الدولي	البنك الدولي
4	مقياس الدول الهشة/ الدول الفاشلة (سابقاً)	FSI	صندوق السلام والسياسة الخارجية	مؤسسة بلوشارز
5	مقياس السلام العالمي	GPI	وحدة تبادل المعلومات الاقتصادية –معهد للاقتصاد والسلام –، بتوجيه من فريق الخبراء الدولي التابع لـ GPI	ستيف كيليليا
6	مقياس جامعة هارفارد كينيدي للحكم الإفريقي	IAG	كلية كنيدي للحكم (جامعة هارفارد)	مؤسسة السلام العالمي (مؤسسة محمد إبراهيم سابقاً)
7	مقياس الدول الضعيفة في العالم النامي	ISW	معهد بروكينغز ومركز التنمية العالمية	معهد بروكينغز
8	دليل السلام والاستقرار الصراعات	PCIL	مركز التنمية الدولية وإدارة الصراع (جامعة ميريلاند)	جامعة ميريلاند
9	مقياس عدم الاستقرار السياسي	PII	وحدة تبادل المعلومات الاقتصادية –مجموعة الاقتصاديين	وحدة تبادل المعلومات الاقتصادية
10	مقياس هشاشة الدولة	SFI	مركز السياسة العالمية (جامعة جورج ميسون)	جامعة جورج ميسون / أسس
11	مقياس الحكم في جميع أنحاء العالم: الاستقرار السياسي وغياب العنف	WGI–PV	معهد البنك الدولي، البنك الدولي	البنك الدولي

Source: Javier Fabra Mata (UNDP), Sebastian Ziaja (DIE), 2009. Users' Guide on Measuring Fragility, German Development Institute/ United Nations Development Programme, P25

ملحق رقم (05): قائمة مؤشرات مقياس الدول الهشة

المحور	المؤشر الرئيسي	المؤشر الفرعي	السؤال الخاص بالمؤشر
1. المؤشرات الاقتصادية	1.1 الانكماش الاقتصادي والفقر	1.1.1 المالية العامة	الدين الحكومي: ما هو واقع الدين الحكومي؟
		2.1.1الظروف الاقتصادية	أسعار الفائدة: ما هو واقع أسعار الفائدة الفعلية والمتوقعة؟
			معدل التضخم: ما هو واقع معدل التضخم الفعلي والمتوقع؟
			الإنتاجية: ما هي الإنتاجية؟
			الناتج المحلي الإجمالي: ما هو واقع الناتج المحلي الإجمالي الفعلي والمتوقع؟
			البطالة: ما هو واقع معدل البطالة؟
		3.1.1 المناخ الاقتصادي	ثقة المستهلك: كيف ينظر الناس إلى الاقتصاد؟
			الاقتصاد الوطني: كيف ينظر الخبراء إلى الاقتصاد؟
			مناخ الأعمال من أجل الاستثمار الأجنبي المباشر: هل مناخ الأعمال جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر؟
			مناخ الأعمال لريادة الأعمال: هل القوانين تسمح بريادة الأعمال داخليا؟
		4.1.1 التنويع الاقتصادي	التركيز الاقتصادي: هل يشكل منتج واحد أغلبية الاقتصاد؟
	2.1 التنمية الاقتصادية	1.2.1المساواة الاقتصادية	الفجوة الاقتصادية: هل هناك فجوة اقتصادية كبيرة؟
			التمييز الاقتصادي: هل هناك تمييز في النظام الاقتصادي؟
			العدالة الاقتصادية: هل توجد عدالة اقتصادية؟
			ممارسات التوظيف: هل ممارسات التوظيف عادلة بشكل عام؟
			النظام الاجتماعي: هل توجد حقوق متساوية في المجتمع؟
			تشريعات المساواة في الحقوق: هل توجد قوانين تحمي الحقوق المتساوية؟

Source: The Fund for Peace, 2017: Fragile States Index and CAST Framework Methodology. The Fund for Peace (FFP). USA,Washington, D.C. P6-P13

تابع ملحق رقم (05): قائمة مؤشرات مقياس الدول الهشة

المحور	المؤشر الرئيسي	المؤشر الفرعي	السؤال الخاص بالمؤشر
1. المؤشرات الاقتصادية	2.1 التنمية الاقتصادية	2.2.1 الفرص الاقتصادية	التعليم المجاني: هل التعليم مجاني، وإذا كان الأمر كذلك، إلى أي درجة؟
			التمييز في التعليم: هل هناك تمييز في التعليم؟
			الإسكان العادل: هل يوجد نظام إسكان للفقراء؟
			التدريب الوظيفي: هل توجد برامج للتدريب الوظيفي؟
			الحصول على التدريب: هل يعرف الناس عن التدريب الوظيفي وهل هو متاح على أساس التأهيل والحاجة؟
		3.2.1 الديناميكا الاجتماعية والاقتصادية	الأحياء الفقيرة: هل توجد هناك أحياء فقيرة؟
	3.1 الهجرة البشرية وهجرة الأدمغة	1.3.1 الحفاظ على رأس المال التقني والفكري	هجرة المهنيين: هل المهنيين يغادروا البلاد؟
			الاستنزاف السياسي أو العودة: هل السياسيين يغادرون البلاد؟
			هجرة الأدمغة: هل ذوي التعليم المرتفع يغادرون البلاد؟
			عودة الطبقة الوسطى: هل تبدأ الطبقة الوسطى بالعودة إلى البلاد؟
		2.3.1 اقتصاديات	التحويلات: هل التحويلات القادمة إلى الأسر من الأقارب في الخارج كبيرة؟
2. المؤشرات السياسية	1.2 شرعية الدولة	1.1.2 الثقة في العملية السياسية	الثقة في الحكومة: هل لدى الشعب ثقة بالحكومة؟
		2.1.2 المعارضة السياسية	المظاهرات السلمية: هل وقعت مظاهرات سلمية؟
			أعمال الشغب: هل حدثت أعمال شغب؟
		3.1.2 شفافية	فساد المسؤولين: هل هناك أدلة على الفساد من جانب المسؤولين؟
			اتهام فساد المسؤولين: هل يعتبر المسؤولون فاسدين؟

تابع ملحق رقم (05): قائمة مؤشرات مقياس الدول الهشة

المحور	المؤشر الرئيسي	المؤشر الفرعي	السؤال الخاص بالمؤشر
2. المؤشرات السياسية	1.2 شرعية الدولة	4.1.2 الانفتاح والإنصاف للعملية السياسية	الحقوق السياسية: هل توجد حقوق سياسية لجميع الأحزاب؟
			وزراء الحكومة: هل الحكومة ممثلة للسكان؟
		4.1.2 الانفتاح والإنصاف للعملية السياسية	انتقال القيادة: هل كانت هناك عمليات انتقال سلمية حديثة للسلطة؟
			تاريخ انتقال القيادات: هل التاريخ طويل الأجل لعملية نقل السلطة؟
			تصور الانتخابات: هل تعتبر الانتخابات حرة ونزيهة؟
			رصد الانتخابات: هل تم رصد الانتخابات وإبلاغها بأنها حرة ونزيهة؟
		5.1.2 العنف السياسي	الاغتيالات السياسية: هل هناك تقارير عن الهجمات والاغتيالات ذات الدوافع السياسية؟
			مسلحون: هل هناك تقارير عن مسلحين؟
			الإرهاب: هل وقعت هجمات إرهابية مثل التفجيرات الانتحارية وما مدى احتمال وقوعها؟
	2.2 الخدمات العامة	1.2.2 توفير الخدمات العامة	المساواة في الخدمات العامة: هل هناك فرص متساوية للحصول على الخدمات العامة؟
			الخدمات العامة عام: ما هي الشروط العامة للخدمات العامة؟
		2.2.2 الصحة	الحصول على الأدوية: هل يتمتع الناس بإمكانية كافية للحصول على الأدوية؟
			عدد العيادات أو المستشفيات: هل يوجد عدد كاف من المرافق الطبية؟
			عدد الأطباء: هل هناك عدد كاف من المهنيين الطبيين؟
			وفيات الرضع: ما هو معدل وفيات الرضع –الفعلي والمتوقع؟
			المياه الصالحة للشرب: هل هناك إمكانية للحصول على إمدادات كافية من مياه الشرب؟
			الصرف الصحي: هل نظام الصرف الصحي مناسب؟

تابع ملحق رقم (05): قائمة مؤشرات مقياس الدول الهشة

المحور	المؤشر الرئيسي	المؤشر الفرعي	السؤال الخاص بالمؤشر
2. المؤشرات السياسية	2.2 الخدمات العامة	3.2.2 التعليم	الالتحاق بالتعليم: ما هو مستوى الالتحاق بالمدارس؟ هل هو مختلف بالنسبة للبنين مقابل الفتيات؟
			معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة: ما هي معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة؟ هل هو مختلف بالنسبة للبنين مقابل الفتيات؟
		4.2.2 المسكن	الحصول على السكن: هل يستطيع الفقراء الحصول على مسكن ملائم؟
			تكاليف السكن: هل تكاليف السكن تتماشى مع الاقتصاد العام؟
		5.2.2 البنية التحتية	الطرق: هل الطرق كافية وآمنة؟
			المطارات: هل هناك مطارات كافية للتنمية المستدامة؟
			السكك الحديدية: هل هناك خطوط سكك حديدية مناسبة للتنمية المستدامة؟
			إمدادات الوقود: هل هناك إمدادات كافية من الوقود؟
	3.2 حقوق الإنسان وحكم القانون	1.3.2 الحقوق المدنية والسياسية	الحقوق: هل توجد حقوق جماعية، أو سياسية، أو حقوق الأقليات، وهل هي محمية؟
			الحقوق المدنية: هل توجد قوانين للحقوق المدنية وهل الحقوق المدنية محمية؟
			الحق في الحياة: هل الحق في الحياة محمي لجميع المواطنين؟
		2.3.2 الحريات المدنية والسياسية	حرية التعبير: هل توجد قوانين تحمي حرية التعبير؟
			حرية التنقل: هل هناك حرية الحركة؟
			حرية الدين: هل الحرية الدينية موجودة؟ هل يوجد تطرف ديني؟
		3.3.2 انتهاك الحقوق	انتهاك النظام للحقوق: هل هناك تاريخ من الانتهاك للحقوق من قبل الحكومة؟
			التعذيب: هل هناك تقارير عن التعذيب الذي ترعاه الدولة؟

تابع ملحق رقم (05): قائمة مؤشرات مقياس الدول الهشة

المحور	المؤشر الرئيسي	المؤشر الفرعي	السؤال الخاص بالمؤشر
2. المؤشرات السياسية	3.2 حقوق الإنسان وحكم القانون	3.3.2 انتهاك الحقوق	العمل القسري: هل توجد قوانين عمل أو تقارير عن العمل الجبري؟
			عمالة الأطفال: هل توجد قوانين عمل أو تقارير عن عمل الأطفال؟
			التهجير القسري: هل تضطر الجماعات إلى الانتقال؟ إذا حدث نقل، هل هناك نظام يضمن التعويض المناسب؟
		4.3.2 الانفتاح	وجود وسائل الإعلام المستقلة: هل هي موجودة؟ هل يشعر مراسلوها بحرية نشر الاتهامات ضد من هم في السلطة؟
			الوصول إلى المعلومات: هل هناك إمكانية متساوية للحصول على المعلومات؟
		5.3.2 العدالة	النظام القانوني: إذا لم تكن الحقوق محمية، هل هناك نظام قانوني يمكن من خلاله معالجة ذلك؟
			محاكمات عادلة: هل يتلقى المتهم محاكمة عادلة وفي الوقت المناسب؟ هل هذا متساوي للجميع؟
			الاعتقالات التعسفية: هل هناك اتهامات أو تقارير عن الاعتقالات التعسفية؟ هل هذه الدولة ترعاها؟
			الاعتقال غير القانوني: هل هناك اتهامات أو تقارير عن احتجاز غير قانوني؟ هل هذه الدولة ترعاها؟
			ظروف السجن: ما هي ظروف السجن؟
		6.3.2 المساواة	تقاسم السلطة: هل هناك عملية ونظام يشجع على تقاسم السلطة السياسية؟
3. مؤشرات التماسك	1.3 جهاز الأمن	1.1.3 احتكار استخدام القوة	العسكرية: هل الجيش تحت السيطرة المدنية؟
			الميليشيات: هل توجد ميليشيات خاصة ضد الدولة؟
			شبه العسكرية: هل هناك نشاط شبه عسكري؟
			القوات الخاصة: هل توجد جيش خاصة لحماية الأصول؟
			حرب العصابات: هل هناك عصابات تعمل في الدولة؟ هل تسيطر على الأراضي؟

تابع ملحق رقم (05): قائمة مؤشرات مقياس الدول الهشة

المحور	المؤشر الرئيسي	المؤشر الفرعي	السؤال الخاص بالمؤشر
3. مؤشرات التماسك	1.3 جهاز الأمن	2.1.3 العلاقة بين الأمن والمواطنة	إضفاء الطابع المهني على الشرطة: هل تعتبر الشرطة محترفة؟
			العنف السياسي: هل العنف غالبا ما ترعاه الدولة وذات دوافع سياسية؟
			رد الحكومة على التهديدات الأمنية: هل تتعامل الحكومة بشكل جيد مع أي تمرد أو وضع أمني؟
		3.1.3 فرض القوة	استخدام القوة: هل يحافظ الجيش والشرطة على الاستخدام السليم للقوة؟
			الاتهامات الوحشية للشرطة: هل هناك اتهامات بوحشية الشرطة؟
		4.1.3 الأسلحة	انتشار الأسلحة: هل هناك توافر كبير للأسلحة؟
			برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج: إذا كانت هناك خطة كافية لتسريح العسكريين ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع المدني؟
	2.3 النخبة الحزبية	1.2.3 القيادة الحاكمة	القيادة: هل تنتخب القيادة بشكل عادل؟ هل هي ممثله للشعب؟
3. مؤشرات التماسك	2.3 النخبة الحزبية	1.2.3 القيادة الحاكمة	الفئوية: هل هناك نخب فئوية، نخب قبلية و / أو جماعات هامشية؟ ما مدى قوتهم؟
			المصالحة السياسية: هل هناك عملية مصالحة سياسية؟
			التمثيل في الجيش: هل الأجهزة العسكرية ممثله للشعب؟
		2.2.3 الهوية	الهوية الوطنية: هل هناك إحساس بالهوية الوطنية؟ هل هناك مشاعر قوية من القومية؟ أم أن هناك دعوات انفصالية؟
			التطرف الإعلامي: هل تبث الكراهية في الراديو ووسائل الإعلام؟
			القوالب النمطية: هل القوالب النمطية الدينية أو العرقية أو غيرها منتشرة؟
			الاحترام الثقافي: هل هناك احترام ثقافي متبادل؟
		3.2.3 توزيع الموارد	تركيز الثروة: هل تتركز الثروة في أيدي عدد قليل من السكان؟

تابع ملحق رقم (05): قائمة مؤشرات مقياس الدول الهشة

المحور	المؤشر الرئيسي	المؤشر الفرعي	السؤال الخاص بالمؤشر
3. مؤشرات التماسك	2.3 النخبة الحزبية	3.2.3 توزيع الموارد	نمو الطبقة الوسطى: هل هناك طبقة متوسطة مزدهرة؟
			مراقبة الموارد: هل تسيطر أي مجموعة على غالبية الموارد؟
			توزيع الموارد: هل يتم توزيع الموارد بشكل عادل؟ هل تقوم الحكومة بتوزيع الثروة بشكل كاف من خلال نظام الضرائب؟
		4.2.3 المساواة والإنصاف	القانون: هل القوانين ديمقراطية أم متطرفة؟
			التمثيل في النظام القضائي: هل يمثل النظام السكان؟
	3.3 النزاعات العائلية	1.3.3 الاستجابة بعد انتهاء النزاع	حقيقة المصالحة: هل توجد مصالحة حقيقة أم أنها مخطط لها؟
			إعادة الإدماج: هل أعيد إدماج الجماعات المتنازعة، إن أمكن؟
			إعادة الإعمار: هل هناك خطة لإعادة الإعمار والتنمية؟
			تعويضات الضحايا: هل ضحايا النزاعات الماضية يتم تعويضهم أو يخطط لتعويضهم؟
			المجرمون: هل يتم القبض على المجرمين وملاحقتهم قضائيا؟ هل يشعر الجمهور أنهم يعاقبون بشكل صحيح؟
			العفو: هل تم منح العفو؟
		2.3.3 المساواة	توزيع الموارد: هل هناك توزيع عادل وكفء للموارد؟
		3.3.3 الانقسامات	الكراهية أو التسامح: هل هناك مشاعر أو تقارير عن التعصب العرقي و / أو الديني و / أو العنف؟
			قمع جماعي: هل هناك جماعات مضطهدة أم أنها تشعر بالقمع؟
			تاريخ العنف: هل هناك تاريخ من العنف ضد مجموعة أو مجموعة مظلومة؟
			العلاقات بين المجموعات: كيف هي العلاقات بين القبائل و / أو العلاقات بين الأعراق؟

تابع ملحق رقم (05): قائمة مؤشرات مقياس الدول الهشة

المحور	المؤشر الرئيسي	المؤشر الفرعي	السؤال الخاص بالمؤشر
3. مؤشرات التماسك	3.3 النزاعات العائلية	3.3.3 الانقسامات	الاضطهاد الديني أو التسامح: هل هناك حرية دينية وفقا للقوانين وممارستها من قبل المجتمع؟ هل هناك تقارير عن عنف بدافع ديني؟
		4.3.3 العنف الطائفي	العدالة: هل هناك تقارير عن العدالة؟
			العنف الجماعي: هل هناك تقارير عن أعمال عنف جماعي و / أو أعمال قتل؟ هل هناك تقارير عن أعمال عنف بدوافع عنصرية؟
4. المؤشرات الاجتماعية	1.4 الضغوط الديموغرافية	1.1.4 تعداد السكان	النمو السكاني: هل معدل النمو السكاني مستدام؟
			توزيع السكان: هل التوزيع الحالي والمتوقع معقول؟
			الكثافة السكانية: هل تشكل الكثافة السكانية ضغطا على مناطق الدولة؟
			وفيات الرضع: ما هو معدل وفيات الرضع –الفعلي والمتوقع؟
			عدد السكان الأيتام: هل يوجد عدد كبير من الأيتام؟
		2.1.4 الصحة العامة	السيطرة على الأمراض: هل هناك نظام للسيطرة على انتشار الأمراض أو الأوبئة؟
			الأوبئة: هل هناك احتمال كبير أو وجود أمراض الأوبئة؟
		2.1.4 الصحة العامة	مساعدات فيروس نقص المناعة البشرية: ما هو معدل انتشار حالات الإيدز ؟
		3.1.4 الغذاء والتغذية	الإمدادات الغذائية: هل الإمدادات الغذائية كافية للتعامل مع الانقطاع المحتمل؟
			الجفاف: هل هناك احتمال كبير للجفاف أو هل هناك حاليا جفاف؟
			الجوع: هل هناك نقص غذائي قصير الأجل يحتاج إلى التخفيف؟
			سوء التغذية: هل هناك نقص غذائي طويل الأجل يؤثر على الصحة؟
		4.1.4 البيئة	البيئة: هل توجد سياسات بيئية سليمة وهل الممارسات الحالية مستدامة؟

تابع ملحق رقم (05): قائمة مؤشرات مقياس الدول الهشة

المحور	المؤشر الرئيسي	المؤشر الفرعي	السؤال الخاص بالمؤشر
4. المؤشرات الاجتماعية	1.4 الضغوط الديموغرافية	4.1.4 البيئة	احتمال وقوع الكوارث الطبيعية: هل من المحتمل حدوث كارثة طبيعية، متكررة؟
			أثر الكوارث الطبيعية: في حالة حدوث كارثة طبيعية، هل هناك خطة استجابة كافية؟
			إزالة الغابات: هل تمت إزالة الغابات أم أن هناك قوانين لحماية الغابات؟
		5.1.4 المصادر الطبيعية	الموارد: هل توجد منافسة على الموارد وهل هناك قوانين تحكم المنازعات؟
			المنافسة على الأراضي: هل هناك تنافس على الأراضي وهل هناك قوانين تحكم النزاعات على الأراضي؟
			إمدادات المياه: هل هناك إمكانية للحصول على إمدادات كافية من مياه الشرب؟
5. التدخل الخارجي	1.5 التدخل الخارجي	1.1.5 التدخل السياسي	الدعم الخارجي للفصائل: هل هناك دعم خارجي للفصائل المعارضة للحكومة؟
		2.1.5 التدخل بالقوة	وجود القوات الأجنبية: هل القوات الأجنبية موجودة؟
			الهجمات العسكرية عبر الحدود: هل تحدث هجمات عسكرية من بلدان أخرى؟
			المساعدات العسكرية: هل هناك مساعدة عسكرية خارجية؟
			التدريب العسكري: هل هناك تدريبات عسكرية مع دول أخرى أو دعم التدريب العسكري من دول أخرى؟
			حفظ السلام: هل هناك عملية لحفظ السلام على الأرض؟
			تدريب الشرطة: هل هناك دعم خارجي لتدريب الشرطة؟
			التدخل السري: هل تجري عمليات سرية؟
		3.1.5 التدخل الاقتصادي	التدخل أو المعونة الاقتصادية: هل تتلقى الدولة مساعدات اقتصادية؟
			الاعتماد على المعونة: هل تعتمد الدولة على المعونة الاقتصادية؟

Source: The Fund for Peace, 2017: Fragile States Index and CAST Framework Methodology. The Fund for Peace (FFP). USA,Washington, D.C. P6-P13

ملحق رقم (06): مقياس الدول الهشة لدول مختارة 2017

الدولة	الرتبة[23]	المقياس[24]	الأجهزة الأمنية	النخب الحزبية	النزاعات العائلية	الواقع الاقتصادي	تكافؤ الفرص للقطاعات الاقتصادية	هجرة الأدمغة	شرعية الحكومة	الخدمات العامة	حقوق الإنسان وسيادة القانون	الضغوط الديموغرافية	اللاجئون والنازحون	التدخل الخارجي
فنلندا	178	17.9	2.2	1.4	1.5	3.2	0.7	2.3	0.9	0.7	0.7	1.1	2.2	1.0
النرويج	177	18.3	1.8	1.1	3.4	2.0	1.0	1.4	0.6	0.8	0.9	1.3	2.9	1.1
سويسرا	176	19.2	1.4	1.0	3.6	2.0	1.9	1.8	0.7	0.9	1.5	1.2	2.5	0.7
المملكة العربية السعودية	99	70.2	6.0	8.5	8.1	4.4	4.7	3.9	8.3	3.5	9.0	5.0	4.4	4.4
الأردن	70	76.8	5.6	6.9	8.3	6.7	5.1	4.0	6.1	3.9	7.7	6.2	9.1	7.1
فلسطين[25]	–	**78.7**	**5.9**	**7.6**	**5.4**	**8.8**	**7.8**	**7.9**	**5.8**	**7.8**	**6.7**	**6.7**		**8.4**
لبنان	44	86.8	8.4	9.6	8.2	6.1	5.5	5.3	7.3	5.4	7.3	5.3	9.0	9.4
مصر	36	88.7	8.2	8.8	8.9	7.9	5.7	5.2	8.3	4.6	9.9	6.6	7.0	7.6
العراق	11	102.2	9.0	9.6	9.3	6.3	7.0	7.4	9.2	8.3	8.4	8.7	9.6	9.4
سوريا	4	111.4	9.9	9.9	9.9	8.5	7.8	8.1	9.9	9.3	9.9	8.2	10.0	10.0
اليمن	3	112.7	9.9	10.0	9.5	9.6	8.2	7.2	9.7	9.7	9.8	9.6	9.5	10.0
الصومال	2	113.2	9.7	10.0	9.0	8.9	9.3	9.5	9.1	9.3	9.6	10.0	9.7	9.1
جنوب السودان	1	113.4	10.0	9.7	9.7	10.0	8.9	6.3	10.0	9.9	9.2	10.0	10.0	9.6

Source: Messner, J. 2017: The Fragile States Index. The Fund for Peace (FFP), Foreign Policy magazine. USA,Washington, D.C.

[23] الرتبة (1=الأكثر هشاشة، 178= الأقل هشاشة)

[24] مقياس الهشاشة (0= الأقل هشاشة، 120= الأكثر هشاشة)

[25] قيم فلسطين في هذا الجدول هي من نتائج الدراسة ومحاكاة لمقياس الدول الهشة FSI

قائمة المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الإقرار .....أ
الشكر والعرفان .....ب
التعريفات والمختصرات .....ت
المختصرات .....ت
التعريفات .....ث
ملخص الدراسة.....ج
Abstract.....خ
الفصل الأول 1
الإطار العام للدراسة 1
1.1 المقدمة 1
2.1 مشكلة الدراسة 3
3.1 مبررات الدراسة 3
4.1 أهمية الدراسة 4
5.1 أهداف الدراسة 4
6.1 أسئلة الدراسة 5
7.1 فرضيات الدراسة 6
8.1 مجتمع الدراسة 7
9.1 نموذج الدراسة 8
10.1 حدود الدراسة.....9
11.1 هيكلية الدراسة.....9
الفصل الثاني..... 11
الإطار النظري والدراسات السابقة 11
1.2 مقدمة 11
2.2 المفاهيم الأساسية 11
1.2.2 مفهوم التنمية..... 11
2.2.2 مفهوم التنمية المستدامة..... 13
3.2.2 مفهوم الهشاشة..... 13

الموضوع **الصفحة**

4.2.2 مفهوم الفشل 15
5.2.2 مفهوم المرونة..... 18
6.2.2 مفهوم الاستقرار 20
3.2 التنمية المستدامة..... 26
1.3.2 موارد التنمية المستدامة 26
2.3.2 أبعاد التنمية المستدامة..... 27
3.3.2 استراتيجيات التنمية المستدامة..... 28
4.2 قياس هشاشة الدول 35
1.4.2 المقاييس المستخدمة في قياس هشاشة الدول 36
2.4.2 الأبعاد التي تغطيها مقاييس هشاشة الدول..... 37
3.4.2 الارتباط بين مقاييس الهشاشة..... 38
4.4.2 مقياس الدول الهشة (FSI) 40
5.4.2 مؤشرات مقياس الدول الهشة (FSI) 40
6.4.2 منهجية قياس مستوى الهشاشة في مقياس الدول الهشة..... 45
5.2 الواقع الاقتصادي والاجتماعي 47
1.5.2 الواقع الاقتصادي..... 47
2.5.2 الواقع الاجتماعي..... 57
6.2 الدراسات السابقة..... 62
1.6.2 إشكالية العلاقة بين "عمليات التنمية" وغياب الاستقرار في مجتمعات مضطربة . 62
2.6.2 معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي 63
3.6.2 مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة..... 65
4.6.2 إشكالية التنمية في البلدان العربية والتخطيط لها 65
5.6.2 إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر –دراسة تقييمية 66
6.6.2 إشكاليات التنمية العربية في ظل النظام العالمي الجديد 67
7.5.2 التنمية في ظل تعثر بناء الدولة والتفسخ المجتمعي 68
8.6.2 إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر..... 70
9.6.2 مقاربة كلية للواقع العربي على ضوء العلاقة بين التنمية والاستقرار 70
10.6.2 إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها 71

الموضوع **الصفحة**

الفصل الثالث 73
المنهجية ومجتمع وعينة الدراسة 73
1.3 منهج البحث 73
1.1.3 نمط الدراسة المسحية 73
2.1.3 نمط الدراسة الارتباطية 73
2.3 أداة الدراسة 74
1.2.3 الاستبانة 74
2.2.3 قائمة مؤشرات مختارة 76
3.3 مجتمع الدراسة 77
1.3.3 مجتمع الدراسة المسحية 77
2.3.3 مجتمع الدراسة الارتباطية 77
4.3 عينة الدراسة 77
5.3 وصف عينة الدراسة 78
6.3 اختبار صدق أداة الدراسة 82
7.3 اختبار ثبات أداة الدراسة 82
8.3 الأدوات والمعالجة الإحصائية 82
الفصل الرابع 87
تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات 87
1.4 تحليل أسئلة الدراسة 87
1.1.4 السؤال الأول: ما هو واقع مستوى الهشاشة في المجتمع الفلسطيني خلال قراءة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي خلال الأعوام 2007-2017؟ 87
2.1.4 السؤال الثاني: ما هو مستوى الاستقرار الاقتصادي في فلسطين خلال الأعوام 2007-2017؟ 89
3.1.4 السؤال الثالث: ما هو مستوى الاستقرار السياسي في فلسطين خلال الأعوام 2007-2017؟ 94
4.1.4 السؤال الرابع: ما هو مستوى الاستقرار الاجتماعي في فلسطين خلال الأعوام 2007-2017؟ 98
5.1.4 السؤال الخامس: ما هو واقع التماسك في المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017؟ 100

الموضوع **الصفحة**

6.1.4 السؤال السادس: ما هو واقع التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017؟ 104
7.1.4 السؤال السابع: ما هي مقومات التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها للحد من هشاشة المجتمع الفلسطيني؟ 107
8.1.4 السؤال الثامن: ما هي مقومات التنمية السياسية المطلوب تحقيقها للحد من هشاشة المجتمع الفلسطيني؟..... 108
9.1.4 السؤال التاسع: ما هي مقومات التنمية الاجتماعية المطلوب تحقيقها للحد من هشاشة المجتمع الفلسطيني؟ 109
2.4 اختبار فرضيات الدراسة..... 110
1.2.4 اختبار الفرضية الرئيسة الأولى..... 110
2.2.4 اختبار الفرضية الرئيسة الثانية 113
3.2.4 اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة 118
4.2.4 اختبار الفرضية الرئيسة الرابعة..... 123
5.2.4 اختبار الفرضية الرئيسة الخامسة..... 128
6.2.4 اختبار الفرضية الرئيسة السادسة..... 133
7.2.4 اختبار الفرضية الرئيسة السابعة..... 138
الفصل الخامس 143
النتائج والاستنتاجات والتوصيات 143
1.5 ملخص نتائج الدراسة 143
1.1.5 مستوى الهشاشة والاستقرار 143
2.1.5 مقومات التنمية المستدامة المطلوب تحقيقها للحد من مستوى الهشاشة 146
2.5 الاستنتاجات 147
3.5 التوصيات 149
المراجع 151
الملاحق 155
قائمة المحتويات..... 175
قائمة الجداول 179
فهرس الملاحق..... 184

قائمة الجداول

الجدول **الصفحة**

جدول 1.1: نموذج الدراسة المسحية 8
جدول 2.1: نموذج الدراسة الارتباطية 8
جدول 1.2: الأبعاد التي تغطيها مقاييس الهشاشة 38
جدول 2.2: معامل الارتباط (R) بين نتائج مقاييس الهشاشة 39
جدول 1.3: توزيع عينة الدراسة حسب النوع الاجتماعي 78
جدول 2.3: توزيع عينة الدراسة حسب العمر 79
جدول 3.3: توزيع عينة الدراسة حسب المنطقة..... 79
جدول 4.3: توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي 79
جدول 5.3: توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية..... 80
جدول 6.3: توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة 80
جدول 7.3: توزيع عينة الدراسة حسب نوع التجمع 81
جدول 8.3: توزيع عينة الدراسة حسب قطاع العمل 81
جدول 9.3: توزيع عينة الدراسة حسب الدخل الشهري (شيكل)..... 81
جدول 10.3: معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا للمحاور الرئيسية والفرعية في الاستبانة 82
جدول 11.3: الأوزان المرجحة لمحاور مقياس الدول الهشة..... 83
جدول 12.3: ميزان الأوساط الحسابية المعتمد لتفسير مقياس الدول الهشة 84
جدول 13.3: ميزان الأوساط الحسابية المعتمد لتفسير مقياس الاستقرار 85
جدول 14.3: ميزان قيمة معامل الارتباط (R) المعتمد لتفسير العلاقة بين المتغيرات 86
جدول 15.3: ميزان قيمة معامل المرونة (β) المعتمد لتفسير المرونة 86
جدول 1.4-أ: توجهات المبحوثين حول مستوى هشاشة المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017 حسب الخصائص الديموغرافية للمبحوثين..... 87
جدول 1.4-ب: توجهات المبحوثين حول هشاشة المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017 حسب الخصائص الديموغرافية للمبحوثين..... 88
جدول 2.4: توجهات المبحوثين حول هشاشة المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007-2017 حسب محاور مؤشر الدول الهشة 89
جدول 3.4-أ: توجهات المبحوثين حول الاستقرار الاقتصادي في فلسطين خلال الأعوام 2007-2017 90

الجدول **الصفحة**

جدول 3.4–ب: توجهات المبحوثين حول الاستقرار الاقتصادي في فلسطين خلال الأعوام 2007–2017 91
جدول 4.4: أهم المؤشرات الاقتصادية في فلسطين خلال الأعوام 2007–2017 93
جدول 5.4: ملخص النموذج وتقديرات المعاملات بين معدل التغير السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والسنة 94
جدول 6.4–أ: توجهات المبحوثين حول الاستقرار السياسي في فلسطين خلال الأعوام 2007–2017 94
جدول 6.4–ب: توجهات المبحوثين حول الاستقرار السياسي في فلسطين خلال الأعوام 2007–2017 95
جدول 6.4–جـ: توجهات المبحوثين حول الاستقرار السياسي في فلسطين خلال الأعوام 2007–2017 96
جدول 7.4: عدد الشكاوى في مجال ادعاءات ماسة بالسلامة الجسدية والتعرض للمعاملة القاسية واللاإنسانية أثناء التوقيف والاعتداء الجسدي أو المعنوي خلال الأعوام 2007–2017..... 97
جدول 8.4: ملخص النموذج وتقديرات المعاملات بين معدل التغير السنوي في عدد الشكاوى في مجال ادعاءات ماسة بالسلامة الجسدية والتعرض للمعاملة القاسية واللاإنسانية أثناء التوقيف والاعتداء الجسدي أو المعنوي والسنة 98
جدول 9.4: توجهات المبحوثين حول الاستقرار الاجتماعي في فلسطين خلال الأعوام 2007–2017 98
جدول 10.4: العمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة منذ الميلاد خلال الأعوام 2007–2017 99
جدول 11.4: ملخص النموذج وتقديرات المعاملات بين معدل التغير السنوي للعمر المتوقع للبقاء على قيد الحياة منذ الميلاد والسنة 100
جدول 12.4–أ: توجهات المبحوثين حول التماسك في المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007–2017 101
جدول 12.4–ب: توجهات المبحوثين حول التماسك في المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007–2017 102
جدول 13.4: معدلات الطلاق الخام خلال الأعوام 2007–2017..... 103
جدول 14.4: ملخص النموذج وتقديرات المعاملات بين معدلات الطلاق الخام والسنة 103
جدول 15.4: توجهات المبحوثين حول مستوى التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني خلال الأعوام 2007–2017..... 104

الجدول **الصفحة**

جدول 16.4: أهم مؤشرات المساعدات والمنح خلال الأعوام 2007–2016 106
جدول 17.4: ملخص النموذج وتقديرات المعاملات بين نصيب الفرد من صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة والسنة 107
جدول 18.4: مقومات التنمية الاقتصادية المطلوب تحقيقها للحد من هشاشة المجتمع الفلسطيني ضمن الواقع في فلسطين خلال الأعوام 2007–2017 108
جدول 19.4: مقومات التنمية السياسية المطلوب تحقيقها للحد من هشاشة المجتمع الفلسطيني ضمن الواقع في فلسطين خلال الأعوام 2007–2017 109
جدول 20.4: مقومات التنمية الاجتماعية المطلوب تحقيقها للحد من هشاشة المجتمع الفلسطيني ضمن الواقع في فلسطين خلال الأعوام 2007–2017 109
جدول 21.4: علاقة مقياس هشاشة المجتمع الفلسطيني بالاستقرار الاقتصادي في فلسطين 110
جدول 22.4: علاقة مقياس هشاشة المجتمع الفلسطيني بالاستقرار السياسي في فلسطين 111
جدول 23.4: علاقة مقياس هشاشة المجتمع الفلسطيني بالتدخل الخارجي في فلسطين 111
جدول 24.4: علاقة مقياس هشاشة المجتمع الفلسطيني بالاستقرار الاجتماعي في فلسطين 112
جدول 25.4: علاقة مقياس هشاشة المجتمع الفلسطيني بالتماسك في المجتمع في فلسطين 112
جدول 26.4: هشاشة المجتمع الفلسطيني والنوع الاجتماعي 113
جدول 27.4: هشاشة المجتمع الفلسطيني والعمر 114
جدول 28.4: هشاشة المجتمع الفلسطيني والمنطقة 114
جدول 29.4: هشاشة المجتمع الفلسطيني والمستوى التعليمي 115
جدول 30.4: هشاشة المجتمع الفلسطيني والحالة الاجتماعية 115
جدول 31.4: هشاشة المجتمع الفلسطيني وعدد أفراد الأسرة 116
جدول 32.4: هشاشة المجتمع الفلسطيني ونوع التجمع 116
جدول 33.4: هشاشة المجتمع الفلسطيني وقطاع العمل 117
جدول 34.4: هشاشة المجتمع الفلسطيني والدخل الشهري (شيكل) 117
جدول 35.4: الاستقرار الاقتصادي في فلسطين والنوع الاجتماعي 118
جدول 36.4: الاستقرار الاقتصادي في فلسطين والعمر 119
جدول 37.4: الاستقرار الاقتصادي في فلسطين والمنطقة 119
جدول 38.4: الاستقرار الاقتصادي في فلسطين والمستوى التعليمي 120
جدول 39.4: الاستقرار الاقتصادي في فلسطين والحالة الاجتماعية 120
جدول 40.4: الاستقرار الاقتصادي في فلسطين وعدد أفراد الأسرة 121

الجدول **الصفحة**

جدول 41.4: الاستقرار الاقتصادي في فلسطين ونوع التجمع 121
جدول 42.4: الاستقرار الاقتصادي في فلسطين وقطاع العمل 122
جدول 43.4: الاستقرار الاقتصادي في فلسطين والدخل الشهري (شيكل)..... 122
جدول 44.4: الاستقرار السياسي في فلسطين والنوع الاجتماعي 123
جدول 45.4: الاستقرار السياسي في فلسطين والعمر 124
جدول 46.4: الاستقرار السياسي في فلسطين والمنطقة 124
جدول 47.4: الاستقرار السياسي في فلسطين والمستوى التعليمي 125
جدول 48.4: الاستقرار السياسي في فلسطين والحالة الاجتماعية 125
جدول 49.4: الاستقرار السياسي في فلسطين وعدد أفراد الأسرة..... 126
جدول 50.4: الاستقرار السياسي في فلسطين ونوع التجمع 126
جدول 51.4: الاستقرار السياسي في فلسطين وقطاع العمل 127
جدول 52.4: الاستقرار السياسي في فلسطين والدخل الشهري (شيكل) 127
جدول 53.4: الاستقرار الاجتماعي في فلسطين والنوع الاجتماعي 128
جدول 54.4: الاستقرار الاجتماعي في فلسطين والعمر 129
جدول 55.4: الاستقرار الاجتماعي في فلسطين والمنطقة..... 129
جدول 56.4: الاستقرار الاجتماعي في فلسطين والمستوى التعليمي 130
جدول 57.4: الاستقرار الاجتماعي في فلسطين والحالة الاجتماعية..... 130
جدول 58.4: الاستقرار الاجتماعي في فلسطين وعدد أفراد الأسرة 131
جدول 59.4: الاستقرار الاجتماعي في فلسطين ونوع التجمع 131
جدول 60.4: الاستقرار الاجتماعي في فلسطين وقطاع العمل 132
جدول 61.4: الاستقرار الاجتماعي في فلسطين والدخل الشهري (شيكل)..... 132
جدول 62.4: تماسك المجتمع الفلسطيني والنوع الاجتماعي..... 133
جدول 63.4: تماسك المجتمع الفلسطيني والعمر 134
جدول 64.4: تماسك المجتمع الفلسطيني والمنطقة 134
جدول 65.4: تماسك المجتمع الفلسطيني والمستوى التعليمي..... 135
جدول 66.4: تماسك المجتمع الفلسطيني والحالة الاجتماعية 135
جدول 67.4: تماسك المجتمع الفلسطيني وعدد أفراد الأسرة..... 136
جدول 68.4: تماسك المجتمع الفلسطيني ونوع التجمع 136
جدول 69.4: تماسك المجتمع الفلسطيني وقطاع العمل 137

الجدول **الصفحة**

جدول 70.4: تماسك المجتمع الفلسطيني والدخل الشهري (شيكل) 137
جدول 71.4: التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني والنوع الاجتماعي..... 138
جدول 72.4: التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني والعمر 139
جدول 73.4: التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني والمنطقة 139
جدول 74.4: التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني والمستوى التعليمي..... 140
جدول 75.4: التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني والحالة الاجتماعية 140
جدول 76.4: التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني وعدد أفراد الأسرة..... 141
جدول 77.4: التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني ونوع التجمع..... 141
جدول 78.4: التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني وقطاع العمل..... 142
جدول 79.4: التدخل الخارجي في المجتمع الفلسطيني والدخل الشهري (شيكل) 142

فهرس الملاحق

الملحق **الصفحة**

ملحق رقم (01): رسالة جامعة القدس لتسهيل مهمة 156
ملحق رقم (02): الاستمارة بعد التحكيم 157
ملحق رقم (03): قائمة المحكمون لاستبانة الدراسة 163
ملحق رقم (04): مقاييس الهشاشة حسب الجهة المسؤولة ومصدر التمويل للمقياس..... 164
ملحق رقم (05): قائمة مؤشرات مقياس الدول الهشة 165
ملحق رقم (06): مقياس الدول الهشة لدول مختارة 2017..... 174